من الشك إلى الشك

حينما يكون السير القهقري

سؤال الإمامة مجددا



السيد إدريس الحسيني

دار الخليج العربي



من الشك إلى الشك

حينما يكون السير القهقري

سؤال الإمامة مجدداً

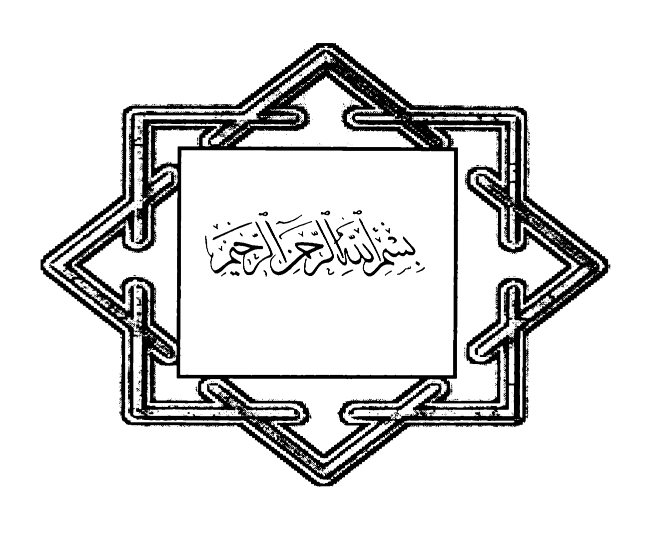
مِنَ الشَّكِّ إلى الشَّكِّ

حينما يكون السير القهقري

سُؤالُ الإمامةِ مُجَدَّداً

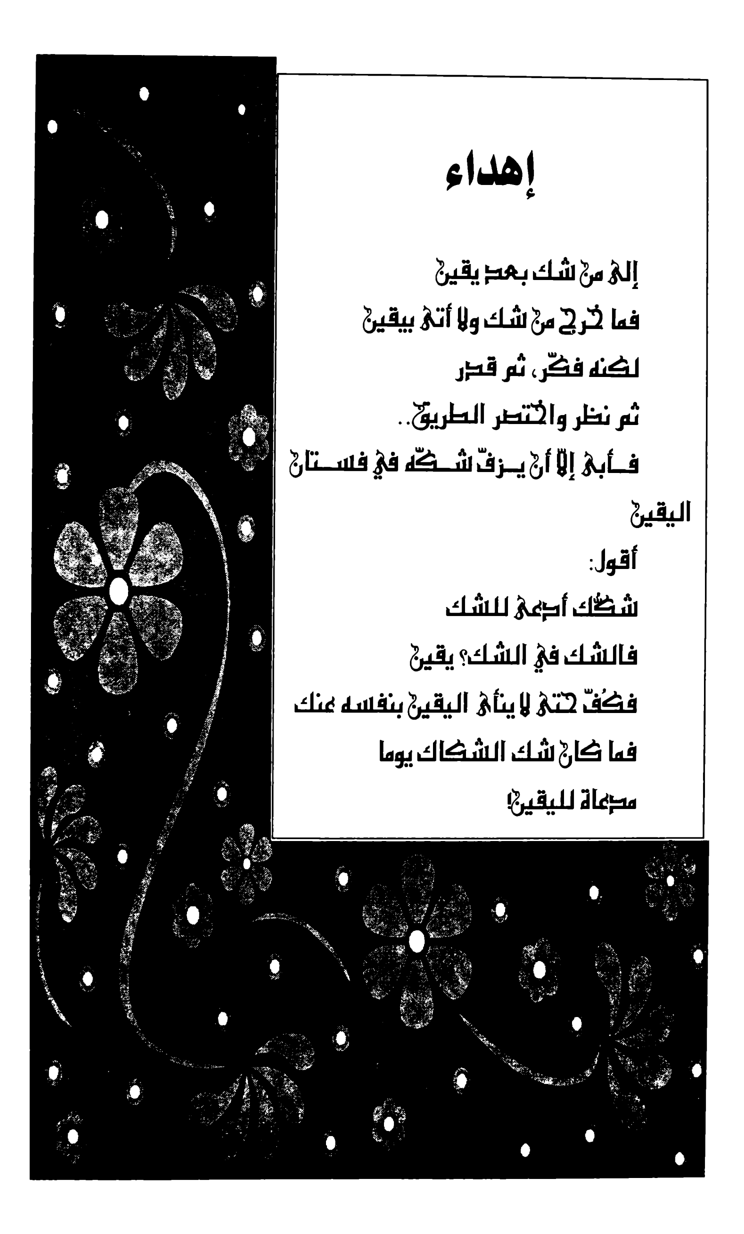
السيِّد إدريس الحُسيني

دار الخليج العربي


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار الخليج العربي للطباعة والنشر
لبنان / بيروت / الحمراء
ص . ب ١١٣/٦١١٣
انترنيت:.http://www ngelfire.com/al/darg/index.htmla



إهداء

إلى من شك بعد يقين

فما خرج من شك ولا أتى بيقين

لكنه فكّر، ثم قدر

ثم نظر واختصر الطريق..

فأبى إلا أن يزفّ شكّه في فستان اليقين

أقول:

شكّك أدعى للشك

فالشك في الشك؟ يقين

فكفّ حتى لا يأتي اليقين بنفسه عنك

فما كان شك الشكاك يوما

مدعاة لليقين!

تقديم

لعل من أكبر المشكلات التي واجهتها الإمامية منذ غابر القرون إلى اليوم، أنهم معرضون دائماً لمواجهة خصوم من طراز النوكى والمجانين.. وأحياناً من أنصاف المتعلمين وأرباع المتفيهقين وجهلة من العيار الثقيل. وصدق الإمام الصادق(عليه السلام) يوم قال: «الحمد لله الذي جعل أعداءنا من الحمقى!».

فقد يكون ذلك حقاً ابتلاء من ربنا عظيماً.. لكنه في الحقيقة أمر في غاية الأهمية لهذه الأمة، حتى لا تتحول حياضها إلى مستنقعات آسنة، وحتى تجد من يهزّ جذوعها بقوة لكي يجد فيها مزيداً من الصلابة والريادة.

ولا غرابة بعد ذلك أن الإمامية لم يجدوا خصوماً غير أولئك الذين تنطعوا في طريق المعرفة، وصدمهم ذلك النزر القليل من الاطلاع، فعزّ عليهم أن يجدوا ميزاناً يحول بينهم وبين ضلالهم. إنها قصة أعداء الإمامية؛ فهم جاهلون أو حمقى أو ذاهلون إو شذاذ..

والمشكلة أنّ زادهم من العقلانية بات زهيداً.. وهو في كل يوم يكشف عن مزيد من البشاعة والقتامة.. فلا يجد من يجرؤ على مجادلة هذه المدرسة إلا الإفك والبهتان والتلفيق،.. وألتهم في ذلك التزوير والمكر، وفرصتهم في ذلك الجهل العريض وعدم معرفة الناس، أو أغلبهم بحقيقة ما يقرأون.

وكل الذين حاربوا الإمامية فعلوا فعلتهم تلك وراء الكواليس، وبمنأى عن الشاهدين، حيث رب العالمين ــ حينما يحتج بالبراهين القاطعة على خلقه ــ يقول: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[1].

---

[1]- سورة البقرة: (آية/٢٣)

لا يهمنا إذن أن تنهال الأقلام المشبوهة أو المأجورة على هذه الطائفة ظلماً وزوراً.. فذلك سنحسبه من قبيل هزّ الورد كي تفوح رائحته وتعبق.

وهـــا هنا ثم كاتب من هذا الطراز، قد كفانا بعض الزملاء عناء الردّ على كل مهاتراته وإسهاله التشكيكي، ولهذا فسوف أحاول أن لا أتعرض لما بادر إليه هؤلاء إذ رأيت فيه الكفاية، حيث بدا الكاتب ضعيفاً في تحليله التاريخي مثلما بدا ضـــعيفاً في تحلـــيله العقـــائدي والكلامي. فلجأ إلى كثير من التلفيق والانتقاء، واستئصـــال أكباد وأمعاء النصوص والأفكار، تحت تحكم الأهواء والميول، بفعل تنطع ونزق لا رادع لهما.

لقد تعاطى مع مصادره ومراجعه بخفة ساحر، وتنطع جاهل،. وقد رأيت فيما كتبه سماحة الشيخ العطية حول ذلك ما فيه الكفاية وزيادة. وهو ما يكفينا في فضح الأساليب الماكرة للكاتب تجاه المصادر.

ولـــئن كـــان الكاتب لم يفهم المغزى الفلسفي العميق وراء فكرة المهدي المنـــتظر، فتلك مشكلته، لأنه ظل طيلة هذه الفترة جاهلاً بعقائده، حتى إذا شبَّ ضرب أخماساً بأسداس، فلو أنه بقي جاهلاً مقلداً لكان ذلك خيراً له وأفضل من أن ينقلب باحثاً ضالاً.

إن أولى تلـــك الأوهـــام التي وقع فيها الكاتب، أنه وضع الإمام المهدي والوصـــية والإمامة، نقيضاً للشورى والديمقراطية. ولهذا انزلق به عقله الضيق إلى أن يضحي بإحدى المعتقدات لصالح الأخرى، تحت ضغط الحاجة التي تمليها عليه أجـــواء الـــلجوء إلى دولة يعلم الكاتب أنها أكثر الدول احتفالاً بالتجديف ضد الإسلام عموماً والشيعة خصوصاً.

والكاتب كثيراً ما يسيء فهم «الغيب»، لذلك فإن جلّ انتقاداته في هذا الاتجاه، تكشف أن العقيدة الإسلامية بمنطلقها الأصيل لم تجدها في ذهن الكاتب مستقراً.

وعليه، فليسامحني القارىء على عجلتي في تسجيل هذه الملاحظات، لأنني لست بصدد تأليف كتاب حول فكرة رجل، لاتستحق أن يتفرغ لها الناس، بل بصدد تسجيل هوامش نقدية مستعجلة لذلك الكتاب.

وأحـــب أن أقـــول للقارىء الكريم، بأنني قرأت الكتاب بجدية من يسعى لمعرفة مزيد من الحقيقة إذ لم تكن لدي خلفية ضد الكاتب،. ولكنني لاحظت أن صاحبنا لا زاد له من المسؤولية أو الموضوعية..

إذن، لنعتبرها دردشة مع الكاتب، وملاحظات كتبت على عجل.

وما علينا إلاّ أن نردد ما قالته العقيلة زينب(عليها السلام) في حضرة يزيد الطاغية:

كد كيدك

واسع سعيك

فوالله لن تمحو ذكرنا!

الفصل الأول

بيان التهافت

- مزاعم وأوهام..
- ادعاءاته في مقدمة الطبعة اللندنية
- الكاتب لا معرفة له بالفقه
- الكاتب لا عهد له بالدقة والعمق
- خبر العباس
- الإمامة كرد فعل
- الكاتب مع حديث الغدير
- الإمامة الملكية الوراثية
- شبهات في المنظور الشوروي
- الإمام علي والشورى
- الشورى نظرية أهل البيت
- حق الأمة في اختيار الولاة
- الازدواجية في قراءة التاريخ
- مقاصد المتكلم الإمامي

مزاعم وأوهام

لــو كـــان الكاتب دارساً للفلسفة والمنطق، كما لم يفتأ يوحي لقرائه، لأحسن ربط المقدمات بنتائجها.. ولا ستطاع أن يتحرر من شيطان المغالطات، أي التناقض الذي لم يفارق كل صفحات الكتاب.

ولعل ذاكرة الكاتب قصيرة بمقدار الصفحة الواحدة، حيث ما أن يتجاوز الفكـــرة حتى يسقط فيما يناقضها، وهذه الحالة من الذهول المستمر، تؤكد على أن صـــاحب الكـــتاب لا يتمتع بتلك الذهنية العالية للخوض في مثل هذا البحر الـــلجي، ولســـت أدري كيف يفترض الإنسان أوهاماً ثم سرعان ما ينسى أنها افتراضات، فإذا به يمنحها يقيناً زائداً على اللُّزوم، وكيف تتحول النتيجة المفترضة إلى مقدمة تامة؟!

وقـــبل الدخول في النواة الإشكالية للكتاب، أحب هنا أن استعرض أهم ادعاءات ومزاعم الكاتب، لكي نصل إلى تلك النتيجة اليقينية، وهو أننا لسنا أمام باحث حقيقي، قاده الإخلاص حقاً إلى إجراء هذه القراءة، بل إننا أمام مشروع أوهام تقف وراءه ذهنية محتالة.

إن أكـــبر الأوهـــام التي أقام الكاتب عليها كافة مهاتراته، هو الخلط بين الإمامـــة ككفاءة والخلافة كحكومة زمنية خالصة. وهذا الوهم قديم في تاريخ الجدل الفكري والكلامي ما بين أنصار الإمامة وخصومها. بل هو صراع زاد من شـــحنته الإســـراف والتجهـــيل والأجواء الطائفية والمذهبية التي جعلت خصوم الإمامـــية لا يبذلون أدنى جهد لتفهم جوهر الإمامة وفلسفتها، تلك الفلسفة التي تـــلخص لنا الإمامة كامتداد طبيعي للنبوة. أي أن الحاجة الى الإمامة هي حاجة

تشـــريعية أولاً وقبل كل شيء. فإذا كان الناس أحراراً في اختيار حكامهم حتى ولـــو أدى اختيارهم إلى اطراح حكومة الإمام، فإن الكفاءة لا تدرك بالاختيار، فهـــي تماماً كالنبوة، جملة من الصفات والشروط، لا تثبت ولا تلغى بالاختيار. لقـــد وجهنا الخالق على نحو الإرشاد إلى أنه حيثما وجدت الكفاءة فعلى العاقل المكلف أن يختارها.

ومن هنا نلاحظ أن كل الأفكار التي صاغها الكاتب أو بالأحرى اجترها من خصوم الإمامية، إنما كانت قائمة على أساس ذلك الخلط بين الإمامة ككفاءة جوهـــرية راســـخة في حقيقة الشخص، سواء حكم أو لم يحكم، وبين الحكومة الزمنية بما هي ثابتة بالاختيار.

وإذا كان المكلفون غير مكرهين على اختيار معين في دنياهم، فلا ينبغي أن ننســـى بـــأن الجانب التكليفي من الإسلام يشغل ذمة أولئك الرافضين للإمامة «الكفــــاءة» لمجرد أنها لا تلبي مصالحهم الشخصية، فهم آثمون بإقصائهم الإمامة الـــتي أنـــاط المشرع بها بيان التشريع وتأويله، بعد أن اكتمل تنـــزيله، ويتطلب الأمر هنا أن لا نكون متشرعين ولا مؤمنين حتى نستسيغ كون الشريعة متروكة لغير المعصومين في إدراك أحكامها الواقعية.

إذن الإمامة هي جوهر النبوة ذاتها، إنها حقيقة لها سندها في روح التصور الإسلامي لقضية التشريع واستمرارية بيانه، هذا إذا كان المطلوب أن تختار الأمة الشريعة الإسلامية حكماً لها.

إن مسألة الإمامة لم تنتظم كإشكالية كلامية، لعب التاريخ دوراً كبيراً في تكامـــلها وتناســـقها، بل هي مطلب ظهرت أهميته للوهلة الأولى بعد أن التحق صاحب الدعوة بالرفيق الأعلى.

والكاتـــب إنمـــا يجـــتر كلام الخصوم حينما يقرر أن الإمامة بمواصفاتها وانـــتظامها جـــاءت كـــرد فعل للأموية. ولا أدري كيف خانت الكاتب كل

المعلومـــات التاريخية، وكيف تساهل في تناول محنة الإمامة منذ أول يوم أقصيت فيه متمثلة في شخص أول إمام.

والكاتب الذي يزعم أنه قرأ التاريخ، وما ترك من مصنف إلا وقرأه، كيف لا يلتفـــت إلى قـــول أشهر من نار على علم، هو قول عمر: «إن بيعة أبي بكر كانـــت فلـــتة وقانـــا الله شـــرها فمن عاد إليها فاقتلوه..» وكيف فاته ما قاله الشهرستاني والحق ما قال بأنه «ما استل سيف في الإسلام على أمر أكثر منه في الإمامة».

إن مســـألة الإمامة ظهرت ضرورتها وخطورتها في اللحظة التي غاب فيها رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، ولعل الباحث في احتجاج أنصار الإمامة منذ البداية، يلاحظ أنهم ركزوا على الصفات الخاصة التي كانت تميز الإمام. وهو الأمر الذي أثار ردة الفعل في الطرف المقابل حينما ألغى حكم الكفاءة، ورأى أن الخلافة تتأكد بالاختيار.

ومع أننا نتساهل في هذا الأمر،ونقول أن الاختيار نفسه هو خيار الإمامة، وأنصـــار الإمامة ناضلوا تحت مقولة الشورى واعتبروا أن مغتصبي الإمامة حالوا دون تحقق الشورى،. ولا نحتاج هنا أن نوضح أن كل أشكال الخلافة جاءت من دون الشورى، وأن الشورى الوحيدة التي تحققت في التاريخ الإسلامي هي تلك الـــتي كان فيها الإمام علي(عليه السلام) الإمام المختار والخليفة المنتخب في آن، ونحن نعـــلم كيف أن أعداء الإمامة والشورى معاً، أقاموا الدنيا و لم يقعدوها منذ أن استتب الأمر للإمامة بالشورى.

ومن أوهام الكاتب أيضاً، خلطه بين الإمامة المتعينة في أبناء متعينين للإمام الحســـين(عليه السلام) وبـــين ادعاءات بعض من أولاد الإمام الحسن لها، ولذلك فهو يعتبر أن ادعاء الأئمة من ولد فاطمة ـــ المعينين ـــ في مستوى ادعاء الآخرين لها. مع أن الخلفية السياسية والانقلابية حاضرة في كل الدعوات التي تمت في التاريخ،

باسم الانتساب لأهل البيت، والحال أن الأئمة الذين عرفوا متى يقومون ومتى لا يقومـــون، والذين أسسوا مدارس وجامعات لتعليم الناس وتربيتهم وهدايتهم، لم يدعـــوا أنهـــم يحملون استحقاقاً نسبياً فحسب، بل أكدوا على الإمامة كجملة مواصـــفات اختيروا أوصياء بموجبها، ولذلك فإن أدعياء الإمامة من الحسنيين لم يكونوا وحدهم الذين حاولوا ركوب شعار النسب، بل هذه محاولة لها مثالها في سقيفة بني ساعدة، حيث حاول البعض ركوب صهوة «القرابة»، حينما نادى أحدهم نحن قرابة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) !.

إن أدعـــياء الإمامة ومنتحليها لم يكونوا كلهم من خارج النسب الهاشمي. بل هناك من أولئك من اقترب منها وادعاها أو ربما ناضل من أجل الاستئثار بها. والقائمة ـــ في ذلك ـــ تطول. فقد حاول ذلك العباسيون، وكثير ممن ابتليت بهم الإمامة من قريب أو بعيد!

لا ينـــبغي أن ننسى أن شرعية هؤلاء كانت تقوم على الغلبة. لقد ركبوا صـــهوة الشـــوكة أيضاً، ودبروا أعمالاً عسكرية، وحققوا انتصارات وقتية، و لم يكن لهم ورقة أخرى يلعبون بها سوى القوة والشوكة والخروج.

وظـــل الأئمـــة الحقيقيون يتحركون بحكمة، ويقومون الناس، ويصنعون الـــتاريخ باقـــتدار، حتى ولو أنهم كانوا محجوبين ومحاصرين و لم يركبوا الخيول لفـــرض الإمامـــة بالسيف، على الطريقة التي اعتدناها لدى غيرهم، فإنهم ظلوا الأئمـــة الأركـــان والحقيقـــيين، وإليهم يعود الشُّذاذ مهما شذوا، وهم المحور الأساســـي، وهـــم الفقه والفكر والروح التي تمثل كيان التشيع، وإن لم تنصفهم السياسية و لم تنصرهم الجيوش، وحسبهم ذلك إعجازاً!.

والكاتـــب وهو يبحث في مسألة الإمامة وما يتعلق بها من موضوعات، لم يلـــتزم بما ألزم به الإمامية أنفسهم. تراه يتساهل في حشوه، فيخلط بين الضعيف والصـــحيح، والصالح والفاسد.. حتى أنه لم يلتزم درايتهم وأصولهم في مقام فهم

النصوص ومواقع التزاحم والترجيح.. وهذا صنيع كل من لا يهمه الاعتراف بأي حقيقة أو صواب في الفكر الآخر.

والكاتب عندما كان على اعتقاده السابق، يدرك أن الإمامية تجاوزت الكثير من تلك الشبهات والغموضات التي حاكها الخصوم، وهو يعلم أن الإمامية لهم ما يلزمهم ولهم موازينهم الاجتهادية للقبول أو الرفض لهذا أو ذاك، لقد تنازل الكاتب عن كل ذلك، وخلط بين مقتضى قول الإمامية وبين غيره.

إنه ما من مدرسة من المدارس، أو تيار فكري أو عقائدي، إلا وتعرض لهذا النوع من الاختراق، بكثير من الأخبار المناقضة لأصوله، ويبقى أن المعتبر الأساسي في كل ذلك، هو ما تقره الموازين الأصلية لهذا التيار الفكري أو تلك المدرسة العقائدية. وعلى هذا فلو أردنا سلوك الطريق ذاتها في تحشيد المتناقضات التي ابتلي بها مذهب ما من المذاهب، أو حاصرنا المدرسة الفلانية بما نحشده من أقوال مدسوسة وشاذة، لما أبقينا مذهباً من المذاهب صامداً على الأرض. بل لو نهجنا النهج ذاته لما سلم الإسلام كله، طالما أنه تعرض لهذا النوع من المراكمات.

والكاتب وهو يحاول أن يؤسس له مذهباً خاصا في التشيع يمكنه أن يواجه نفس المصير ، فينهار مشروعه أمام الأسلوب نفسه حينما نحشد له جملة من الحقائق التي تناقض مدعاه.

إن ما اجترحه الكاتب من أفكار ما هو إلا مجرد محاولة مستميتة لتجنب كل أشكال الخلاف، وفيما كان الكاتب يحاول أن يرضي بصنيعه هذا كل الأطراف، لم يجد نفسه قد أرضى حتى واحداً فقط! وتلك هي نتيجة الانتقاء وليّ أعناق الأقوال وبتر النصوص، الأمر الذي ينتهي لا محالة إلى التلفيق الذي لا ينهض على أية مصداقية تذكر.

لقد توهم الكاتب حينما اعتقد ظناً منه أنه الوحيد الذي أدرك فهم تلك النصوص، وأنه الوحيد الذي جس نبض ما لم يقو على جسّه مئات العلماء من

الإمامـــية ممـــن اختبر النصوص وأدرك معانيها، وبهذا الوهم يحاول الكاتب أن يؤسس صرحاً من التلفيق، ويخترع توليفة مسكونة بالتناقض حتى النخاع!.

ادعاءاته في مقدمة الطبعة اللندنية:

مـــن الطبيعي جداً أن يجد الكاتب تبريراً لشكوكه، ونحن لا نصادر عليه حقّه في أن يفكر أو حتى يشك، ولكننا لا نقبل ادعاءاته التي لم يفتأ يحدثنا عنها. ولعـــل أولى تلـــك الادعاءات، الحديث عن بحث وقراءة دقيقة ومراجعة فقهية استدلالية.

وقـــد يكون هذا صحيحاً إذا تبين فعلاً أن الكاتب استطاع أن يبهر أهل الخـــبرة والشـــأن، بدقته وقدرته على المراجعة المعمقة في الفقه الاستدلالي. لكن كـــيف يكون الأمر إن كان الكاتب يوقفنا على مستوى هزيل جداً من التفكير، وأن كـــل شيء قد يكون موجوداً في كتابه إلاّ الدقة، فهي ما يندر وجودها في قراءته؟!

يقـــول أحمـــد الكاتب: «وهذا ما دفعني لإجراء مراجعة فقهية استدلالية لنظرية ولاية الفقيه التي كنت أؤمن بها من قبل، ودراستها من جديد»[1].

ومـــن خلال تتبعنا لفصول الكتاب لم نعثر على مراجعة فقهية استدلالية، بقـــدر ما وجدنا استعراضاً لأقوال موجودة، ولا وجود في ذلك لأي معالجة أو مناقشة استدلالية كما يزعم الكاتب.

لقد استعرض أقوال المناقضين لولاية الفقيه، وحشّد نصوصهم. وهو تقليد مـــا عهدنـــاه على من يدعي أنه يراجع ويبحث على مستوى الفقه الاستدلالي. أقول ذلك لأنني مدرك أن الكاتب هنا ادعى ادعائين في هذه المقدمة:

---

(1)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط2 (ص ١٣).

١ ـــ الفقه؛ «وهذا ما دفعني لإجراء مراجعة فقهية استدلالية لنظرية ولاية الفقيه».

٢ ـــ الدقـــة والعمـــق في القراءة؛ «و لم أدع كتاباً قديماً أو حديثاً حول الموضوع إلاّ ودرسته بدقة وعمق»[١].

ونحن لن نحاسب الكاتب من خلال ما نعرفه عنه، بأنه لا هو من أهل الفقه ولا هـــو من أهل العمق. ولكننا سنحاكمه إلى ادعاءاته نفسها، ونستحضر من مصاديق مدعاه ما يصلح قرينة على بطلان ذلك.

أولا: الكاتب لا معرفة له بالفقه:

ما أكثر من يدعي الفقاهة وهو لا يحمل أدنى فهم أو تصور للأحكام. وقد يكون الكاتب عارفاً بذلك القدر الذي يسمح له بالتعرف على ما يحرر به ذمته مـــن تكاليف، وقد يكون عارفاً من الدرجة الأخيرة بالفقه وأصوله. ولكنه بأي حال من الأحوال، لا يجوز له الادعاء بأنه يمارس الاستدلال الفقهي على مستوى الاجتهاد أو حتى أقل منه قليلاً.

وهـــاك نموذجـــاً واحداً على ذلك. يقول الكاتب: «ويعتبر كتاب السيد المرتضى، الذريعة إلى أصول الشريعة، أول كتاب أصولي شيعي يقر مبدأ الاجتهاد والقـــياس، حيـــث يقول فيه، بعد أن يعرض ذلك في فصل خاص تحت عنوان "فصـــل في القـــياس والاجتهاد والرأي ما هو؟ وما معاني هذه الألفاظ:"؟ «إن القـــياس هو إثبات مثل حكم المقيس عليه للمقيس، وله شروط لابد منها.. فأمّا الاجتهاد فموضوع في اللغة لبذل الوسع والطاقة في الفعل الذي يلحق في التوصل إلـــيه بالمشـــقة، كحمل الثقيل وما جرى مجراه؛ ثم استعمل فيما يتوصل به إلى الأحكام من الأدلة على وجه يشق.. وليس يمتنع أن يكون قولنا أهل الاجتهاد إذا

---

(١)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٥)

أطلق، محمولاً بالعرف على من عوّل على الظنون والامارات في إثبات الأحكام الشـــرعية،دون من لم يرجع إلاّ إلى الأدلة والعلوم، (وهم الإخبارية) فأمّا الرأي فالصـــحيح عـــندنا أنه عبارة عن المذهب والاعتقاد ، وإن استند إلى الأدلة دون الامارات والظنون »[1]

إن الكاتب يوهم القارىء، بأن السيد المرتضى، أجاز القياس والعمل بالظن والاجـــتهاد. وقد كان فهمه لهذه النصوص التي اقتطعها من كتاب الذريعة، سيئاً للغايـــة. فقـــد يوهم الكاتب القراء العاديين بذلك، ولكن، مثل هذا القول يثير السخرية والشفقة عليه لو كان القارىء، طالباً لمقدمات الفقه في الحوزة العلمية. إنـــه بالأحرى يجهل أي نوع من الظنون أجاز فقهاء الإمامية التعبد به، بل وأي نوع من أنواع القياس أجازوه، بل وأي معنى للاجتهاد أقروا به.

إن نصـــوص الجيل الأول من الفقهاء الذين واجهوا عصر الحيرة، مسكونة بهاجسين:

الأول: ضرورة مباشرة الاستنباط.

والـــثاني: مواجهة ادعاءات خصومهم، ممن كانوا يتهمونهم بالحشو وعدم الاجتهاد.

والواقـــع، أن الإمامـــية، وكما يفهم من نصوصهم، لم يخلطوا بين القياس والاجـــتهاد، كمـــا تراءى للشافعي، فالاجتهاد، هو بذل الجهد في تحصيل العلم بـــالحكم الشرعي. وهذا قبلوا به. لكن القياس، لم يقبلوا به. ولئن كان الإمامية قـــبلوا بعـــد ذلك بمنصوص العلة، والأولوية.. فذلك مردّه إلى اليقين الحاصل في تحقيق مناط الأحكام. أي أننا في مقام منصوص العلة، نحرز علماً يقينياً بها وكذا في الأولية.

ولعلّ أكبر دليل على ذلك، أن الاخبارية وتحديداً ما جاء في أقوال صاحب

---

[1]- المصدر السابق (ص٣٢٧).

الحدائـــق، من أن هذا النوع من القياس هو بالأساس ليس قياساً. فإذا كان من يعيـــب عـــلى المدرسة الإمامية الأصولية أخذها بالاجتهاد، قد اعتبر هذين غير (القـــياس)، فإن الكاتب يكون جاهلاً تماماً بإحدى بديهيات أصول التشريع عند الإمامية. وإجماع الشيعة ماضٍ في رفض القياس أو إدراك المناط بواسطة الظن.

ولقـــد زعـــم الكاتـــب أن السيد المرتضى أجاز التعبد بالقياس، و لم يكن الكاتـــب قادراً على أن يميز بين أشكال الأقيسة، وبأن القياس المتعارف عليه في المدرسة الأصولية العامة، هو قياس مرفوض ــ أي قياس الأصوليين ــ على نحو الشهرة.

ثم إن الكاتب ربط بين القياس والظن. ومن هنا ظن أن القائل بالقياس لا محالـــة قائل بالظن. وهذا جهل آخر بمقتضى قولهم بجواز التعبد بالظن. فلو كان القياس مرفوضاً عند الإمامية لكونه قائماً على الظن فكيف يجيزه السيد المرتضى حسب ما يدعيه الكاتب؟

إذن، ومـــن دون أن نـــناقش الكاتب في هذه البديهية التي يدركها أغرار الحـــوزات العلمـــية، فإن الظن الذي أجازوا التعبد به ليس هو مطلق الظن، بل المقصود هنا الظن الخاص، وهو ما قام دليل شرعي على اعتباره، وهذا لا علاقة لـــه بالقـــياس الملحق بالظن العام، ولا صلة له بالقياسين: المنصوص والأولوية، لخروجهما تخصصاً عنه، فالمنصوص، ملحق باليقين، للعلم اليقيني بالعلة. والأولوية ملحقة باليقين العقلي لمقام الفحوى.

وكمـــا أن لهذيـــن القياسين ما يسندهما من المدارك، فإن لهذا النوع من الظـــنون، الظن الخاص المعتبر ما يسنده من مدركات شرعية. فلا مجال بعد ذلك لادعـــاء أن الإمامية عموماً، والسيد المرتضى على وجه التحديد، يجيزون العمل بـــالظن ــ مطلق الظن ــ والقياس ــ مطلق القياس ــ، وفي إيراد الكاتب لمعنى الظـــن والقـــياس الجائزين لدى الإمامية من دون إعقابها بضميمة تخصيصها عن

المعنى العام لهما، جهل كبير بألفباء الفقه الإمامي.

ومن المضحكات أيضاً، أن الكاتب سرعان ما عاد وقال: «ولكنّ الغريب أنّ السيد المرتضى، بالرغم من وضوح قوله هذا، فإنّه عقد فصلاً جديداً تحت عنوان «فصل في نفي ورود العبادة بالقياس»[1].

والحال أننا ننعى جهل الكاتب بمراد السيد المرتضى، وأن هذا الأخير لم يكن ليناقض نفسه في نفس الكتاب. وإذا كان الكاتب يستغرب كيف نفى السيد المرتضى التعبد بالقياس في الفصل الآخر، فذلك لأن الكاتب لا عهد له بالفقه ولا يدرك حقائقه، فأنّى له بعد هذا الافتضاح المهول أن يدعي أنه بحث المسألة على مستوى الفقه الاستدلالي؟ وهل القادر على مباشرة المراجعة الاستدلالية على صعيد الفقه، يجهل هذه البديهيات الأولية في أصول التشريع الإمامي؟

ثانيا: الكاتب، لا عهد له بالدقة والعمق:

الحديث عن اللادّقة وفقدان العمق في كتاب "الكاتب" حديث ذو شجون، ومن المتعذر على الناقد إحصاء مواقع الطيش والعمومية والسطحية في هذا الكتاب، لأن الكاتب يعلن إفلاسه من الدقة منذ اللحظة الأولى.

وهنا أعود إلى النصوص السابقة، لأنها وبقدر ما هي حاكية عن فقر مدقع وعجز كبير في خزينة الفقاهة، فهي أيضاً حاكية عن أن الكاتب لا يفتقد العمق والدقة في قراءة نصوص غيره فحسب بل تكشف عن حالة من عدم الفهم لا توصف إلاّ بأمية الإدراك أيضاً. وحينما لا يتمتع كاتبنا بهذا المستوى من الدقة في قراءة النصوص، أنى له بعد ذلك الادعاء بأنه يحسن الدقة في الاجتهاد وبناء الأفكار.

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٣٢٨).

افتتح (أحمد الكاتب) كتابه بآيات من الذكر الحكيم حيث يقول تعالى:

﴿قُـــلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ﴾[١].

﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾[٢].

﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنْ الْحَقِّ شَيْئاً﴾[٣].

ولا شك في أن الكاتب يبغي من وراء سرده لهذه الآيات، أن يوحي لقرائه بأنه رجل مأخوذ من عنقه إلى الحقيقة الموضوعية، وبأن المفاهيم التي بحث حولها وانتهى إلى نكرانها ونفيها، هي مفاهيم مؤسسة على الظنون والخرافات والأساطير.

وجميل جداً، أن يلزم الباحث نفسه بواجب النظر الموضوعي، والتقيد بالضرورات المنهجية، وإن كانت الموضوعية تقتضي في البداية أن يترك الكاتب لقرائه اكتشاف أن الطرف الآخر حقا مفتقر حقاً إلى هذه الأسس المنهجية والموضوعية في بنائه الفكري والمنهجي. بينما يحاول الكاتب في مقدمته أن يوحي إلى قرائه، بأنه بحث المسألة بدقة وعمق وبمستوى المراجعة الفقهية الاستدلالية، التي يمكن أن يقوم بها رجل مجتهد خبر الدليل الفلسفي والتاريخي والفكري. فهو تارة يقول: (وهذا ما دفعني لإجراء مراجعة فقهية استدلالية لنظرية ولاية الفقيه التي كنت أؤمن بها من قبل)[٤]، وتارة يقول: (و لم أدع كتاباً قديماً أو حديثاً حول الموضوع إلاّ ودرسته بدقة وعمق)[٥].

لهذا السبب فإننا سنحاكم الكاتب على مستوى الفقه الاستدلالي المتاح

---

(١)- سورة الأنعام: (آية / ١٤٨)

(٢)- سورة النجم: (آية / ٢٣).

(٣)- سورة النجم: (آية / ٢٨).

(٤)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٣).

(٥)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٥).

لمجتهد خبير بآليات الاستنباط، وعلى مستوى دقته وعمقه في فهم ما كان يستشهد به ويرجع إليه في بناء رأيه.

لقد ادعى الكاتب أنه يعمل على إيجاد ما من شأنه أن يقرب الهوة بين الفريقين (الشيعة والسنة)، وجميل أن يسعى المسلم إلى التخفيف من حدّة النزاع بين المذاهب الإسلامية، ولا أدري كيف أن الكاتب الذي يعتبر المرجعية، والإمامة، وغيرها مناقضة للديمقراطية، ثم يحاول أن يتحدث عن إيجاد صيغة للالتقاء بين المذهبين الإسلاميين على أساس تغيير المبادئ ورجّ الأُسس.

وكان على الكاتب وهو يتمسك بورقة الديمقراطية، أن يرتقي به وعيه بها، إلى أن المطلوب في ظل الديمقراطية أن نحل النزاع لا أن نحل الخلاف. ولا شك أن للكلمتين مفهوما مختلفاً عما يروج في البحث الفقهي.

إن النزاع، هو صدام، ومحاربة، وإقصاء متبادل. بينما الخلاف، هو أمر طبيعي تسعى الديمقراطية إلى حمايته. أن نكون مختلفين، ليس مشكلة من الناحية الديمقراطية، أما أن نعمل على تدمير أسس مذهب كامل لكي نبني قاعدة للالتقاء، فهو دليل قاطع على أن الباحث لا يتمتع بذهنية ديمقراطية حقيقية كما يدعي.

والحال، أننا مع الكاتب نجد أنفسنا أمام تناقض كبير. هل الكاتب يسعى بهذا الجهد، أن يقرب بين المذاهب. أم أنه يسعى إلى أن يدمر ما تراءى له مخالفاً للديمقراطية. وفي كلتا الحالتين، سنجد أن الكاتب بسعيه هذا عمق الهوة أكثر، عندما بنى إمكانية الوحدة على تحطيم الأسس الضرورية لمذهب كامل دون أن يطال نقده المذهب الآخر، الذي بدا وكأن الكاتب قد استعار منه كل أفكاره. كما أنه أكد بما فيه الكفاية على أن ديمقراطيته المنشودة لا تسمح بالخلاف، بل هي سعي خطير لتدجين المذاهب وتحريفها. يقول الكاتب:

ـ «وفي رأيي أن الأزمة بين المرجعية والديمقراطية ستستمر ما لم تتم معالجة

جذر المشكلة وهي نظرية النيابة العامة عن الإمام المهدي، التي تعطي للفقهاء تلك الهالة المقدسة والمطلقة، حيث لا يمكن التخلص من هذه النظرية إلا بدراسة قضية ولادة الإمـــام الثاني عشر (المهدي المنتظر)، في القرن الثالث الهجري، واستمرار حـــياته إلى الـــيوم بشكل غير طبيعي، إضافة إلى إعادة النظر في الفكر الإمامي، ومدى ارتباطه بأهل البيت عليهم السلام..»[١].

إن الكاتـــب ــ وباختصـــار ــ يـــرى أن الحل الوحيد، من أجل خيار ديمقـــراطي، هـــو إيقاف هذا النـــزيف، أي قلب بناء الفكر الإمامي رأساً على عقب.

الديمقراطـــية الكاتبية ــ وسوف أضع هذه النسبة للكاتب ــ لا تقوم إلا على أنقاض الإمامة. ولا أدري إن نحن استمر بنا البحث، أنمضي أبعد من ذلك، فنقول أن المسألة تتطلب منا معالجة الإمامة، ولا يمكن التخلص منها إلا إذا عالجنا النـــبوة، ولا يمكن التخلص منها إلاّ إذا عالجنا التوحيد ووجود الخالق، ولا يتم التخلص من ذلك إلاّ إذا تخلصنا من الإسلام، بل ومن كل الأديان والاعتقادات، لأنها ظلت دائماً تناقض مبدأ الديمقراطية.

يقول الكاتب استطراداً: (لقد بدا لي، من خلال مراجعتي لفكر أهل البيت السياســـي، أنه يقوم على مبدأ الشورى وحق الأمة في اختيار أئمتها، وأنه يبتعد عن نظرية النص أو الوراثة أو الادعاء بالشرعية الإلهية..)[٢].

ويقـــول أيضـــاً إعراباً عن غايته ومقصده: «وإن الوصول إلى هذا الفكر كفيل بتعزيز مسيرة الشورى والديمقراطية، كما أنه كفيل بتوحيد الأمة الإسلامية وجمعهـــا على نظام سياسي موحد، مقبول من السنة والشيعة، وتجاوز القراءات المـــتطرفة للـــتاريخ الإسلامي، وما تتضمنه من افتراضات وهمية من مثل وجود

---

[١]- المصدر السابق (ص١٠).

[٢]- المصدر السابق (ص١٠ ــ ١١).

صــراعات حــادة بين أهل البيت والصحابة الذين (اغتصبوا) حقهم في الإمامة والخلافة»[1].

ونحن نقول للكاتب نعم، إن فكر أهل البيت السياسي لا يناقض الشورى وحــق الاختيار. ولكن لا يعني ذلك أن دعمهم للشورى مناقض لحقيقة الإمامة والـــنص والشرعية. بل إن الإمامة، وكما سنحرر بعد ذلك خارجة تخصصاً عن اختصاص أو حق الشورى، ليس شرعاً، بل تكويناً كما سنرى.

ثم لا يخفى أن النـــزاع الحاصل اليوم بين الديمقراطية والإسلام، ليس مردّه إلى مشـــكلة الإمامـــة أو النيابة العامة. بل هي مشكلة تعاني منها كل الأطراف والمذاهـــب الإسلامية. بل حتى الذين زعموا أن الشورى تطال الإمامة، هم اليوم أكبر محاربـــين للديمقراطية.

وإن تدمير الأسس التي يقوم عليها الفكر الإمامي ليس هو الطريق الحقيقي إلى بـــناء وحدة على مستوى التصور السياسي الديمقراطي الشوروي كما يتخيل الكاتب.

يقـــول الكاتـــب مؤكـــداً عـــلى وجهة نظره تلك: «ولقد أثبتت تجربة الجمهوريـــة الإسلامية في إيران، التي أقامت نظام الشورى، وجود خطر التحول إلى نظام ثيوقراطي يشبه نظام الباباوات في القرون الوسطى، يمارس الديكتاتورية باســـم الديـــن، ويلغي دور الشعب، ما لم يتم تعزيز نظرية الشورى وتثبيتها في الأرض»[2].

وأنا مـــتألم للجوء الكاتب إلى هذا التشبيه والقياس مع الفارق. وهو قياس يهـــرول إليه كل جاهل بمدلول المرجعية الفقهية في نسقها الإمامي، وكان لابد للعاقل أن ينصف هذه التجربة التي حولت حلم المسلمين في نشدان دولة الإسلام

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١١).

[2]- المصدر السابق (ص١١).

المعاصـــرة، من حيز الشعارات والنماذج الطاعنة في القدم، إلى دولة واقعية راهنة تتمثل في مؤسسات حديثة. هذه التجربة الفريدة من نوعها، حيث أول ما يميزها إقـــرارها بـــنظام شورى يتجلى في مجلس برلماني حيوي وقوي. يتجلى في قضاء مستقل وسلطة تنفيذية مستقلة.

ولا أحد ينفي أنها تجربة ما تزال تبني نفسها وتسد ثغراتها. وذلك لسبب بسيط هو أن الشريعة لم تحكم البلاد الإسلامية منذ فترة طويلة. الأمر الذي يجعلنا نثمن هذه الـــتجربة الرائدة، التي استطاعت أن تبعث تجربتها من ثنايا التاريخ، لتجعل الحكومة الإسلامية أمراً واقعاً في راهننا. إن وصفها بنظام الباباوات في القرون الوسطى أمر فيه الكـــثير من المبالغة، وأيضاً الكثير من التجني على تجربة سياسية جاءت لتدعم نظام المؤسســـات ودولـــة القـــانون. وهي التجربة التي ارتقت بإيران من مستوى الدولة الديكتاتورية، إلى دولة القانون والشورى والفصل بين السلطات.

ونحن نعلم أن كل مكونات الفعل السياسي في إيران أتت باختيار الشعب، وأن ثمـــة خصوصـــيات في الدســـتور الإيـــراني، تميز المشهد السياسي في إيران الإسلامية عن غيرها من البلاد الديمقراطية الغربية.

وإذا كان العزوف عن ولاية الفقيه أو قبل ذلك عن الإمامة هو ما سوف يحل أزمـــة العلاقـــة بالديمقراطية وبالتالي التوحد على صيغة الشورى المطروح في الفكر السياسي الإسلامي السني، فما على الكاتب إلا أن يعقد مقارنة بين الدولة الإسلامية في صـــيغها العقائديـــة الإمامية ونظيرتها في أفغانستان. ثم لينظر إلى أن دولة الولاية العامـــة، هـــي دولة مجلس الشورى، ومشاركة المرأة في أعلى الهيئات والمستويات، ودولة الاقتراع النـــزيه والحر، ولا تزال التجربة مستمرة، والمشهد السياسي في إيران الإسلامية اليوم أتاح للشعب الكثير من المجال للمشاركة والمنافسة.

إذن، رغم كل ما يمكن أن يلاحظه المتأمل لهذه التجربة، لا يمكنه بأي حال من الأحوال، أن يقارنها بنظام الباباوات في القرون الوسطى.

أما القول بأنها قد تتحول إلى نظام ثيوقراطي فإنني أشفق من حال الكاتب مرة أخرى، لأنه ربما لم يختبر مدلول هذه الكلمة. فالثيوقراطية، هي مفهوم ينطبق على كل من يدعو إلى تحكيم الشريعة. وفي ذلك يستوي الشيعة والسنة، طالما أن مـــرجع الحكومـــة الشرعية هو إلهي. وهذا يجعلنا نشك في أن مقاصد الكاتب، تـــرمي إلى إيجـــاد صيغة لنظام سياسي موحد مقبول ـــ كما قال ـــ من السنة والشيعة. بل لعله يقصد إلى أبعد من ذلك، هو الذهاب إلى إقصاء خيار الحكومة الإسلامية أصلاً. لأنها في أي صيغة من صيغها لن تكون إلا ثيوقراطية، حتى ولو أخذت بالشورى بالمفهوم الذي ذهب إليه الكاتب.

إذن نفهـــم من هذا أن الكاتب لا تقف دعوته عند حد تدمير الأسس العقائدية للإمامية من أجل التوصل إلى صيغة موحدة للنظام السياسي المقبول من السنة والشيعة، بـــل إنه يسعى إلى تقويض خيار الشريعة والحكومة الإسلامية من الأساس، وفي ذلك يكون بعيداً عن الفريقين بله أن يجد لهما صيغة موحدة مقبولة لديهما.

يقول بعد ذلك: «ويتجلّى إيمان الإمام عليّ بالشورى دستوراً للمسلمين بصورة واضحة، في عملية خلافة الإمام الحسن، حيث دخل عليه المسلمون، بعدما ضربه عبد الرحمان بن ملجم، وطلبوا منه أن يستخلف ابنه الحسن، فقال: لا إنّا دخلنا على رسول الله فقلـــنا: اســـتخلف، فقال: لا أخاف أن تتفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يختر لكم».

«وســـألوا علياً أن يشير عليهم بأحد، فما فعل، فقالوا له: إن فقدناك فلا نفقد أن نبايع الحسن، فقال: لا آمركم ولا أنهاكم، أنتم أبصر»[1].

والملاحظ، أن الكاتب مهما انتقى من أخبار فهو لن يأتي بما يثبت أن الأمر شورى، إذْ يمكنه من خلال ذلك أن يأتي بأخبار غير صريحة لا تشير بوضوح إلى النص والتعيين، ولكنها على كل حال لا يمكنها أن تثبت عكس النص والتعيين،

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٤).

وكـل مـا تفيده، أن الأمر غير واضح للناظر، ومع ذلك فإننا نجد في هذا الخبر قياساً بـين علي(عليه السلام) وهارون، وبين الخبر بأن الرسول(صلى الله عليه وآله وسـلم) فعل ذلك خوف تفرق الناس من حوله، ومعناه أن الوصية في علي أو الحسـن ليسـت بدعا في تاريخ الرسل والأنبياء، وأن عدم فعلها ــ لو افترضنا صـحة هذا الادعاء ــ لا تفيد زوال الإمامة واستحقاقها عن الوصي. لقد بعث الله أنبـياءه، ولما بعثهم تفرق القوم من حولهم، وإن تفرق القوم لا يمنع من بعثة الرسل أو استخلاف الأوصياء، ولو كان الأمر كذلك، لكان أولى بموسى أن لا يوصي بهارون طالما الله يعلم بما سيترتب على ذلك.

ومـع ذلـك نقول، إن الكاتب يدلس في نقله الأخبار، فلقد أحال على كتاب الشافي، كمصدر لهذا الخبر، إيحاءاً منه بأن أحد أقطاب الإمامية يورد خبراً هـذا مـؤداه. مع أن الشريف المرتضى أثبت الرواية التي تؤكد على استخلاف علي(عليه السلام) لابنه الحسن(عليه السلام).

خبر العباس:

وكـنا قـد تبينا أن الخبر الذي ركن إليه أحمد الكاتب، ضعّفه الشريف المرتضى، بل أكثر من ذلك أوّله على غير ما يروم القاضي عبد الجبار، ولا أدري كـيف لم ينتبه الكاتب إلى أن الشريف المرتضى قد أثبت روايات تبطل مدعى الخصم، تؤكد على وصية الإمام علي(عليه السلام) لابنه الحسن(عليه السلام)، وهذا هو قول الشريف المرتضى: «وبعد، فبإزاء هذين الخبرين الشاذين اللذين رواهما في أن أمير المؤمـنين علـيه السـلام لم يوص كما لم يوص رسول الله(صلى الله عليه وآله وسـلم)، الأخبار التي ترويها الشيعة من جهات عدّة، وطرق مختلفة المتضمنة أنه علـيه السلام وصى إلى الحسن ابنه، وأشار إليه واستخلفه، وأرشد إلى طاعته من بعده، وهي أكثر من أن نعدّها ونوردها.

فمنها ما رواه أبو الجارود عن أبي جعفر عليه السلام أن أمير المؤمنين لما أن حضره الذي حضره قال لابنه الحسن عليه السلام: «ادن منّي حتى أسرّ إليك ما أسرّ إليّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأئتمنك على ما ائتمني عليه».

وروى عماد بن عيسى عن عمر بن شمر عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «أوصى أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن عليه السلام وأشهد على وصيته الحسين ومحمداً عليهما السلام وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته، ثم دفع إليه الكتب والسلام» في خبر طويل يتضمن الأمر بالوصية في واحد بعد واحد إلى أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام.

وأخبار وصية أمير المؤمنين(عليه السلام) إلى ابنه الحسن(عليه السلام) واستخلافه له ظاهرة مشهورة بين الشيعة وأقل أحوالها وأخفض مراتبها أن تعارض ما رواه ويخلص ما استدللنا به.

فأما ما حكاه من معارضة أبي علي لنا بما يروي من الأخبار في استخلاف أبي بكر وذكره من ذلك شيئاً بعد شيء فقد تقدم من كلامنا في فساد النص على أبي بكر واستخلاف الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) له ما يبطل كل شيء يدّعى في هذا الباب على سبيل الجملة والتفصيل، لأنّا قد بيّنا أنه لو كان هناك نص عليه لوجب أن يحتج به على الأنصار في السقيفة عند نزاعهم له في الأمر..»[1].

وكان الشريف المرتضى سبق وناقش القاضي عبد الجبار في خبر العباس السابق الذكر قائلاً: « يقال له: أمّا سؤال العباس رضي الله عنه عن بيان الأمر من بعده، فهو خبر واحد غير مقطوع عليه، ومذهبنا في أخبار الآحاد التي لا تكون متضمنة لما يعترض على الأدلة والأخبار المتواترة المقطوع عليها معروف، فكيف بما يعترض ما ذكرناه من أخبار الآحاد؟ فمن جعل هذا الخبر المروي عن

---

(1) – الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ ج٣ (ص١٠١ ــ ١٠٢).

العــباس دافعاً لما تذهب إليه الشيعة من النص الذي قد دللّنا على صحته، وبينا استفاضة الرواية به فقد أبعد.

على أن الخبر إذا سلمنا وصحت الرواية به غير دافع للنّص، ولا مناف له، لأن سؤاله رحمه الله يحتمل أن يكون عن حصول الأمر لهم وثبوته في أيديهم، لا عــن استحقاقه ووجوبه، يجري ذلك مجرى رجل نحل بعض أقاربه نحلاً وأفرده بعطية بعد وفاته، ثم حضرته الوفاة فقد يجوز لصاحب النحلة أن يقول له أترى ما نحلتنيه وأفردتني به يحصل لي من بعدك، ويصير إلى يدي أم يحال بيني وبينه، ويمنع ورثتك من وصوله إليّ ، ولا يكون هذا السؤال دليلاً على شكّه في الاستحقاق، بل يكون دالاّ على شكّه في حصول الشيء الموهوب له إلى قبضته.

والــذي يبين صحّة تأويلنا، وبطلان ما توهّموه قول النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) في جواب العباس على ما وردت به الرواية: (إنكم المقهورون) وفي رواية أُخرى: (إنكم المظلومون)»[١].

وقــد ظهر بعد ذلك أن الكاتب أحال خبراً أورده القاضي عبد الجبار في المغــني، عــلى الشريف المرتضى الذي أورده ليرد عليه لا ليعترف بصحته كما أوحــى بذلــك أحمــد الكاتب للقارئ، و لم يلتفت لتلك المناقشات التي ساقها الشــريف المرتضى حيث ردّ بها الخبر معتبراً إياه من أحاديث الآحاد التي لا يعتد بها، خصوصاً إذا كانت أخبار الوصية مما صحّ وتواتر.

ولا أدري كيف يورد الكاتب أخباراً أخرى تناقض الوصية دون أن يطبق عليها منهجه في ردّ الأخبار، و لم يلتفت حتى إلى مدى صحة رجالها، إنه يأخذها على علاّتها ويستشهد بها دون إمعان نظر.

والحقيقة أن أسلوباً كهذا بين في ميوله ونزعاته المسرفة، وكأن لسان حاله: «بائي تجر وباؤكم لا تجر». أقصد مثل الخبر الذي أورده الحافظ أبو بكر بن أبي

---

[١]ـ الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ ج٢ (ص١٥٢ ــ ١٥٣).

الدنيا في كتاب «مقتل الإمام أمير المؤمنين» عن عبد الرحمان بن جندب عن أبيه، أو ذلك المروي عن سليم بن قيس الهلالي.

ويواصـــل الكاتـــب شططه إلى أبعد الحدود.. فيقول علماء الإمامية ما لم يقولـــوه، وينسب لهم ما لم يقصدوه، من ذلك قوله: «أو كما يقول الشيخ المفيد في الإرشـــاد أن الوصـــية كانـــت للحسن على أهله وولده وأصحابه ووقوفه وصدقاته»[1].

وفضـــلاً عـــن أن ما جاء في الإرشاد للمفيد، لا يعكس ادعاءات الكاتب (راجـــع مجلة المنهاج ص٨٠ عدد (١٥) ١٤٢٠هـــ ـــ ١٩٩٩م)، فهو لا ينفي أمر الإمامة.

ثم هـــب أننا صدقنا هذه التخريجات الواهية، فما معنى الروايات الأخرى الدالـــة عـــلى الوصـــية؟! وهب أن فلاناً أو فلاناً آخر أورد خبراً دلّ على أن الإمام(عليه السلام) أوصى الحسن فيما أوصى له به، على أهله وولده وأصحابه ووقوفه وصـــدقاته.. فهل ذلك يناقض وصيته بالإمامة الكبرى؟! أبداً لا، وإنما تؤكدها وتدعمها!.

غـــير أن الكاتـــب ـــ وحتى الآن لا أدري سر هذه الكيفية التي يعالج بها الأمـــور ـــ يعود فيتحفنا بنص هذه الوصية يقول: «وتلك الوصية هي كالتالي: «هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب، أوصى أنه يشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلـــه ولو كره المشركون. ثم إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، بذلك أمرت وأنا من المسلمين. ثم إنّي أوصيك ياحسن وجميع ولدي وأهلي ومن بلغـــه كتابي أن تتقوا الله ربكم ولا تموتنّ إلاّ وأنتم مسلمون. واعتصموا بحبل الله جمـــيعاً ولا تفـــرقوا فـــإني سمعت رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) يقول:

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٥).

«صـــلاح ذات الـــبين أفضل من عامة الصيام والصلاة، وإن المعرّة حالقة الدين، فساد ذات البين، ولا قوة إلاّ بالله. انظروا ذوي أرحامكم فصلوهم يهون عليكم الحساب. والله الله في الأيتام فلا تُغبُّوا أفواههم، ولا يضيعون بحضرتكم والله الله في جيرانكم، فإنهم وصية رسول الله مازال يوصينا بهم حتى ظننا أنه يورثهم. والله الله في القرآن أن يسبقكم في العمل به غيركم. والله الله في بيت ربكم، لا يخلونّ ما بقيتم، فإنه إن خلا لم تناظروا. والله الله في رمضان، فإن صيامه جنة من النار لكم. والله الله في الجهاد في سبيل الله بأيديكم وأموالكم وألسنتكم. و الله الله في الـــزكاة فإنهـــا تطفـــيء غضب الرب. والله الله في ذمة نبيكم، فلا يظلمن بين أظهركم والله الله فيما ملكت أيمانكم (....)»[1].

وقـــد تبين أن هذه الوصية لا تناقض الإمامة. إنها وصية شخصية تأكيدية. فـــلا تعارض بين أن يضطلع الإمام الحسن(عليه السلام) بالوصية الشخصية إلى جانب الوصية العامة المتعلقة بالإمامة، ولقد سبق أن أوصى الرسول(صلى الله عليه وآله وســـلم) الإمام علياً(عليه السلام) بما هو أخلاقي وبما هو خاص. و لم ينف ذلك كونه أوصى له بالإمامة من بعده!.

عـــلى أن هذه الوصية ليست هي الوحيدة ـــ وإن كان الكاتب يصر على أنها كذلك ـــ بل هناك إلى جانبها وصايا خاصة وعامة أخرى.

ثم يـــرتد المنهج الشططي بالكاتب، فيتوسل بأدلة ساذجة في النقض على الوصـــية، وإن كـــان ذلـــك كله يدل على شيء، فإنما يدل على أن صاحبنا لم يستوعب دروس المنطق كي يدرك أن ما يصلح أساساً لكل مناقضة هو التناقض، والحال لا تناقض بين ما يدعيه والإمامة. وهذه المرة سوف يدعم جداله بقوله:

«وكما هو ملاحظ فإن الإمام الحسن لم يعتمد في دعوة الناس لبيعته على ذكر أي نص حوله من الرسول أو من أبيه الإمام علي. وقد أشار ابن عباس إلى

---

[1]- المصدر السابق(ص٢٥ ـــ ٢٦).

منـــزلة الإمام الحسن عندما ذكر المسلمين بأنه ابن بنت النبي، وذكر أنّه وصيي الإمـــام أمير المؤمنين، ولكنه لم يبين أن مستند الدعوة للبيعة هو النص أو الوصية بالإمامة»[١].

إن هـــذه الإشـــارة لا تعني إطلاقاً أن الإمام لا يرى الإمامة لنفسه حينما يتحدث عن نسبه وصلته بالرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)، فالغوغاء لا يزالون متربصين بالدعوة، والمنافقون متربصون بها..

لقد بلغ التحريف والتلبيس مبلغه.. فكيف يريد الكاتب للحسن(عليه السلام) أن يقـــنع الجموع ولا يستخدم آخر ورقة لعب بها غيره؟ فإذا كان من في السقيفة قبلاً قال: نحن أقرباء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ليواجه بها الأنصار، فإن أهـــل البيت أولى بذلك. فالإمام الحسن(عليه السلام) فرضت عليه المرحلة أن يتحدث بهـــذا الأســـلوب وأن يـــتحدث عن نسبه من باب الأولوية. ثم إن العمل بهذا الأســـلوب كان جارياً من قبل الجميع، والرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) في كـــثير مـــن مواقفه لجأ إلى تذكير الناس بنسبه وطهارته وصدقه وأمانته.. حينما رفـــض الـــناس نبوته.. فلا نرى في كل ذلك ما يناقض نص الوصية على الإمام الحسن(عليه السلام)..

ويواصـــل الكاتب مراكماته وحشوه وجدله قائلاً: «وهذا ما يكشف عن إيمـــان الإمام الحسن(عليه السلام) بنظام الشورى وحق الأمة في انتخاب إمامها، وقد تجلّـــى هـــذا الإيمان مرة أخرى عند تنازله عن الخلافة إلى معاوية واشتراطه عليه العـــودة بعد وفاته إلى نظام الشورى حيث قال في شروط الصلح: «... على أنه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده وأن يكون الأمر شورى بين المسلمين»[٢].

والحقـــيقة أن الكاتـــب هـــنا يـــتجاهل الأسباب التاريخية لتنازل الإمام

---

[١]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٦).

[٢]- المصدر السابق (ص٢٦).

الحسن(عليه السلام)، ليس عن إمامته، وإنما عن الخلافة الزمنية. لقد كان ذلك الموقف واضـــحاً إلى أبعـــد الحـــدود. ولا ينبغي أن ننسى أن معاوية هو نفسه لم يأت بالشـــورى؟ فـــلماذا يعتـــبر الكاتـــب أن تنازل الإمام الحسن(عليه السلام) يدل على الشورى؟. إنه لو كان هذا التنازل دليلاً وشاهداً على إيمان الإمام الحسن(عليه السلام) بالشورى، لما ظل يحارب حتى هزيمة جيشه؟، هذا إذا لم يكن الأمر الذي ناضل مـــن أجله نصاً عليه وبيعة له. ثم إن مقتضى إيمان الحسن(عليه السلام) بالشورى أن لا يتنازل لمعاوية الذي اغتصب الأمر بكل وضوح، ألا يعني ذلك أن الكاتب يلقي الكلام على عواهنه؟!.

ثم مـــن قال له أن الحسن(عليه السلام) تنازل عنها؟! ومتى كان المرء قادراً على التنازل عن كفاءته؟ فهذا كمن يرى أن المشمش قابل للتنازل عن مشمشيته. فهل نفهـــم أن عليّاً(عليه السلام) تنازل عنها هو أيضاً؟! إن عدم قبول الناس بحكم الإمام أو الـــنبي لا يعني سلب الإمامة أو النبوة عنهما.. إن الحسن(عليه السلام) لم يتنازل لمعاوية طواعية. لقد غلب معاوية جيش الحسن(عليه السلام)، وحتى لو استمر في القتال فإنه لن يفوز بشيء، وقصارى ما يجده أمامه مزيداً من سفك الدماء!.

لا أريـــد الآن أن أبسط الحديث عن وقائع ما يسمى بالصلح بين معاوية والحســـن(عليه السلام)، وهو صلح مفروض بلا شك. ولكن سأقول هنا، أن الكاتب كما ذكرنا مراراً يخلط بين الإمامة والخلافة الزمنية. وهو ما يؤكد لي أنه جاهل تماماً بجوهر الإمامة.

إن تنازل الإمام الحسن(عليه السلام) كان إكراهاً مثلما أكره الإمام علي(عليه السلام) بـــل ومثلما أكره أنبياء كثيرون على الانسحاب والتراجع، وقتلوا وذبحوا.. و لم يكن ذلك ليلغي نبوتهم. فالنبوة كفاءة وملكة وكذلك الإمامة. والأئمة لم يتنازلوا عنها، بل أكرهوا على الانسحاب، وهناك رواية أوردها الكاتب تدل على ذلك، حيـــنما قـــال الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) عن هارون: «وتفرق عنه بنو

إســـرائيل» وقـــد ثبت أن تفرقهم عنه لم يلغ إمامته. وهذا ما يعنيه حقيقة الخبر المشهور: «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»!.

وسوف يكشف الكاتب أكثر عن هذا الشطط، وسرعان ما سوف يناقض نفسه، حينما يردف قائلاً: «وقد ظل الإمام الحسين ملتزماً ببيعة معاوية إلى آخر يــوم مـــن حياة الأخير، ورفض عرضاً من شيعة الكوفة بعد وفاة الإمام الحسن بالـــثورة على معاوية، وذكر أن بينه وبين معاوية عهداً وعقداً لا يجوز له نقضه، و لم يدع إلى نفسه إلاّ بعد وفاة معاوية الذي خالف اتفاقية الصلح وعهد إلى ابنه يزيد بالخلافة بعده، حيث رفض الإمام الحسين البيعة له، وأصرّ على الخروج إلى العراق حيث استشهد في كربلاء عام ٦١ هـــ»[١].

انظـــروا كيف يناقض أحمد الكاتب نفسه. فإذا كان الحسن(عليه السلام) ملتزماً بالشورى، فلماذا يدعو الحسين(عليه السلام) لنفسه؟، ولماذا لم يترك الأمر شورى؟ إن هذا الاعتراف من الكاتب بدعوة الإمام الحسين(عليه السلام) لنفسه، تؤكد أن شيئاً ما نقضـــه معاوية في نص وثيقة المعاهدة، ألا وهي رجوع الخلافة إلى الحسن(عليه السلام) إن كان حياً وإلا فإلى الحسين(عليه السلام)!

إلاّ أن الكاتب يعود فيتشبث بما سبقه إليه غيره بالقول:

«ولا توجـــد أية آثار لنظرية النص في قصة كربلاء، سواء في رسائل شيعة الكوفـــة إلى الإمـــام الحسين(عليه السلام) ودعوته للقدوم عليهم أو في رسائل الإمام الحسين لهم»[٢].

وكمـــا يـــبدو، فـــإن الكاتب يقرأ وقائع تاريخية بوعي غير تاريخي. وهو يتجاهل كل الظروف والملابسات التي أحاطت بتلك المواقف. والوعي التاريخي يتطلب أن يدرس الكاتب أي نص في سياقه التاريخي ومرحلته الزمنية.

---

[١]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٧).

[٢]ـ نفس المصدر السابق(ص٢٧).

وكأن الكاتب يريد أن يوحي بأن ما جرى، كان في أجواء متسامحة، وأن اللعبة السياسية لم يكن لها مكان يومئذ. على الكاتب أن يدرك بأن المرحلة التي تلت السقيفة، لم يعد الحديث فيها يحتاج إلى إبراز الوصية. لقد أصبحت المعركة ميدانية وعملية بين أهل النص وأهل الرأي. وكان الرهان فيها على الغلبة ليس أكثر.

نقول بعد ذلك: إذا كان نهج أهل البيت(عليهم السلام) وائمتهم هو الشورى، كيف يعترف الكاتب أن الإمام الحسين(عليه السلام) دعى إلى نفسه بعد وفاة معاوية؟! وإذا لم يكن أحدهم ينص على الآخر، فالأحرى أن لا يدعيها أحدهم لنفسه. لكن نحن نقول أن الإمامة ثابتة لهؤلاء و لم يدعوها لأنفسهم زوراً ولا تنازلوا عنها لغيرهم طواعية.

ويستشهد الكاتب بخطبة الإمام علي بن الحسين(عليه السلام) تلك التي ألقاها أمام يزيد بعد واقعة كربلاء. وهو يعتبرها دليلاً على عدم صحة الوصية مطلقاً يقول: «ومما يؤكد عدم وجود نظرية الإمامة الإلهية في ذلك الوقت، عدم إشارة الإمام علي بن الحسين(عليه السلام) إليها، في خطبته الشهيرة التي ألقاها بشجاعة أمام يزيد بن معاوية في المسجد الأموي، عندما أُخذ أسيراً إلى الشام، وقد قال في خطبته تلك: «أيها الناس أُعطينا ستّاً وفضِّلنا بسبع: أعطينا العلم والحلم والسماحة والفصاحة والشجاعة والمحبة في قلوب المؤمنين، وفضلنا بأنّ منّا النبي والصديق والطيار وأسد الله وأسد رسوله وسبطا هذه الأمة. ثم ذكر الإمام أمير المؤمنين فقال: أنا ابن صالح المؤمنين ووارث النبيين ويعسوب المسلمين ونور المجاهدين وقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين ومفرّق الأحزاب، أربطهم جأشاً وأمضاهم عزيمة، ذاك أبو السبطين علي بن أبي طالب»[1].

وواضح أن أحمد الكاتب ــ وكما أشرنا آنفاً ــ يقرأ الأحداث التاريخية

[1]- المصدر السابق(ص٢٩).

بوعـــي غـــير تـــاريخي. إنـــه يـــتجاهل كعادته، بأن مجرد بقاء الإمام علي بن الحسين(عليه السلام) قيد الحياة بعد مأساة كربلاء يمثل حدثاً خطيراً وصعباً. ونحن نعلم أن الإمـــام زيـــن العابدين(عليه السلام) نجا من القتل بسبب ما قضاه الله عز وجل بأن يكون مريضاً يوم القتال. لقد ذكرهم بفضله وقيمته ليس أكثر.

ولا يخفى أن الخطبة التي أوردها الكاتب، أُلقيت بالمسجد الأموي بالشام. وكانت الغاية حينئذ أن ينجو أهل البيت(عليهم السلام) من الفتك والأسر.. و لم يكن المقام طلب الخلافة التي اتضح أنها استتبت ليزيد غلبةً. وأي عاقل يصدق أن على الإمام أن يحدث يزيد وبطانته عن الإمامة، إذن لكان ذلك لغواً لا يجوز على إمـــام يدرك خطورة الموقف. فإذا لم يكن القوم مستعدين لتركه وأهل بيته لحقه المغتصب، فلا أقل أن يتركوه لمقامه من النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، وذلك للدفـــع بالناس إلى ممارسة ضغط ما، من خلال استنكارهم لهذا النوع من الفتك الغير مبرر ببقايا نسل الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)، والإمام الحسين(عليه السلام) يذكرنا بالأسلوب نفسه. فهو حينما ألفى الناس بعيدين عن أن يستجيبوا أو حتى يســـتوعبوا خطاب الإمامة، قال لهم: إن كنتم لا تخافون الله ولا تؤمنون بالمعاد، فكونوا أحراراً في دنياكم إن كنتم عرباً كما تزعمون!.

نقـــول هذا لنوضح للكاتب أن الإمام زين العابدين لم يكن يريد استفزاز القـــوم بذكر الإمامة بصورة واضحة. وإذا كان الناس في الشام يجهلون إن كان أهـــل البيـــت(عليهم السلام) مسلمين ويصلون.. فهذا القدر من خطاب الإمام ضروري للتعريف بمكانتهم في الإسلام أولاً. ثم لا يجوز أن ننسى أن الكاتب لا يمعـــن النظر حتى في النصوص التي يقرؤها أو يستشهد بها. فقد أورد خطبة فيها تلميح إلى أمور لا تثبت إلا لأئمة اختارهم الله بعد نبيه لمواصلة مهمة الدعوة.

فالـــنص يقول: «وفضلنا بأن منا النبي والصديق والطيار وأسد الله ورسوله وسبطا هذه الأمة».

وهذا القدر كافٍ لتصحيح نظرة الشاميين إلى أهل البيت(عليهم السلام). وهي ليست مباهاة ولكن لابد من أن ندرك أن قوماً فضلهم الله بكل هذا، لابد وأن يختارهم لمهمة الإمامة.

إن الإمامة بغض النظر عن أهل البيت(عليهم السلام) هي لطف وضرورة ثابتة وراجحة بحكم العقل. والدين بلا إمامة لا حصن له عن الانمحاق.. وإذا كانت "الإمامة" نظرياً ثابتة عقلاً، فما يترتب على ذلك هو أن العقل يحكم بأن بيتاً كهذا في الإسلام مرشح للإمامة أيضاً.

ويقول في الخطبة المذكورة، محدّثاً عن أمير المؤمنين: «أنا ابن صالح المؤمنين ووارث النبيين...الخ».

فقد أشار إلى أن عليّاً(عليه السلام) وارث النبيين. وكان على الكاتب أن يدرك ما معنى وراثة الأنبياء؟!.

إن رائحة الإمامة تفوح من هذه العبارة. وزد على ذلك قوله (وقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين). وقد علم الجمع أن من بين هؤلاء من قوتل لأجل النزول عند شورى المسلمين بعد مبايعتهم عليّاً(عليه السلام). وأن منهم من سموا كذلك لرفضهم إمامة عليّ(عليه السلام).

ويشط الكاتب شططاً بعيداً وهو يلفق مخارجه المتهافتة، من خلال موقف الإمام زين العابدين(عليه السلام) يقول: «وقد بايع الإمام علي بن الحسين يزيد بن معاوية بعد واقعة الحرة ورفض قيادة الشيعة الذين كانوا يطالبون بالثأر لمقتل أبيه الإمام الحسين، ويعدُّون للثورة، و لم يدّع الإمامة، و لم يتصدَّ لها، و لم ينازع عمه فيها، وكما يقول الشيخ الصدوق: فإنه انقبض عن الناس فلم يلق أحداً ولا كان يلقاه إلاّ خواص أصحابه، وكان في نهاية العبادة و لم يخرج عنه من العلم إلاّ يسيراً»[1].

---

[1]- المصدر السابق(ص٢٩).

والكاتب هنا يناقض نفسه. فهو يتحدث عن الأئمة ـــ الذين اعتبرهم أنصاراً للشورى ـــ وكأنهم بايعوا طغاة بني أمية عن رضى. فهو من جهة يزيف الحقائق حينما يعتبر إكراههم على البيعة، بيعة عن تراضٍ. ومن جهة أخرى يناقض نفسه إلى حدّ الغثيان، عندما يعتبر الإمام يبايع يزيد بن معاوية، وإن كان هذا الأخير أتى إليها من دون شورى. كيف يعتبر ذلك بيعة وكيف يعتبر ذلك مشروعاً. بل إنه يعتبر رفض الإمام قيادة الشيعة للثورة دليلاً على القبول بالبيعة مما يوحي بأن الأئمة راضون عن هؤلاء. ولا يكلف نفسه الارتقاء قليلاً، حتى يدرك أن رفض الإمام زين العابدين للثورة على يزيد ناتج عن فهم ودراسة للمرحلة.

ولكن الكاتب يشط بعد ذلك أكثر، فيأتي بكلام للصدوق يتحدث فيه عن اعتزال زين العابدين(عليه السلام) وهذا لعمري دليل قاطع ضد ما حشده الكاتب. لأن الاعتزال آية عدم الرضى، بل هو ضرب من الرفض السلبي للواقع. إلاّ ان الكاتب لا يزال مصراً على تحريفه وتزويره للحقائق فيقول ـــ متقولاً على الصدوق ـــ: «ويتطرف الصدوق جداً، وبشكل غير معقول، فينقل عن الإمام السجاد أنه كان يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم والطاعة له وعدم التعرض لسخطه، ويتهم الثائرين بالمسؤولية عن الظلم الذي يلحق بهم من قبل السلطان»[1].

وفي الحقيقة لو كانت هذه وحدها لكفت في فضح النهج التحريفي الذي يتبناه الكاتب وهو يتقول على الصدوق مرة أخرى، ويستهين بالموقف السياسي للإمام زين العابدين(عليه السلام). ولا أدري كيف يدعي الكاتب أنه يحترم هؤلاء الأئمة لأدوارهم المشرفة ثم يأتي بكلام ملفق يوحي بأن الأئمة كانوا سلبيين، ويأمرون الناس بالركون والركوع إلى الظلمة؟.

بل وكيف يستقيم كلامه هذا مع قوله السابق بأنهم من أنصار الشورى؟.

---

[1]- المصدر السابق(ص٢٩).

فكـــيف يكون الإمام نصيراً ومؤمناً بالشورى ثم يدعو الناس في الوقت ذاته إلى طاعة مغتصبي الشورى وأنصار الغلبة؟.

لكنـــنا إذا توقفـــنا عند هذا الاستشهاد، فإننا سنجد الكاتب يدعي ذلك كذباً، فالكاتب يدعي أن كلامه هذا مأخوذ من آمالي الصدوق.

والحـــال، أن الصـــدوق كان قد أورد رسالة في المجلس (٥٩) من أماليه كالتالي: «وحقّ السلطان أن تعلم أنّك جعلت له فتنة، وأنّه مبتلى فيك بما جعل الله ــ عـــز وجلّ ــ له عليك من السلطان، وأنّ عليك أن لا تتعرض لسخطه، فتلقي بيدك إلى التهلكة، وتكون شريكاً له في ما يأتي إليك من سوء»[١].

ولعـــل المطلـــع على رسالة الحقوق، للإمام زين العابدين(عليه السلام) يدرك لا محالـــة، أنها تتحدث عن الحقوق في سياق آخر، يطبعه العموم والتجريد. لم يكن الإمـــام(عليه السلام) بصـــدد الحديث عما ينبغي أن يكون عليه الحاكم، فهو يفترض الحـــاكم الشرعي. ذلك بأن الحاكم غير الشرعي سبقت فيه كلمة الأئمة(عليهم السلام) وحكمهـــم في ذلـــك واضـــح، شـــهدت بذلك نصوصهم ومعاريض كلامهم ومواقفهم التاريخية.

هـــذا مع أن الإمام(عليه السلام) يتحدث عن الحاكم بالمعنى العام، وقد تبين أن وجود الحاكم أمر ضروري ومؤكد من أجل حفظ النظام. وأمير المؤمنين(عليه السلام) الذي عبر بما فيه الكفاية عن شروط الحاكم الشرعي، يؤكد بأن لابد للناس من إمام بر أو فاجر.

لكـــن مـــا يـــثيرني هـــنا، هـــو أن الكاتب حرص على ذكر كل أقوال الأئمة(عليهم السلام) لكنه في هذا المورد اكتفى بالتعليق. ولا شك أن أمراً كهذا ــ بمـــثل هـــذه الخطورة ــ يتطلب إيراد النص كاملاً. غير ان الكاتب مارس تدليســـاً آخر، واكتفى بالتعليق. والقارئ للنص كما هو، يدرك أن السياق غير

---

[١]- المجلس ٥٩ من أمالي الصدوق ص٣٠٢ ــ ٣٠٣ الطبعة الخامسة ــ مطبوعات الأعلمي ــ بيروت.

السياق، والمعنى غير المعنى.

ومما يدل على جهل الكاتب العريض بمفهوم الإمامة ووظيفتها، قوله استشهاداً على ادعائه:

«ومن هنا ونتيجة للفراغ القيادي فقد انتخب الشيعة في الكوفة، بعد مقتل الإمام الحسين، سليمان بن صرد الخزاعي زعيماً عليهم، وذلك عندما اجتمعوا إلى خمسة من رؤوسهم، وقام المسيب بن نجيبة خطيباً فقال: «أيها القوم ولوا عليكم رجلاً منكم، فإنه لابد لكم من أمير تفزعُون إليه وراية تحفون بها»، وقام رفاعة بن شداد فعقب على كلامه قائلاً: «قلت ولوا أمركم رجلاً منكم تفزعون إليه وتحفون برايته، وذلك رأي قد رأينا مثل الذي رأيت، فإن تكن أنت ذلك الرجل تكن عندنا مرضياً وفينا مستنصحاً وفي جماعتنا محباً، وإن رأيت ورأى أصحابنا ذلك ولينا هذا الأمر شيخ الشيعة صاحب رسول الله وذا السابقة سليمان بن صرد، المحمود في بأسه والموثوق بحزمه» ثم تكلم عبد الله بن وال، وعبد الله بن سعد فحمدا ربهما وأثنيا عليه.. فقال المسيّب بن نجيبة: «أصبتم ووفقتم وأنا أرى مثل الذي رأيتم فولوا أمركم سليمان بن صرد» وقد قام سليمان بن صرد الخزاعي بقيادة حركة قامت للثأر من قتلة الحسين، وعرفت بحركة التوابين»(ص ٣٠).

ولعل المتأمل لهذا الكلام، سوف يدرك لا محالة بأن صاحبنا يعود بنا إلى حالة من التسطيح، في فهم معنى الإمارة والإمامة وغيرها من المفاهيم التي تنطق بها نصوص كثيرة ويراد منها معاني مختلفة. وإن الكاتب هنا ــ وإن ادعى الموضوعية ــ فهو رجل يتوسل بأدلة أوهى من بيت العنكبوت. وأحيانا يتساهل إلى درجة أنه يوقفنا على أدلة، قد لا يرضى الغريرُ لنفسه الوقوف عليها.

فعندما كان يتحدث عن حديث الغدير، المتواتر في سنده الواضح في متنه.. رأينا كيف اقتفى طريق التحريفيين عندما اعتبر أن مجرد ذكر "إمام" لا يعني

الخلافة؛ من حيث أن الإمامة لها أكثر من معنى.

وهاهو يأتي دوره في حادثة تاريخية ــ الله وحده يعلم إن كان الكلام متواتراً أو صحيحاً ــ لا يكلف نفسه جهد البحث والتمييز، حول ما إذا كان لفظ الأمير هنا له مدلول واحد أو أكثر. فالحادثة التي يعرضها الكاتب لا تتعلق بالإمامة؛ بل بإجراء مشروع في الإسلام، وهو أن جماعة من الثوار كان عليهم أن يختاروا أميراً. فلو كان الأمر كما يدعي الكاتب، إذن لقلنا أنه لو رأى ثلاثة من المسافرين أن يختاروا لهم أميراً، من باب الاستحباب الذي تؤكد عليه السنة الشريفة، لكان ذلك معناه الإمامة. وكان هؤلاء المسافرين ينازعون أئمة أهل البيت(عليهم السلام) الإمامة مما يعني أن كل من تأمر فهو إمام! وقد حدث نظير ذلك في عهد أمير المؤمنين(عليه السلام) حيث كان على رأس الوفود الذين عزلوا عثمان ونصبوه خليفة، أمراء من الكوفة والبصرة ومصر.

بل وهذا ما يؤكده الكاتب من دون أن يشعر حينما قال: «وقد قام سليمان بن صرد الخزاعي بقيادة حركة قامت للثأر من قتلة الحسين، وعرفت بحركة التوابين». ومعناها أنها كانت حركة للثأر، لا للخلافة.

ولست أدري كيف يخفي الكاتب أن سليمان هذا إنما قام لنصرة أهل البيت(عليهم السلام) لا ليحل مكانهم، وهو قد تولى إمارة قتال لا إمارة المسلمين. فكيف يرى ذلك دليلاً على عدم إمامة زين العابدين(عليه السلام)؟ هذا مع أن كثيراً من الخطب والأحداث التي حدثت إبان المعارك التي دارت بين الأمويين والمعارضة، لا تصلح أن تكون في متنها دليلاً قاطعاً على شيء إلاّ إذا دعمت بمواقف أخرى موثوقة أو حقق في سندها بناءً على النهج المختار للكاتب نفسه.

والحال أن كل هذه الأحداث التاريخية وكل هذه الخطب لم تكن في مستوى تواتر حديث الغدير أو في مستوى وضوحه، حتى نرد بها حكماً أجمع على صحته كافة المسلمين!.

إن الكاتب كما رأينا متناقض مع نفسه إلى حدّ الغثيان، فهو بعد أن استعرض ما فهم منه ــ هو ــ أن الأئمة لم يعترضوا على الخلفاء، بل أمروا أصحابهم بالطاعة لهم و لم يندّدوا أو يحتجوا، هاهو يعود فوراً ليناقض نفسه بقوله: «لقد كان أئمة أهل البيت يعتقدون بحق الأمة الإسلامية في اختيار أوليائها وبضرورة ممارسة الشورى، وإدانة الاستيلاء على السلطة بالقوة»[1].

وينسى الكاتب بسرعة فائقة أنه قبل هنيهة فقط، كان قد كذب على الصدوق حينما أسند إليه هذا القول؟ قائلاً: «ويتطرف الصدوق جداً، وبشكل غير معقول، فينقل عن الإمام السجاد أنه كان يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم والطاعة له وعدم التعرض لسخطه، ويتهم الثائرين بالمسؤولية عن الظلم الذي يلحق بهم من قبل السلطان»[2].

كيف يستقيم قول كهذا مع إيمان الأئمة بالشورى وإدانة المستولين على الحكم بالقوة؟ وقد كان يزيد قد استولى بالقوة، فكيف لا يقوم الإمام بإدانته. وكيف يستقيم ذلك مع قول الكاتب: «لعلنا نجد في هذا الحديث أفضل تعبير عن إيمان أهل البيت بالشورى والتزامهم بها، وإذا كانوا يدعون الناس إلى اتباعهم والانقياد إليهم فإنما كانوا يفعلون ذلك إيماناً بأفضليتهم وأوليتهم بالخلافة في مقابل "الخلفاء" الذين كانوا لا يحكمون بالكتاب ولا يقيمون القسط ولا يدينون بالحق»[3].

فمقتضى كلام الكاتب أن الإمام مطلوب منه أن يندد ويدعو إلى قتل من غصب الأمة أمرها، وهل كان يزيد بن معاوية إلا مغتصباً؟ فكيف يكون الإمام ساكناً، معتزلاً متروياً وآمراً بالطاعة.. ومن جهة أخرى منددا داعياً لقتل

---

(1)- المصدر السابق(ص٣٠).

(2)- المصدر السابق(ص٢٩).

(3)- المصدر السابق(ص٣٠).

المغتصبين؟.. مع أن الكاتب لا يزال مصراً على مفارقاته وهو يعلق على هذا الخبر بقـــو له : «لعلنا نجد في هذا الحديث أفضل تعبير عن إيمان أهل البيت بالشورى والتزامهم بها...»[1].

ودعنا هنا ننتقل إلى فقرة أخرى ترشح جهلاً وبهتاناً، ساقها الكاتب وهو يدرك أنها لا تساوي شروى نقير في ميزان الاحتجاج، بل إن اعتبارها دليلاً على نفـــي الإمامة دونه خرط القتاد. يقول: «ومن هنا وتبعاً لمفهوم الأولوية، قالت أجيال من الشيعة الأوائل، وخاصة في القرن الأول الهجري: "إن علياً كان أولى الـــناس بعد رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) لفضله وسابقته وعلمه، وهو أفضل الناس كلهم بعده وأشجعهم وأسخاهم وأورعهم وأزهدهم. وأجازوا مع ذلـــك إمامة أبي بكر وعمر وعدّوهما أهلاً لذلك المكان والمقام، وذكروا أن علياً ســـلّم لهما الأمر ورضي بذلك وبايعهما طائعاً غير مكره وترك حقه لهما، فنحن راضـــون كمـــا رضي المسلمون له، ولمن بايع، لا يحل لنا غير ذلك ولا يسع منا أحداً إلا ذلك، وأن ولاية أبي بكر صارت رشداً وهدى لتسليم علي ورضاه»[2].

نلاحـــظ هـــنا، أن الكاتب أخضعنا رغماً عنّا إلى أسلوب تحشيد الفرق والمقالات، على نهج كتاب الفرق دون أن يحدثنا عن أسماء حقيقية تنتمي للجيل الأول مـــن الشـــيعة، ولو أردنا أن نفتح ملف الأحداث التي جرت بحضرة هذا الجـــيل لملأناها حقائق وأحداثاً لا رادّ لها. ونحن نعلم أن الجيل الأول من الشيعة هـــم في الحقيقة أولئك الذين فجرّوا الموقف منذ السقيفة، ونحن بدورنا نتساءل، لماذا رفض كل أولئك الصحابة مبايعة الشيخين في السقيفة، وانحازوا إلى معسكر عـــلي(عليه السلام)؟ فالأمر إمّا لأنهم رأوا في هؤلاء مغتصبين للخلافة أو أنهم رأوا فيه مخالفة للشورى.

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٣٠).
[2]- المصدر السابق(ص٣٠ ــ ٣١).

وفي كلتا الحالتين نجد أن الأمر مخالف لما ادعاه الكاتب. فلو كانوا مغتصبين، فإن ما حدث كان مطلوباً، وأن بيعتهم المتأخرة جاءت تحت طائلة التهديد بالقتل والحرق، والوقائع مدونة مشهورة. وإن كانوا رفضوا الشيخين لتجاوزهما للشورى، فالأمر ينسجم مع أمير المؤمنين(عليه السلام)، ألم يقل الكاتب نفسه، أن الأئمة ـ وهذا أميرهم وكبيرهم ـ متمسكون بالشورى ومنددون بمغتصبيها؟! وإذا سكت أمير المؤمنين وبايع الآخرون مكرهين، فلا يعتبر ذلك قبولاً، وإلا لعاد الأمر إلى تصويب ما أخذ اغتصاباً وغلبة.

بل إن الكلام الذي ينسبُه الكاتب للجيل الأول، بيّن التحريف، وهو ينتمي إلى الأجيال المتأخرة التي حاولت التلفيق ما بين حقّ علي(عليه السلام) وواقع الخلفاء. وهذا التلفيق لم يكن من بنات فكر الجيل الأول، بل هو لاحق، وهو حاكٍ عن محاولة للتلفيق لم يعهدها الجيل الأول ولا غيره ممن فهم معنى الإمامة وأبعادها. والكاتب في كل الأحوال سوف يكون مناقضاً لكلامه. لأنه إن ارتضى هؤلاء الخلفاء رغم كونهم مغتصبين أو رغم كونهم لم يأتوا بالشورى، فإن المطلوب من الأئمة أن ينددوا وأن لا تكون الشرعية لهؤلاء، فافهم!.

وسوف لا نمضي بعيداً مع الكاتب في تحشيداته التي انتقاها من كتابات الفرق وأصحاب المقالات، وإن كانت تدل على أن كل ما حصل تأكيد على ظروف الحصار والقمع. والكاتب بلا شك كان قد اهدّ إلى هذا المأزق. وبدا واثقاً من كل ما ورد في هذه الكتب. ولم نجد حالة واحدة يتوقف عندها الكاتب، ليقول لنا هل صحيح ما ورد هناك أم أن الأمر يحتاج إلى تحقيق في السند أو المتن كما فعل دائماً حينما يصطدم بروايات تدل على خلاف ذلك. إنه يحقق في كل خبر يدل على الإمامة، ويطلق العنان لكل خبر أو حادثة تناقض ذلك. وهو ما يوضح أن الكاتب كان قد اختار طريقته مسبقاً، ألا وهي «بائي تجر وباؤك لا تجر».

وقد كان المراد من كل ذلك التحشيد والحشو، أن يقنعنا بأن الإمامة وما تفــرع عــنها من مسائل أخرى هي نتيجة تاريخية لكل هذا الذي حدث. أعني التعيين والعصمة بالنسبة للمعصوم. لذا يقول:

«وهــو مــا أحدث ردة فعل عند الشيعة الذين كانوا يشكلون المعارضة الرئيســية للأمويــين، فقالوا أولاً بأولوية أهل البيت في الحكم والخلافة. ثم قال بعضهم بتعيين الله لهم، وقال بعض آخر بعصمتهم. وقد التقت هذه المفاهيم التي كانــت تتبلور في مطلع القرن الثاني الهجري مع حالة التمزق الذي كان يعصف بالحــركة الشيعية والصراع الداخلي على القيادة بين أجنحة أهل البيت المختلفة، فــأدى كــل ذلــك إلى نشوء نظرية "الإمامة الإلهية" لأهل البيت، القائمة على "العصمة والنص والتعيين" عند فريق منهم»[1].

وأريــد أن أقــول هنا للكاتب الذي استنجد بقراءة الخصوم، معتقداً أنه مبــتكر لكــل هذا الاحتجاج، بأن أموراً كهذه كانت قد ذكرت في حقّ النبي (صــلى الله علــيه وآله وسلم) أيضاً. أي أن المتكلمين فيما بعد ناقشوا بالحدة نفسها مسألة النبوة كأصل من أصول الاعتقاد، وناقشوا العصمة، التي لها علاقة بوظيفة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) التشريعية فهل لنا أن نعتبر كل ذلك ردّ فعل للصراع الإسلامي الداخلي. وأن كل هذه الأمور مستحدثة؟!

يقول الكاتب استطراداً: «وكان على رأس القائلين بهذه النظرية:

١ ــ المتكــلم المعروف أبو جعفر الأحول، محمد بن علي النعمان الملقب بمؤمن الطاق الذي ألف عدة كتب في هذا الموضوع هي: كتاب الإمامة وكتاب المعرفة(...).

٢ ــ عــلي بن إسماعيل بن ميثم التمار (...) الذي قال عنه الطوسي في الفهرست «إنه أول من تكلم على مذهب الإمامية وصنّف كتاباً في الإمامة(..).

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٥١).

٣ ــ هشام بن سالم الجواليقي.

٤ ــ قيس الماصر.

٥ ــ حمران بن أعين.

٦ ــ أبو بصير ليث بن البختري المرادي الأسدي.

٧ ــ هشام بن الحكم الكندي (..) وقد قال عنه الشيخ الطوسي في الفهرست: «إنه كان ممن فتق الكلام في الإمامة، وهذّب المذهب بالنظر، وكان حاذقاً بصناعة الكلام...»[1].

والحقيقة أن هؤلاء أول من فتق الكلام في الإمامة، وليس أول من أحدث فكرة الإمامة. والفرق واضح بين المعنيين. فإذا كان المتكلمون أول من فتق الحديث في التوحيد والنبوة ــ من الناحية العقلية ــ فلا يعني ذلك أن الأجيال الأولى لم تكن تقول بالتوحيد والنبوة.

الإمامة ليست رد فعل. ففعل التعيين والعصمة وارد في حقهم منذ بداية الدعوة ــ كما سنبين ــ وإذا كان الشيعة خلال القرون الأخيرة نظموها في قوالب كلامية لضرورات الاستدلال، فشأنها شأن التوحيد الذي أصبح له اصطلاح ومتفرعات معقدة في دائرة الكلام. فالكاتب يخلط بين حقيقة الإمامة كمفهوم قديم وبين أول انتظام لها في علم الكلام.

لقد أصبح للتوحيد في القرون المتأخرة شأن آخر، وتفرعاته أصبحت أعقد مما كان عليه الأمر بالنسبة للجيل الأول، فهل معناه أن الأوائل لم يكونوا موحدين.

إن الأعرابي المسلم في العهود الأولى لم يكن ليفهم أو يستوعب مفهوم التوحيد العام أو الخاص، أو أن يعي التمييز بين الوجود والماهية، أو الواجب والممكن والممتنع.. لكن هذا لا يعني أنه لم يكن بفطرته مؤمناً بمضمونها.

---

(١)- نفس المصدر السابق(ص٥١).

وكذلك مفهوم النبوة والإمامة. فالتعيين ثبت في العهد الأول بالنصوص والخطابات والمواقف.. وانتظم في علم الكلام انتظاماً عقلياً.. وكذلك العصمة.

إن هؤلاء لم يستحدثوا القول بالتعيين والعصمة، وإنما أوجدوا تراثاً احتجاجياً وعقلياً. أي أنهم فتقوا القول في الأسباب والغايات والاختصاصات التي تتفرع عن التعيين والعصمة!.

والكاتب في الواقع لا يميز بين قول أصحاب الأئمة من المتكلمين وبين كلام الأئمة أنفسهم. فكلامهم جميعاً في نظره كلام متكلمين، إذْ يقول:

«وتقول النظرية الإمامية: إن الإمامة أمر إلهي، وإن تعيين الإمام الجديد يتم بتدخل من الله، ولا دخل لإرادة الإمام السابق بذلك. يقول عمرو بن الأشعث أنه سمع الإمام الصادق يقول: «لعلكم ترون أن هذا الأمر إلى رجل منّا يضعه حيث يشاء؟! لا والله، إنّه لعهد من رسول الله مسمى رجل فرجل حتى ينتهي الأمر إلى صاحبه».

ويقول إسماعيل بن عمار أنه سأل أبا الحسن الأول الكاظم عن الإمامة، هل هي فرض من الله على الإمام أن يوصي ويعهد قبل أن يخرج من الدنيا؟ فقال: نعم، فقال: فريضة من الله؟ .. قال: نعم»[1].

ولا أدري إذاً، إذا كان هؤلاء أئمة ينطقون بالنص، لماذا يسميها الكاتب النظرية الإمامية؟!.

لكننا نستغرب من كلام الكاتب الذي اعتبر ذلك؛ أهم الفقرات الكلامية الواصلة إلينا من الجيل الإمامي الأول.

في الحقيقة هذه ليست فقرات كلامية، بل نصوص للأئمة. ولا أدرى لماذا لم يدرجها الكاتب في كلامه ويأتي بما يخالفها؟ لقد كان منهج الكاتب أن يبرىء الأئمة من أي قول بهذا المعنى، وهاهو يأتي به الآن ويعتبره فقرات كلامية. نريد

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٥٨).

فقط أن نتعرف على حقيقة هذا المنهج المفارق؟!.

ولعل أكبر مفارقة في هذا النهج التحريفي، أن الكاتب هو أعرف من أولئك الذين أصبح اليوم يستند إليهم، بالأبعاد العقائدية للإمامة ومسائلها المتعددة. فبعد أن كان على بينة من أمره، هاهو ذا يعود ليغترف من معين الجهل والتسطيح، وكأنه من أولئك الذين انطبق عليهم قول البارئ تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[1]!.

يقول مثلاً في موضوع العصمة: «وكانت فلسفة العصمة تقوم على مفهوم الإطلاق في الطاعة لوليّ الأمر وعدم جواز أو إمكانية النسبية فيها، وذلك مثل الردّ على الإمام ورفض طاعته في المعاصي والمنكرات لو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه وانحرافه. وهو المفهوم الذي كان الحكام الأمويون يدأبون على ترويجه ومطالبة المسلمين بطاعتهم طاعة مطلقة في الخير والشر على أساسه. وهو ما أوقع فلاسفة الشيعة والمتكلمين في شبهة التناقض بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولي الأمر في الآية الكريمة: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[2]. وضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والمحرّمات»[3].

ولا يجد الناظر في هذا الكلام ما يصلح دليلاً ضد العصمة. فالكاتب يورد استدلالاً تلفيقياً لا ينتمي بأي حال من الأحوال إلى مذهب الإمامية في العصمة. فإذا كان القول بعصمة الإمام مجرد ردّ فعل عن تلك الخلفيات التي أوردها الكاتب، فهل يصح أن نقول ذلك في عصمة النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) ؟! هل هي أيضاً ردّ فعل، أم أنها إحدى ضرورات التبليغ والنبوة؟! لا شك أن مدرك

---

(1)- سورة البقرة: (آية/٦١).

(2)- سورة النساء: (آية/٥٩).

(3)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٥٩).

العصـــمة بالنسبة للنبي(صلى الله عليه وآله وسلم) هو ذاته مدرك العصمة بالنسبة للإمام. لأن هذا الأخير له وظيفة تأويل الشريعة وتبليغ الأحكام. وهذه الوظيفة هي التي تفرض تمتع الإمام بتلك العصمة.

وهـــذا إنما يدل على أن الكاتب يخلط دائماً بين الإمامة وبين مجرد الخلافة الزمنـــية. ثم لا أدري كيف يتجاهل الكاتب تلك الحقيقة التي وسمت على طول الخـــط مذهب الإمامية وهي عدم الاعتراف المطلق بالتصويب «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

ومتى كان بنو أمية يدعون بأنهم معصومون؟! لقد واجهوا الأمة بالتحدي وبـــارزوا العامـــة والخاصـــة بالمعاصي.. و لم يمارسوا تقية فيما كانوا يأتونه من موبقات.. إنه لم يدع العصمة إلاّ أئمة أهل البيت(عليهم السلام).

إن العصـــمة هـــي ضرورة من ضرورات التبليغ عن الله، وهذا واضح من كـــلام الطوسي الذي استدل به الكاتب، حيث ظهر أن عصمة الإمام ناتجة عن كونه مقتدى به.

إن إبطـــال العصمة عن الإمام، يتوقف على إبطال الإمامة رأساً. وبما أن الـــنقاش لم يحسم في الإمامة، فإن الحديث في العصمة سيكون لغواً. لأن عصمة النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) مما أجمع عليه المسلمون، لا أقل في تبيلغ الأحكام كما عند العامة.. ومناطها في النبوة هو ذاته في الإمامة لو كانوا يعقلون!.

نخلـــص مـــن هـــذا إلى أن الكاتـــب لم يكـــن محقاً في ادعائه بأن عهد الرســـول(صلى الله عليه وآله وسلم) وما بعد وفاته بقليل، كان عهداً للشورى، اســـتطاعت الأمـــة أن تختار ولاتها بكل حرية. ذلك، لأن الشورى التي يتحدث عـــنها الكاتـــب لها مدلول محدد في الإسلام، ولهذا لا يمكن للكاتب أن يبين لنا كـــيف أن حكومـــة الرســـول(صلى الله عليه وآله وسلم)، أتت بيعة و لم تأت بالشورى. أما الحقبة التالية، فقد كشفت عن حالة حقيقية من اغتصاب الشورى

وحق الأمة في الانتخاب. إذن، كيف يحقّ للكاتب أن يعتبر الإمامة هي مجر عثرة في وجـه الشورى، خصوصاً بعد أن يعلم بأن الخلافة الوحيدة التي تحققت فيها الشـورى والبيعة الحرة في التاريخ الإسلامي، هي خلافة أول إمام من أئمة أهل البيت(عليهم السلام) علي بن أبي طالب(عليه السلام). وأن ما حصل في إيران اليوم هو أكـثر شورية وديمقراطية من كل أشكال الخلافة التي قامت في التاريخ الإسلامي بقوة السيف.

فـإذا تحـدث مؤرخوا الفكر السياسي الإسلامي، عن أن الخلفاء أقاموا حكمهـم عـلى الشوكة والغلبة، فإن ما حصل في إيران، هو ثورة شعب. وأن وجود فقيه قائد لهذه الثورة هو اختيار شعب. بل إنها شوكة شعب وغلبة شعب، وليس شوكة قبيلة أو غلبة فئة.

الإمامة كرد فعل؟!

الـنقطة الأخرى التي أثارها الكاتب في النص السابق، أن القول بالإمامة جـاد كـرد فعـل من قبل الموالين لأهل البيت على ادعاء الأمويين بأحقيتهم بالخلافة. وغريب كيف يصدر هذا القول المتخم بالتجهيل من شخص سبق وأن شـهد على نفسه بأن "عشرة ناقص واحد يساوي صفر" وهو يدرك بأن القول بأحقية أهل البيت بالإمامة مما فاضت به المظان الإسلامية، تلميحاً وتصريحاً.

ألـيس من المنطقي أن يكون العكس هو الصواب. أليس بنو أمية هم من أدعـى أحقية الخلافة كرد فعل لما رزح به المنقول الإسلامي من أن الأحقية لهذا البيـت الهاشمي؟ أليس بنو أمية أصلاً يعترفون بأن توليهم لها هو غلبة وليس بيعة عـن تراضٍ؟ ألم يكن بنو أمية هم من حاول التعتيم على ما أكدته الأخبار من أحقية أهل البيت(عليهم السلام) بهذا الأمر؟ كيف إذن يكون موقف أهل البيت مجرد رد فعل على قوم اغتصبوها وسطوا عليها قهراً وغلبة؟

بــل إن بني أمية كانوا أوفى من كاتبنا حينما اعتبروا أهل البيت أهلاً لها، لكـنها الغلبة وما أدراك ما الغلبة. وعلى الكاتب أن يعود فيقرأ نص الرسالة التي بعثها معاوية لمحمد بن أبي بكر، عندما احتجّ عليه هذا الأخير وطالبه بالتنازل عن حــقّ هو لعلي بن أبي طالب(عليه السلام) يقول معاوية: «قد كنا وأبوك فينا، نعرف فضـل ابن أبي طالب وحقه لازماً لنا مبروراً علينا، ثم كان أبوك وعمر، أول من ابتزّه حقه وخالفه على أمره.. فإن يك ما نحن عليه صواباً، فأبوك استبد به ونحن شـركاؤه، ولـولا ما فعل أبوك من قبل ما خالفنا ابن أبي طالب ولسلّمنا إليه. ولكنا رأينا أباك فعل ذلك به من قبلنا فأخذنا بمثله. فعب أباك بما بدا لك أودع ذلك، والسلام على من أناب»[1].

إذا كـان معاويـة يقول ذلك، فإن يزيد يؤكد على أن موقف الغلبة قائم على النكران المطلق لحق أهل البيت(عليهم السلام)، لا من حيث أنه لم يرد فيهم نـص، بل لأن القضية من أصلها غير معتبرة في المنظور الأموي. ذلك أن النبوة ذاتها ليست حقاً لصاحب الدعوة. فإذا كان أبو سفيان في بداية الدعوة هو ومن معه يستنكرون كيف تكون النبوة في بني هاشم، فقد عبر يزيد عن ذلك يزيد بعد مقتل الإمام الحسين، بقوله:

ليـت أشـياخي بـبدر شـهدوا ... جـزع الخـزرج مـن وقع الأسل

لأهلّـوا، واسـتهلوا فـرحاً ... ثم قـالوا: يايـزيد لا تشـل

لعبـت هاشـم بـالملك فـلا ... خـبرٌ جـاء ولا وحـيٌ نـزل

وهـذا فضـلاً عـن أنه يعبر عن وحدة الخط، ووحدة الهدف للمشروع الأمـوي، فإنـه يعبر عن أن الأمويين اعتبروا المسألة لعبة ملوكية من بني هاشم،

---

[1]- مروج الذهب: المسعودي ج٣ ص٢١ ــ ٢٢، دار المعرفة بيروت.

ولـــيس حقـــاً قبلـــياً. ذلـــك لأن المسألة محسومة من أساسها. فلئن كان أهل البيـــت(عليهم السلام) ارتكزوا على الشرعية الدينية في استحقاق الخلافة، فإن يزيد يعبر عنها برعونته قائلاً:

لا خـــبرٌ جـــاء ولا وحـــيٌ نزل!

وهكـــذا، كـــان يزيد مدركاً بأن لا طريق لاغتصاب هذا الحق من أهل البيـــت(عليهم السلام) إلاّ بإعلان الكفر بالأصل الذي تقوم عليه فكرة الإمامة؛ أي الطعن في أصل الوحي والنبوة!.

إن التمسك بالشرعية الدينية لإمامة أهل البيت(عليهم السلام) بدأت منذ الاحـــتجاجات الأولى، وتحديـــداً في احـــتجاجات السيدة فاطمة الزهراء(عليها الســـلام) وظلت سارية، أوردها مظان المحدثين، وسارت بها الركبان وتغنت بها الشـــعراء. فلماذا إذن الإصرار على الاختزال، والادعاء من دون أدنى دليل على أنها ردّ فعل؟!

يقول الكاتب مستطرداً: «وبالرغم مما يذكر الإماميون من نصوص حول تعيين النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) للإمام علي بن أبي طالب من بعده، إلاّ أن تـــراثهم يحفـــل بنصوص أخرى تؤكد التزام الرسول الأعظم وأهل البيت بمبدأ الشورى وحق الأمة في انتخاب أئمتها»[(١)].

إن الكاتـــب هـــنا يشـــهد عـــلى أن نصـــوص استحقاق الإمامة لأهل البيت(عليهم السلام) ونصوص الشورى كليهما موجود في تراث الإمامية. وهو يصـــر على أن الصحيح منها ما ورد في الشورى. إذن، ألا يعني هذا أن الكاتب تـــتحكم فـــيه تلك الخلفية من الأساس ألا وهي التكذيب المسبق لكل ما يدعم مفهـــوم الإمامة. لم لا يعتبر أن الصحيح هو ما ورد في الإمامة؟! لكننا نكتشف

---

(١)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٩).

من ذلك أمراً آخر، وهو أن مفهوم الإمامة غامض لدى الكاتب؟

نعم، هناك نصوص تتحدث عن الإمامة وأخرى عن الشورى. والأئمة لم يروا أي تناقض بين ذلك. إن الأئمة لم يتحدثوا عن أن الإمامة تتحقق بالشورى. ولـــو كان الكاتب يقصد ذلك فهو متقول، فليأت بدليل. إن القول بالإمامة لا يـــناقض القول بالشورى في مذهب أهل البيت(عليهم السلام) ولهذا نلاحظ أن سقوط خيار الإمامة في التاريخ الإسلامي، رافقه سقوط لخيار الشورى أيضاً. إن مغتصبي الإمامة كانوا منذ فجر الخلافة قد اغتصبوا مبدأ الشورى ذاته.

إن الإمامة والشورى معاً كانا ضحية الخلافة والخلفاء منذ السقيفة. وإنه لا وجـــود لأي نص لدى الإمامية يناقض القول بالإمامة. ولا وجود لما يدعي أن الإمامة تتحقق بالشورى، إن الكاتب يورد جملة من الأخبار وفي مقدمتها يقول: «تقول رواية يذكرها الشريف المرتضى ــ وهو من أبرز علماء الشيعة في القرن الخـــامس الهجـــري ــ إن العباس بن عبد المطلب خاطب أمير المؤمنين في مرض النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يسأله عن القائم بالأمر بعده، «فإن كان لنا بيـــنه وإن كـــان لغيرنـــا وصى بنا «وإن أمير المؤمنين قال: «دخلنا على رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) حيث ثقل، فقلنا: يارسول الله.. استخلف علينا، فقال: لا إني أخاف أن تتفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً اختار لكم»[١].

ولا شـــك في أن الكاتـــب أخفى عجزه عن توفير ما من شأنه أن يثبت أخـــباراً شـــيعية على ذلك، بل لجأ تحت طائلة العجز هذه، إلى سلوك أسلوب العاجز فعلاً، وهو أسلوب المغرضين أيضاً، أي في انتحال أقوال وأخبار ومواقف ونســـبتها زوراً إلى الإمامية. وأحياناً يعتمد أخباراً لا تثبت مدعاه. والأخبار التي ذكرها كافية لفضح ذلك النهج المغرض. ولنبدأ في مناقشة هذه الأدلة.

---

[١]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٩).

١ ـــ الرواية المنقولة عن الشريف المرتضى

يلـــبس الكاتب على القارىء في إيراده لهذه الجملة: «تقول رواية يذكرها الشريف المرتضى وهو من أبرز علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري..»[١].

وذلك لأنه يحاول أن يثبت للقارئ بأن الشريف المرتضى يورد خبراً يؤكد على الشورى. والحق، أن الكاتب هنا إمّا أنه ذاهل إلى الحد التي لم يعد يدرك ما يقرأ أو يميز من يقول هذا عن من يقول ذاك. وفي هذه الحالة نحاكمه على ادعائه بأنه، قرأ كل ما أتيح له بدقة وعمق. وإما أن يكون الكاتب واعياً بما يفعل، وبأنه يُلـــبس عـــلى قارئـــه. وفي كلتا الحالتين، نكون أمام كاتب يفتقر إلى مقومات وشروط البحث العلمي الموضوعي.

لقـــد نسب الكاتب هذه الرواية إلى الشريف المرتضى، والواقع أنها رواية ذكـــرها القاضي عبد الجبار المعتزلي. وقد ذكرها الشريف المرتضى في مقام الردّ عـــلى القاضي عبد الجبار. يقول الشريف المرتضى في كتاب الشافي ـــ في النص الكامل ـــ:

«فأما الخبر الذي رواه (أي القاضي عبد الجبار في المغني) عن العباس رضى الله عنه من أنه قال لأمير المؤمنين عليه السلام لو سألت النبي (صلى الله عليه وآله وســـلم) عـــن القائم بالأمر بعده، تقدم في كتابنا الكلام عليه وبينا أنه لو كان صحيحاً لم يدل على بطلان النص فلا وجه لإعادة ما قلناه فيه»[٢].

وقد تبين إذن، أن الكاتب لم ينسب الخبر كذباً وزوراً فقط ـــ ولعله أيضاً ذهولاً منه ـــ إلى الشريف المرتضى، بل لقد أخفى موقف هذا الأخير الواضح في عدم اعتباره للخبر، بناء على قوله: «فهو خبر واحد غير مقطوع عليه، ومذهبنا في أخـــبار الآحاد التي لا تكون متضمنة لما يعترض على الأدلة والأخبار المتواترة

---

[١]- المصدر السابق(ص١٩).

[٢]- الشافي ج٣ ص١٠١، مؤسسة الصادق ، طهران.

المقطوع عليها، معروف، فكيف بما يعترض ما ذكرناه عن أخبار الآحاد؟»[1].

بل إن الشريف المرتضى مضى إلى أبعد من ذلك حينما وجه معنى الخبر ــ مــع افــتراض صــحته ــ إلى حيث لا يناقض ما تواتر من الأخبار الدالة على الوصية[2].

ثم لا شــك في أن الخبر الذي أورده القاضي عبد الجبار، دليل ساطع على أحقــية أمــير المؤمنين بالخلافة، إنه يقيم تشابهاً بين علي بن أبي طالب وهارون. فــيقول: «لا، إني أخاف أن تتفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون» والواقــع أن منــزلة هارون من موسى، هي منــزلة الوصي. وقد ثبت في الخبر الصحيح قول الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي بن أبي طالب: «أنت مني بمنــزلة هارون من موسى إلا انه لا نبي بعدي»[3].

إن هــذا الخــبر في حدّ ذاته يتحدث عن تلك المنــزلة، ويؤكد على أن الوصي هو علي بن أبي طالب..».

٢ ــ يــورد الكاتب رواية عن الكافي للكليني، عن الإمام جعفر بن محمد الصادق: إنه لما حضرت رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) الوفاة دعا العباس بــن عــبد المطلب وأمير المؤمنين. فقال للعباس: ياعم محمد. تأخذ تراث محمد وتقضــي دينه وتنجز عداته؟.. فرد عليه فقال: يارسول الله، بأبي أنت وأمي إنّي شــيخ كــبير كثير العيال قليل المال من يطيقك وأنت تباري الريح. قال فأطرق هنيهة ثم قال: ياعباس أتأخذ تراث محمد وتنجز عداته وتقضي دينه؟.

فقــال كــرد كلامه.. قال: أما إنّي سأعطيها من يأخذها بحقها. ثم قال: ياعليّ، ياأخا محمد، أتنجز عدات محمد وتقضي دينه وتقبض تراثه؟.. فقال: نعم

---

(١)- الشافي ج٣ ص٧٨، مؤسسة الصادق، طهران.

(٢)- راجع بهذا الصدد: التشيع المفترى عليه، الشيخ خالد العطية، المنهاج عدد٢٥).

(٣)- ذكره مسلم في صحيحه.

بأبي أنت وأمي ذاك علي ولي»[1].

ويعلق الكاتب على هذا الخبر قائلاً: «وهذه الوصية كما هو ملاحظ، وصية عادية شخصية آنية، لا علاقة لها بالسياسة والإمامة، والخلافة الدينية، وقد عرضها الرسول في البداية على العباس بن عبد المطلب، فأشفق منها، وتحملها الإمام أمير المؤمنين طواعية»[2].

أقول: إن الكاتب وهو يعرض هذا الخبر ثم يعلق عليه بكونه غير دال على الولاية السياسية، كان يقدم مزيداً من الدليل على ارتباك أدواته الاحتجاجية. ذلك، لأن الإمامية لم تعتمد هذا الخبر دليلاً وحيداً على الإمامة السياسية.

وإذا كان الكاتب يجتهد لكي يعرض خبراً من هذا القبيل، فلأنه أعرض عن كثير من الأخبار التي أوردها الكليني، وهي دالة بما فيه الكفاية على الإمامة السياسية. ولكن الكاتب أبى إلا أن يتشبث بأسلوبه المحتال في حجب النصوص الدالة على نحو صريح وجلي على الإمامة، واستعراض ما يتيح له اللعب بالمعنى.

لقد تناسى الكاتب في أسلوبه الانتقائي كماً هائلاً مما أورده الكليني في كتاب الحجة من الكافي، ليمسك بهذا الخبر. وقد ذكر الكليني أخباراً في منتهى الوضوح على إمامة أمير المؤمنين في الباب الذي عنون له بـ «الإشارة والنص على أمير المؤمنين(عليه السلام)».

وكان على الكاتب أن يثبت العرش أولاً قبل النقش ـــ وهو ما كان يتفنن في استخدامه ضد دعاة الإمامة ـــ ذلك لأن الإمامية لم يقولوا أن هذا الخبر هو دليلهم القطعي على الإمامة، والكاتب هنا يستغبي الإمامية ويتهمهم بما لم يدعوه.

وتكرر مثل ذلك في فتح خيبر، حيث لما رجع أبو بكر منهزماً بالجيش، أخذ الراية عمر بن الخطاب، فرجع هو الآخر منهزماً «يجبِّن الناس ويجبنونه حتى

---

[1] ـ الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٩ ـــ ٢٠)

[2] ـ المصدر السابق(ص٢٠).

ساء رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك، فقال: لأعطين الراية غداً رجلاً كراراً غير فرار، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه»[1].

ومـــثل ذلك حدث يوم الخندق، حينما تسلل عمرو بن ود العامري طالباً مبارزتهم.. و لم يجبه أحد إلاّ عليّ(عليه السلام) حتى قال عمرو: ولقد بحت من النداء بجمعهـــم هل من مبارز! ولما يئس الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) من قومه، سمح لعلي(عليه السلام) بأن يجيب الرجل، وكان قتله له نصرة للإسلام. وقد اشتهر في الأخبار قول الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) يومئذ «لضربة علي يوم الخندق أفضل من عبادة الثقلين»!.

نعم، مثل هذا الخبر هو، داعم لمكانة علي بن أبي طالب عند الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)، بل إن هذا الخبر يذكرنا بما كان تكرر من أقوال وأحداث ومواقـــف بـــين الرســـول(صلى الله عليه وآله وسلم) والقوم بشأن علي بن أبي طالـــب.. كالذي حدث مثلاً يوم الدار، عندما أمر الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) في بداية الدعوة بإنذار عشيرته. فقد ذكر الطبري في تاريخه أنه لما نزل قـــوله تعـــالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾[2]. قام الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) يدعو اقرباءه، وفيهم أبو لهب فقال(صلى الله عليه وآله وسلم) : «يابني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء بأفضل مما جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة. وقد أمرني الله عزوجل أن أدعوكم إليه فأيكم يؤمن بي ويـــؤازرني عـــلى هـــذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم»؟ فسكت القوم و لم يجيبوا إلا علي(عليه السلام) قال: «أنا يارسول الله أكون وزيرك على ما بعثك الله» وبعد أن كررها ثلاثاً، التفت إليهم وقال:

---

[1]- كحل البشر في سيرة سيد البشر الشيخ عباس القمي، دار الصفوة، بيروت ص١٥٦.

[2]- سورة الشعراء: (آية/٢١٤).

إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم (أوعليكم) فاسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب، قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع وجعله عليك أميراً»[1].

إن كل ذلك، على نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً﴾[2].

وهو لا يعني أن الأمانة عرضت على غير الإنسان ليحملها، وإنما ليظهر عجزه عن حملها، فهو تأكيد على أن الإنسان اختير بجدارة لتحمل هذه الأمانة. وهو ما يفهم منه التأكيد على أن اختيار هذا الشخص لم يكن عبثاً ولا تلقائياً. وأيضاً بيان شافٍ لعلة اختيار الولي. فهذا الخبر فيه ما يؤكد على ولاية أمير المؤمنين تلميحاً.

وليس عرضها على غيره سوى ضرباً من التأكيد مع العلم المسبق بعدم قبول أولئك بها. وهذا ما يؤكده ذيل الخبر، حيث قال(صلى الله عليه وآله وسلم): «نعم، بأبي أنت وأمي ذاك علي ولي»، ثم ما يؤكد قولنا هذا، أن الوصية بذلك، تأكدت قبلاً لأمير المؤمنين(عليه السلام) يوم الدار. فكيف ينأى بها الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) عنه إلى غيره فيعرضها مرة للعباس ومرة لابنه، اللهم إلاّ إذا فهمنا منها أن المقصود بذلك التأكيد على استحقاق علي(عليه السلام) لها. وإلا كيف يعرضها على العباس أو ابنه وقد كان علي(عليه السلام) أقرب الناس إلى رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)؟ وهب أنه قرب العباس لكبر سنه فكيف يقرب ابن عباس وهو لا يفضل عليّاً لا سناً ولا مكانة. ثم هل من عرف العقلاء أن يوكل على أموره علياً يوم الهجرة، حيث علي في زهرة الشباب، والقوم

---

(1)- تاريخ الطبري (ج٢/ ص ٣١٩ ــ ٣٢١).
(2)- سورة الأحزاب: (آية/ ٧٢).

كـلهم متربصـون بـه الدوائر، ثم يفضل غيره عند مماته ويتركه بمنأى عن أي مسـؤولية مـن هذا النوع؟ ثم نقول استطراداً: كيف يوصي العباس أو ابنه قبل عـليّ(عليه السلام) وقد كان الجميع حديثي العهد بما سمعوا قبل الوفاة بخطبة الغدير، حيـث يقول(صلى الله عليه وآله وسلم): «من كنت مولاه فعلي مولاه» كيف يعقـل أن يوصي إذن العباس أو ابنه أن يؤدي عنه، وبين يديه علي(عليه السلام) أخوه وابن عمه والذي أنزله بمنـزلة هارون؟ إذن، ما يفهم من ذلك، هو التأكيد على اسـتحقاق عـلي للوصية، فلا مجال بعد ذلك للقول: «وقد عرضها الرسول في الـبداية على العباس بن عبد المطلب، فاشفق منها، وتحملها الإمام أمير المؤمنين طواعية»!!

يقول الكاتب: «وهناك وصية أخرى ينقلها الشيخ المفيد في بعض كتبه عن الإمـام أمير المؤمنين(عليه السلام) ويقول أن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) قد أوصـى بها إليه قبل وفاته، وهي أيضاً وصية أخلاقية روحية عامة، وتتعلق بالنظر في الوقوف والصدقات»[1].

وهـنا ربما يتساءل القارىء، لماذا يورد الكاتب هذا الخبر بالمعنى، دون أن يعـرض النص أمام القارىء ليرى هل فعلاً هي دالة على مجرد وصية أخلاقية أو روحـية. ولا نصـدق أن يكون هذا التصرف عفو الخاطر منه وهو الذي يجد ويجـتهد لينتقي من الأخبار ما يقوى على الخدش في معناه. والواقع أن الكاتب ادعـى رجوعه في هذا الخبر إلى بعض المصادر أشار إليها في الهامش، مثل كتاب الأمالي والإرشاد. والحقيقة أن ماورد في الأمالي مختلف كثيراً عما ادعاه الكاتب. فالـرواية تقـول: «عن جابر بن عبدالله بن حرام الأنصاري، قال: أتيت رسول الله(صـلى الله عليه وآله وسلم) فقلت: يارسول الله، من وصيُّك؟ قال: فأمسك عـنّي عشراً لا يجيبني، ثم قال: ياجابر، ألا أخبرك عمّا سألتني؟ فقلت: بأبي وأمّي

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٠).

أنت، أما والله لقد سكت عنّي حتى ظننت أنك وجدت عليّ، فقال: ما وجدت علـيك ياجابـر، ولكن كنت أنتظر ما يأتيني من السماء، فأتاني جبرائيل(عليه السلام) فقال: يامحمد، إن ربك يقرئك السلام ويقول لك: إنّ علي بن أبي طالب وصيك وخليفـتك عـلى أهلـك وأمتك، والزائد عن حوضك، وهو صاحب لوائك، يقدمـك إلى الجـنة. فقلت: يانبي الله، أرأيت من لا يؤمن بهذا أأقتله؟ قال: نعم ياجابـر، مـا وضع هذا الموضع إلاّ ليتابع عليه، فمن تابعه كان معي غداً، ومن خالف لم يرد عليَّ الحوض أبداً»[1].

فما هو مسطور في الأمالي يتحدث عن وصية وخلافة سياسية، وليس مجرد وصـية أخلاقـية كمـا زعم الكاتب. ونفهم من ذلك أن الكاتب لا يبحث بموضوعية، ولا يقرأ بعمق ودقة كما ادعى سلفاً، بل إنه يزور ويحرف النصوص.

ثم يقـول الكاتـب: «وإذا ألقينا بنظرة على هذه الروايات التي يذكرها أقطـاب الشيعة الإمامية، كالكليني والمفيد والمرتضى، فإننا نرى أنها تكشف عن عدم وصية رسول الله للإمام علي بالخلافة والإمامة، وترك الأمر شورى»[2].

وهكـذا يمضي الكاتب في تلبيس إبليس. وبعد أن ينتقي من أخبار الكليني والمفيد والمرتضى، ما لم يعتبره هؤلاء دليلاً قاطعاً وواضحاً وأوحداً على الإمامة، ينتهي الكاتب إلى نتيجته الأخيرة، أنها أخبار تدل على أن الأمر متروك للشورى. والواقـع، أن مـن يقرأ هذه الأخبار على شدة انتقائها، وإن لم يفهم منها قطعاً النص على الإمامة، فهو لن يفهم منها، بالتأكيد، أن الأمر شورى.

ولا شـك أن عدم الدليل الواضح على الإمامة ـــ لو افترضنا ـــ لا يدل بالضرورة على أن الأمر شورى. لأن الشورى لو كانت حقاً مبدأً شرعياً واضحاً وجلياً، إذن لفصَّل فيها الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) القول عند وفاته، ولما

---

[1]- انظر المنهاج، عدد ١٥ ص٨٠).

[2]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٠).

ترك أمرها على هذا الوضع المتردد. ولعل الناس يفهمون من سكوت الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) عن الوصية ـــ فرضاً ـــ عدم البت في أي صيغة من صيغ الحكومة، ولأمكننا تأويلها بعدم ضرورة الولاية مطلقاً نصاً أو شورى.

وعــلي أي حال، نعود لنؤكد على أن الكاتب قد انتقى من بين كمٍّ هائل مــن الأخـــبار ثلاثة روايات، بعضها صريح تم تحريفه بنقله بالمعنى، والآخر غير صريح تلبيساً منه على القارئ.

ومــع أن هـــذه الأخبار التي أوردها لا تدل على أن الأمر شورى، فإننا نضـــيف إلى ذلك، أن الكليني والمفيد والمرتضى، وفي المصادر ذاتها التي اعتمدها الكاتب ذكروا أخباراً تدل بصراحة على أن أمر الإمامة محدد نصاً، وبأن لا مجال للشـــورى في اختـــيار الإمام. بل إن الشريف المرتضى لم يورد فقط أخباراً على ذلـــك، بـــل إن كـــتابه الشافي ذاك كله نضال مستميت لتثبيت أخبار الوصية بمفهومهـــا الجلي. ولعل من اطلع على ما أورده الكليني والشريف المرتضى حول أخبار الوصية، سيدرك لا محالة، أن كاتبنا يمارس تدليساً وتلبيساً واضحين!.

وبهـــذا يكون الكاتب قد شهد مرة أخرى على أنه يزور الأخبار ويسيء فهمهـــا والاستشهاد بها. وكأنه يظن أن القارئ كل قارئ لن يدرك لعبته هذه. وهـــو يحسب أن القارئ كل قارئ، أميّ في مبحث الإمامة كما كان هو دائماً ولا يـــزال. إن أسلوباً كهذا غارقاً في التلبيس لا يمكن أن يصدر عن رجل ادعى توطـــين نفسه على البحث العلمي والنأي عن موارد الظنون والشبهات. فإذا به غـــارق في بحـــر من الظنون والشبهات، لأنها سبيله الوحيد لإثبات أوهامه. فهو كمـــن ينطبق عليه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغَاءَ تأويله﴾[1].

وتواصـــل يـــد التلبـــيس والتدليس مهمتها مع الكاتب في خلط الأوراق

---

[1]- سورة آل عمران: (آية/٧).

وضرب أخماس بأسداس. ودائماً يفعل الكاتب هذا وهو يفترض أن القارىء أمّي لا عهـد له بالقـراءة، وبأنـه الباحث الوحيد الذي جفّ بعده المداد وطويت الصحف، يأتي بها هذه المرة كبيرة فيقول: «ويجمع المؤرخون السنة والشيعة على أن الإمـام علياً بن أبي طالب امتنع من انتخاب أبي بكر في البداية، وأمسك يده عـن البيعة وجلس في داره لفترة من الزمن، وردّ على احتجاج قريش في سقيفة بـني ساعدة بأنهم (قريش) شجرة رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) بالقول: إنهم احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»[1].

لقد تراءت كل مواقف الإمام علي بن أبي طالب لكاتبنا مجرد امتعاض من القوم الذين اختاروا قوماً هو أولى بها منهم. وإذا تبين فعلاً أن الإمام دعا عليهم وأحدث ما أحدث رفضاً للبيعة... إذن، لكان علي بن أبي طالب هو المتهم.

والكاتب يخترع مخارج تدل كلها على أن أمير المؤمنين فعل ما فعل طمعاً بها وحباً لها.. ثم ما معنى أن يكون الإمام أولى بها؟ وكيف يدعي الكاتب أن أئمة أهـل البيت كانوا دائماً مع الشورى ثم نجد عليّا يفعل كل هذا ضد خليفة أتى بالانـتخاب كما أكد الكاتب؟ أليس ذلك نيلاً من مقام أمير المؤمنين؟! أليس في ذلـك افتـئات على أهل البيت؟! ثم إن الكاتب يرى في دعاء علي(عليه السلام) على القوم مجرد امتعاض على تفويتهم الأمر عنه، ومجرد تمسك بأولويته. مع أن الدعاء باستعداء الله على قريش باعتبار أنهم نازعوه حقاً كان به أولى. ومشكلة الكاتب أنـه حتى الآن لا يريد أن يقتنع بأن الحكومة الإسلامية هي للأولى تكليفاً. وأن تقديم المفضول على الفاضل، لا يقره عقل ولا شرع. وكفى بذلك شهادة منه أن القوم انتزعوا حقّا كان علي بن أبي طالب(عليه السلام) به أولى.

وإذا كان علي(عليه السلام) قد بايع تحت طائلة الإكراه، لأسباب سجلها التاريخ ودونهـا، فـلا يعني ذلك رضوخاً للشورى. فلو كان الأمر شورى كما يزعم

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢١).

الكاتب لكان أولى بالإمام(عليه السلام) أن يكون أول مقر ومبايع، ألم يدَّع الكاتب أن أهل البيت(عليهم السلام) كانوا في طليعة من ناضل من أجل الشورى؟!.

إن الكاتب يخفي كل الأسباب والملابسات التاريخية التي سبقت خضوع الإمام علي(عليه السلام) مكرهاً لبيعة خليفة سبق فيه قوله. والأحداث التي واكبت هذا الموقف كافية كدليل على أن البيعة لم تكن بيعة عن رضى، والخضوع إنما تفسره حكمة علي(عليه السلام) من هذا الموقف: «لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين وكان الظلم فيها عليّ خاصّة».

وهكذا ينفضح التلبيس حيث يورد الكاتب خبراً واحداً من الشافي ــ إنما ذكره الشريف المرتضى ردّا على من أورده أولاً ــ وتناسى الأخبار الأخرى التي أوردها الشريف المرتضى في الشافي واعتمدها دليلاً، والأخبار التي تؤكد على أن البيعة تمت إكراهاً وليس عن تراضٍ! إذن الكاتب ينتقي ويدلس، فكيف نصدق زعمه أنه يتحرى الدقة والعمق والاستدلال العلمي والموضوعية!.

يقول الكاتب: « وبالرغم من شعور الإمام علي بالأحقية والأولوية في الخلافة، إلاّ أنه عاد فبايع أبا بكر، وذلك عندما حدثت الرّدة، حيث مشى إليه عثمان بن عفان فقال له: «ياابن عم، إنه لا يخرج أحد إلى قتال هؤلاء وأنت لم تبايع» «المرتضى الشافي...» فأرسل إلى أبي بكر أن يأتيه، فأتاه أبو بكر فقال له: «والله ما نفسنا عليك ما ساق الله إليك من فضل وخير، ولكنا كنّا نظنّ أن لنا في هذا الأمر نصيباً استبد به علينا» وخاطب المسلمين قائلاً: « إنه لم يحبسني عن بيعة أبي بكر ألاّ أكون عارفاً بحقه، ولكنّا نرى أنّ لنا في هذا الأمر نصيباً استبد به علينا» ثم بايع أبابكر، فقال المسلمون: أصبت وأحسنت»[1].

أعود فأقول: إن الخبر الذي اجتهد الكاتب في بتره من سياق استدلالي كامل لدى الشريف المرتضى من الشافي، هو خبر أورده البلاذري. وإن الشريف

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢١).

المرتضى إنما تناوله ردّاً على من نقله؛ أي على القاضي عبد الجبار في المغني. وقد أكـد الشـريف المرتضـى في الشافي على أنه خبر آحاد لا يعتد بها في المقام، خصوصاً إذا تزاحمت مع أخبار متواترة. ولكنه رجحها من حيث المعنى، إذْ فهم مـنها أنها تفيد البيعة بالإكراه لا بالرضا.وهذا معناه أن الرواية التي استند عليها الكاتـب لا تصلح دليلاً على مدعاه إن لم تكن تناقضه. يقول الشريف المرتضى بهذا الخصوص: «ومن تأمل هذا الخبر وما جرى مجراه علم كيف وقعت الحال في البـيعة، ومـا الدّاعـي إليها، ولو كانت الحال سليمة والنيات صافية، والتهمة مرتفعة، لما منع عمر أبا بكر أن يصير إلى أمير المؤمنين عليه السلام وحده»[1].

كـل هذه الأخبار كان قد حشدها الكاتب للبرهنة على أن امتعاض علي بـن أبي طالب لم يكن سوى للأولوية، ولست أدري كيف أدرج الكاتب هذه المـرة مـثل هـذه الأخبار دون أن تطاوعه نفسه لكي يحكم عليها بالآحاد أو الضـعف، وهو أسلوب اعتاد عليه كلما ورد خبر واضح في شأن الإمامة. إذن الكاتب يستشهد بهذه الأخبار ويراها جديرة بالاعتماد.

وقـبل أن نؤكـد للكاتب بأن هذه الأخبار دالة على الإمامة وليس مجرد الأولوية كما يزعم، لنعد به قليلاً إلى الوراء. إن فكر الكاتب لا جامع له، ولأن ذاكـرته قصيرة، وهو ليس واعياً بما يحشده من ادعاءات، تراه لا يقلب صفحة واحـدة حتى يناقض رأيه السابق، وكأن الكاتب يتصور قارئه كبقر في مرعى لا يلتفـت إلى الـوراء، ولا شك أن الفقر العلمي المدقع، هو سبب هذا التهافت المستمر.

لقد أورد خبراً على أن الأمر لا يعدو أن يكون أولوية. ونحن لن نعلق على هذا الأمر، وإنما نكتفي بإدراج نصين للكاتب، وعلى القارىء أن يحلل ويراقب ذلك التهافت الكبير! يقول: «ولا شك أن تمنع الإمام علي من المسارعة إلى بيعة

---

[1]- الشافي (ج٢ ص٢٣٢)

أبي بكـــر كان بسبب أنه كان يرى نفسه أولى وأحق بالخلافة، وهو كذلك، أو كـــان يرى ضرورة مشاركته في الشورى وعدم جواز الاستبداد بها دونه. وقد ســـأله رجـــل من بني أسد: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟ فقـــال: ياأخـــا بني أسد... أما الاستبداد بهذا المقام ونحن الأعلون نسباً والأشد برســـول الله (صـــلى الله عليه وآله وسلم) نوطاً، فإنها كانت أثرة شحت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس آخرين»[1].

وكان قبلها قليلاً، قال: « وعندما أصيبت بتسلط الحكام الأمويين بالقوة، وتداولهـــم للسلطة بالوراثة، وإلغائهم لنظام الشورى، تأثر بعض الشيعة الموالين لأهـــل البيـــت بما حدث، فقالوا ردّاً على ذلك بأحقية أهل البيت بالخلافة من الأمويـــين، وضرورة تداولها في أعقابهم. ولكن هذه النظرية لم تكن نظرية أهل البيت أنفسهم ولا نظرية الشيعة في القرن الأول الهجري»[2].

لاحظوا معي إذن هذا التهافت الذي يحيط بتحليل الكاتب، فتارة يرى أن القول بأحقيتهم بالخلافة جاء كرد فعل عن الأموية، وتارة أخرى، يثبت الأخبار الدالة على هذه الأحقية والأولوية باعتبارها دالة على الأولوية لا على النص.

الكاتب مع حديث الغدير:

لا بـــل إن الكاتب يذهب بعيداً، ليشكك في مدلول حديث الغدير. وقد أدرك الكاتـــب أن هـــذا الحديـــث مما تواتر واشتهر في كتب الحديث والسيرة والتاريخ. وبما أنه لا يجد مندوحة للنَّيل من تواتره وصحته، لجأ إلى التشكيك في وضوحه وصراحته على الإمامة، يقول:

---

(١)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢١).

(٢)- المصدر السابق (ص١٩).

«وإذا كـــان حديـــث الغدير يعتبر أوضح وأقوى نص من النبي بحقّ أمير المؤمـــنين، فإن بعض علماء الشيعة الإمامية الأقدمين، كالشريف المرتضى، يعتبره نصـــاً خفـــياً غـــير واضح بالخلافة، حيث يقول في الشافي: «إنّا لا ندّعي علم الضـــرورة في النصّ، لا لأنفسنا ولا على مخالفينا، وما نعرف أحداً من أصحابنا صرّح بادعاء ذلك»[1].

نـــترك الحديث عن أصل الاستدلال، لنمضي قليلاً مع الكاتب في تعليقه الأخير. فهو يرى أن عزوف الصحابة عن إمامة علي بن أبي طالب(عليه السلام) راجع إلى عـــدم وضـــوح معنى الخلافة من النصوص الواردة بحق الإمام علي أو عدم وجودها في ذلك الزمان.

ولا شك أن المقام، هو مقام خبر تواترت أسانيده وطرقه في سجلات السيرة والـــتاريخ. ولا نـــدري على أي وجه يحاول أن يزرع الكاتب ـــ ويدس السم في الدســـم ـــ هذا التشكيك في أصل ورود خبر الغدير في زمانه. فالكاتب في الوقت الـــذي يسلم بصحة خبر الغدير، تراه يقول "أو عدم وجودها في ذلك الزمان". فإذا كان حديث الغدير، هو خطاب الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) للأمة، حدث بعد حجة الوداع، فكيف يحتمل وروده في غير زمان الصحابة. ألا يدل ذلك على أن الكاتب لا يراعي إلاًّ ولا ذمة في طعونه ضد الإمامة.

إن الكاتب يعود بنا إلى إحدى أكبر المسلمات الكامنة في حديث الغدير. وإنـــه إذ يلجأ إلى زرع الشك في وضوح معناه ومؤداه، لا يفعل جديداً، بل يثير كلاماً سبقه إليه غيره، من أمثال ابن حجر الهيثمي، وابن تيمية.. من أولئك الذين لا يهمهم مدى دقة ما يدعون بقدر ما يهمهم الطعن في الإمامية بأي ثمن.

والكاتـــب يســـتدل على ذلك بكلام للشريف المرتضى، كما لو أن هذا الأخـــير فعـــلاً لا يرى وضوح خبر الغدير في تصريحه بالإمامة. مع أن الشريف

---

[1]- المصدر السابق (ص٢٢).

المرتضى استدل بما فيه الكفاية على رد تلك الشبهات التي تشبث بها القاضي عبد الجبار، وها هي تعود مرة أخرى فتجد لها مكاناً في تهافتات الكاتب. بل إن هذا الأخير بإيراده كلاماً للشريف المرتضى، أثبت بأنه يمارس نوعاً من الخبث في الاستدلال، حيث يدلس ويبتر قول الشريف المرتضى، ليوهم القارىء بأن من الإمامية من يؤكد ذلك، فيكون الأمر من باب "من فمك أدينك". ومرة أخرى أثبت بأنه فضلاً عن محاولته استغفال القارىء واستهباله، يمثل أسوأ قارىء للنصوص، لأنه لا يقرأ بعمق ودقة، وإذا قرأ فإنه لا يفهم المقصود.

نقول: إن الكاتب تصرف في نص الشريف المرتضى، وادعى كذباً بأن هذا الأخير يعتبر حديث الغدير نصاً خفيّاً. والواقع أن الكاتب ربما رجع إلى كتاب الشافي ونظر فيه نظراً متنطعاً، لذلك لم يستطع أن يميز بين ما كان يقوله القاضي عبد الجبار، وبين ما كان يقوله الشريف المرتضى. هذا طبعاً إذا عذرناه و لم نحاسبه على تدليسه، وإلاّ فإننا نجد أسلوباً في بتر النصوص لم نجد له مثيلاً إلا عند المغرضين قليلي الورع وكثيري التجني. لقد بتر الكاتب جملة صغيرة من استدلال واسع قام به الشريف الرضي ردّاً على فرية صاحب المغني، فكان بتره لها كمن بتر قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾! لقد ادعى صاحب المغني أن الإمامية ادعوا علم الضرورة بالنص ــ الغدير ــ وأقام جملة من الردود على ذلك. فما كان من الشريف المرتضى إلاّ أن ينفي ذلك أصلاً، ليجعل كلام صاحب المغني بمثابة السالبة بانتفاء الموضوع. لذا قال: «قد بيّنا في صدر كلامنا ما نذهب إليه في النص وذكرنا أن طريق العلم به وبالمراد معه بمن لم يسمعه من الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) هو الاستدلال دون الاضطرار»[1] وقال: «إنا لم نلزمك كون التصديق شرطاً في وقوع العلم الضروري، وإنما ألزمناك أن يكون التكذيب عن تكذيب الجماعة بالخبر مانعاً من حصول العلم الضروري وارتفاع هذا التكذيب

---

[1]- الشافي في الإمامة: ج٢ ص٩٤.

مصححاً لوجوده، فتشاغلك بالتصديق لا معنى له فإن قلت (يعني صاحب المغني) إنما كلامي على من أوجب العلم الضروري بالنص لكل من سمعه وادعى على الجميع الاضطرار إلى صحته، ولم يثبت مانعاً من العلم به قلنا لك: فكلامك إذاً على مذهب لا يذهب إليه عاقل فإننا لا نعرف أحداً هذا قوله»[1].

ويزيد الشريف المرتضى في توضيح معنى الاضطرار المدفوع؛ «قد بيّنا أنّا لا ندعي علم الضرورة في النص لا لأنفسنا ولا على مخالفينا، وما نعرف أحداً من أصحابنا صرح بادّعاء ذلك ولكنا نكلّمك على ما يلزمك دون ما نذهب إليه ونعتقده حقاً»[2].

إذن نفهم من العبارة الأخيرة التي قصد الكاتب أن يتخلّص منها عنوة، بأن الأمر واقع في سياق جدل كلامي يهدف إلزام الخصم. وهذا الإلزام يرتكز على إظهار تهافت الخصم وتناقضاته، وليس المقام، هو إظهار وجه الضرورة بالعلم بالنص. فهذا قد وضحه الشريف المرتضى في سياق كلامه، إنه يتحدث عن علم الضرورة في النص بلحاظ شروط معينة فهو لا يذكر الضرورة إلاّ بالمعنى الذي قصد إليه صاحب "المغني". لذا يقول الشريف المرتضى فور الانتهاء من عبارته الآنفة: «أما ادعاؤك أن يكون المخالف لنا في أوسع العذر إذا لم يعرف النص ضرورة، فباطل لا يدخل في مثله شبهة على مثلك لأنا إنما ألزمناك أن يرتفع العلم الضروري عنهم بالنص على وجه كانوا فيه هم المانعين لأنفسهم منه، وهم مع كونهم مانعين من وقوعه متمكنون من إزالة المانع، والخروج عما ارتفع من أجله العلم بالنص من الشبهة أو السبق إلى الاعتقاد، ولو شاءوا لفارقوا ذلك فوقع لهم العلم الضروري ، فكيف يجب على هذا أن يكونوا معذورين»[3]، ثم يقول:

---

[1]- الشافي في الإمامة (ج٢ ص٩٦).

[2]- الشافي في الإمامة ج٢ ص٩٨ / مؤسسة الصادق/ طهران/ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م).

[3]- المصدر السابق ج٢ص٩٨.

«ويمكـــن أن يكون الذم لاحقاً لهم من وجه آخر وهو أنهم وإن كانوا كالمانعي أنفسهم من العلم الضروري، قادرون على إصابة العلم الاستدلالي..»[1].

وهكـــذا نفهم أن العلم الضروري مرتفع لوجود المانع، ومع ارتفاع المانع يحصل العلم الضروري، مع أن العذر لا يثبت سواء أكان الأمر يتعلق بالضرورة أو بالاســـتدلال، فالمتوجه إلى النص وملابساته يمكن أن يحصل له بالاستدلال ما منع نفسه عنه من العلم الضروري

الإمامة والملكية الوراثية:.

والكاتب يصر على أن القول بتعيين الإمامة في أهل البيت(عليهم السلام) هو ضرب من الوراثة الملكية العمودية، وهو بذلك يدلس بشأن قضية يدرك تماماً أن الإمامـــية لا يـــرونها كذلـــك. وإلا ما معنى أن تنتقل الإمامة من الحسن إلى الحسين ــ عليهما السلام ــ وهما أخوان وكان بالإمكان أن تنتقل إلى أحد أبناء الحســـن ولو صغر فيما لو اعتبرناها وراثة عمودية. إن هذا دليل على من ادعاها من أبناء الحسن(عليه السلام) وغيرهم.

وقـــد كان الأئمة الاثنا عشر يعتبرون مناط انتقالها هو الوصية القائمة على شـــروط غير تلك التي تصورها خصومهم، ويحسب الكاتب أن في إقامة تماثل ما بـــين تسلسل الإمامة وبين تسلسل الملك في الأنظمة الملكية الوراثية ما يخدش في مصـــداقية القـــول بالامتداد التعييني للإمامة. وليس ذلك بدعاً ولا من غريب ما عرفته رسالات الله.

لقـــد اخـــتار الله تعالى أناساً مخصوصين وجعلهم ملوكاً، وورث أنبياء له الملـــك في ذريتهم مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ

---

[1]- الشافي في الإمامة ج٢ ص٩٨ / مؤسسة الصادق/ طهران/ ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦م).

إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[١].

﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاَةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾[٢].

﴿يَادَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ﴾[٣].

﴿وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾[٤].

فهل وجود الامتداد الملوكي في ذرية يعتبر معيباً في الإسلام؟! إن الخلط يحصل حينما لانفقه الأسباب التي جعلها الله شروطاً في اختياره، وهو القائل:﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[٥].

وهو القائل جواباً على دعوة إبراهيم(عليه السلام) ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[٦]!

إن إقامة تماثل بين هذا وذاك لا يكفي لنزع المصداقية من تسلسل الإمامة في ذرية الحسين(عليه السلام) وما دام أن مستمسك الإمامية هو الوصية والتعيين، فالمسألة ليست مجعولة على أساس الغلبة أو التسلط من دون سند شرعي.

شبهات في المنظور الشوروي!

نعم، لقد قبل علي بن أبي طالب أن يدخل في عملية الشورى التي أعقبت وفاة الخليفة الثاني، وقبوله بذلك إنما كان لواجب التصدي وعدم ترك الفراغ السياسي لغيره، مع أنه رفض ذلك الشرط المشهور، أي التقيد بسنة الشيخين.

[١]- سورة البقرة: (آية/ ١٢٤).

[٢]- سورة الأنبياء: (آية/٧٣).

[٣]- سورة ص: (آية/٢٦).

[٤]- سورة الحديد: (آية/ ٢٦).

[٥]- سورة الأنعام: (آية/ ١٢٤).

[٦]- سورة البقرة: (آية/ ١٢٤)

يـــريد الكاتب أن يوهمنا بأن دخول الإمام علي(عليه السلام) في عملية الشورى بعـــد وفاة الخليفة الثاني، دليل على أن الوضع كان طبيعياً، لكننا نقول أن الإمام دخـــل العملـــية وهـــو واثق من أن الأمر قد فُوِّت عنه، بتعيين الخليفة للناخبين ووضـــعه لتلك الحبكة السداسية. إنها لم تكن شورى حقيقية، لقد حدد الخليفة الثاني الأمر في ستة رشحهم للخلافة، آخرهم علي بن أبي طالب(عليه السلام) ثم حدد لهـــم صـــيغة الاســـتخلاف، وبين لهم المخرج حين وقوع النـــزاع. إنها تركيبة مدروسة، أوسمها شورى مشروطة، أي مستبدة! لقد قال لهم: «كونوا مع الثلاثة التي فيها عبد الرحمن» وبذلك القول ظهرت اللعبة من أساسها، فقال ابن عباس لعـــلي(عليه السلام): «ذهب الأمر منّا، الرجل يريد أن يكون الأمر في عثمان» وكان هـــذا واضـــحاً للإمام(عليه السلام) منذ الوهلة الأولى، وقد علل ذلك بقوله: «قرن بي عثمان وقال: كونوا مع الأكثر، فإن رضي رجلان رجلاً ورجلان رجلاً، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف فسعد لا يخالف ابن عمه عبد الرحمن، وعبد الرحمن صهر عثمان لا يختلفون: فيوليها عبد الرحمن عثمان أو يوليها عثمان عبد الرحمن، فلو كان الآخران معي لم ينفعاني بله أني لا أرجو إلا أحدهما»[1].

لقـــد تحـــدث الإمـــام علي(عليه السلام) عن تركيبة عشائرية، ومن شأن هذه التركيـــبة أن تعيق أداء الشورى. فعلي(عليه السلام) هو دائماً ضحية غياب الشورى. وقد رأينا أنه حينما زالت الموانع فور مقتل عثمان هرع الناس إليه. فالشاهد هنا، أن عليّاً(عليه السلام) دخلها وهو يعلم منذ البداية أنها ليست شورى. فعلى الكاتب أن يثبت العرش أولاً ثم ينقش!.

إن دخول علي(عليه السلام) في الشورى بعد وفاة الخليفة الثاني لا تثبت ما يدعيه الكاتب. بل إنه لم يورد هنا أمراً جديداً. لقد نقل الكاتب ذلك عن القاضي عبد الجـــبار، حيـــث أورد شـــبهته هذه الشريف المرتضى في كتاب الشافي، يقول:

---

[1]- راجع كتب التاريخ الكبرى، كتاب الطبري وابن الأثير).

«وكيف رضي أمير المؤمنين عليه السلام أن يكون في الشورى مع ما تردد فيه من القول حالاً بعد حال؟..»[1].

غير أن الكاتب لم يورد ردود الشريف المرتضى على تلك الشبهات، واكتفى بأن يقتبس تلك الشبهة كما لو أنه سباق في هذا التحليل. و لم يورد ردود صاحب الشافي على هذه الشبهة؛ وذلك فيه ما فيه من الخبث وفساد الضمير. لا سيما وأن الشريف المرتضى كان قد أورد أكثر من وجه، كلها تنسجم أكثر مع موقفه الأصلي. وكان أحرى به أن يورد ردود الشريف المرتضى، خصوصاً، وهو كما يظهر، لم يعتمد على شبهات المغني إلاّ من خلال المقاطع التي أوردها صاحب الشافي نفسه في معرض الردّ عليها!.

الإمام علي والشورى:

نجد الكاتب بعد ذلك يقفز إلى مستوى آخر للنقاش، وهو بيان موقف أمير المؤمنين(عليه السلام) من الشورى. ودائماً ولأن ذاكرة الكاتب أقصر مما يُعقل، فهو سرعان ما يقلب سافلها عاليها، فلا يلزم نفسه بمقدمات استدلاله. بل إنه في كل موقع هو في شأن. حالة لا نظير لها حتى عند أهل السفسطة وهي من أبشع الطرق المعيبة عند أهل الفكر والنظر. ولا أدري كيف وبجرة قلم يدعي أنه أقام الدليل أمام سيل دافق من الأدلة والبراهين التي أقامها الإمامية على إمامة أهل البيت(عليهم السلام)؟ فهو بذلك لم يثبت عرشاً كي يمضي في نقشه.

يقول: «ومما يؤكد كون نظام الشورى دستوراً كان يلتزم به الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وعدم معرفته بنظام الوراثة الملكية العمودية في أهل البيت، هو دخول الإمام في عملية الشورى التي أعقب وفاة الخليفة عمر بن

---

[1]- الشافي ج٢ ص١٥١).

الخطـــاب ومحاججـــته لأهل الشورى لفضائله ودوره في خدمة الإسلام، وعدم إشـــارته إلى موضـــوع الـــنص عليه أو تعيينه خليفة من بعد الرسول، ولو كان حديـــث الغدير يحمل هذا المعنى لأشار الإمام إلى ذلك، وحاججهم بما هو أقوى من ذكر الفضائل»[1].

إن الـــرد عـــلى هـــذه المهاترات قد يفقد الإنسان شيئاً من عقله، ولكننا سنحتسب أمرنا لله، فنقول: إن الكاتب يؤكد هنا، أن علي بن أبي طالب يؤمن بنظام الشورى، وبأن حقّ الشورى بالدرجة الأولى هو من اختصاص المهاجرين والأنصـــار.. وهذا الكلام يطعن فيما سبق وذكره في استدلاله على أن امتعاض علي(عليه السلام) هو بسبب أولويته. فكيف ـــ إذا كان عليّ(عليه السلام) إلى هذه الدرجة من الإيمان بالشورى إلى الحد الذي يأتيه القوم فيردهم بعد مقتل عثمان ـــ يدعو عـــلى قـــريش لأنهم نازعوه الخلافة، ويمتنع عن البيعة. ألم يكن من الأصوب أن يرفضها لنفسه مثلها رفضها يوم جاءه بها القوم ووضعوها بين يديه.

ويـــزيد الكاتـــب في ذلك، شططاً: «وعندما جاءه المهاجرون والأنصار وقالوا: امدد يدك نبايعك، فعاودوه، ودفعهم ثم عاودوه فقال: «دعوني والتمسوا غـــيري واعـــلموا أني إن أجبـــتكم ركبت بكم ما أعلم.. وإن تركتموني فأنا كـــأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً». ومشى إلى طلحة والزبير فعرضها عليهما فقال: من شاء منكما بايعـــته فقـــالا: لا .. الناس بك أرضى، وأخيراً قال لهم: فإن أبيتم فإن بيعتي لا تكـــون سراً، ولا تكون إلا عن رضى المسلمين، ولكن أخرج إلى المسجد فمن شاء أن يبايعني فليبايعني»[2].

ونحن بدورنا نتساءل: إذا كان موقف علي بن أبي طالب(عليه السلام) بعد مقتل

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٣).

[2]- المصدر السابق (ص٢٣).

عــثمان كذلــك، فــلماذا امتنع عن البيعة أيام الخليفة الأول؟ ولماذا بدا المشهد السياسي مأزوماً بعد الذي حصل في سقيفة بني ساعدة؟

نعــم، لقد أدرك عليّ، أنّ الشورى في المهاجرين والأنصار من باب القوة والشــوكة، فمــن لم يعينه هؤلاء لا مجال أمامه كي يمضي بعيداً. كذلك كان موقفه بعد مقتل عثمان. بل إن تلك شهادة كبرى على أن الإمام زهد في الخلافة حيــنما أدرك أن الظروف لا تسمح له بأكثر من ممارسته الخلافة السياسية، ولذا كــان في قراره ما يذكر بأن زهد علي بن أبي طالب في الخلافة الزمنية، لا يعني أبدا زهده في الإمامة. وحيث أن البيعة التي تمت لعلي(عليه السلام) يومها لم تأخذ بعين الاعتبار الحق الشرعي لإمامته، فقد كان بخيار أن يقبلها أو يتركها.

إن الإمام علياً(عليه السلام) فرض عليه بعدها أن يحكم بمنطق الخلافة وليس بمنطق الإمامــة، والفــرق بين المفهومين كبير جداً. إنها خلافة إمام مرفوض الإمامة. والباحــث في تاريخ هذه الحقبة يدرك أن علياً(عليه السلام) لم تتح له فرصة لتنفيذ كل قراراته السياسية، وقوبل رأيه دوماً بالعصيان!.

ثم إن الكاتــب ســرعان ما يناقض نفسه، فإذا كان علي(عليه السلام) ــ كما يذكر الكاتب ــ إنما غضب بسبب شعوره بالأولوية، فلماذا نراه هنا يزهد فيها. هــل ارتفعت الأولوية أم أن الإمام أدرك أن الأمور تغيرت، وأن الخلافة لم تعد تمثل أي قيمة في اعتباره؟

وعــلى الأولى نقول: إن الشعور بالأولوية ينبغي أن ينجلي أكثر بعد مقتل عثمان، حيث لا يوجد من ينافس عليّاً(عليه السلام). فإذا استطاع القوم يوم السقيفة أن ينتصــروا عليه ــ وهو يومها غائب ــ استناداً إلى عامل السن، حيث كان شاباً قليل الحظ بالفوز بحقه، وسط كهول وشيوخ لم يقطعوا ثقافياً مع المشاعر العربية التقلــيدية الأبوية التي تسلط الكبير على الصغير؛ فإذا كان كذلك أمر السقيفة، فبعد مقتل عثمان لا أحد ينازع عليّاً(عليه السلام). و لم يكن ابن عمر الذي زجّ به قوم

كمنافس لأمير المؤمنين(عليه السلام) يقارن سناً بعلي بن أبي طالب(عليه السلام)! فإذن، لماذا لم يشعر عليّ(عليه السلام) بالأولوية، وبات هو يعرضها على الآخرين؟

أمـــا على الثانية فنقول: إن الخلافة فعلاً لم تعد تمثل شيئاً بالنسبة لعلي بن أبي طالـــب(عليه السلام)، وكفى بذلك شاهداً على أن الأمر شهد انحرافاً حقيقياً عن قدسية الخلافة وشرعيتها. والإمام كان قد وقف موقفه ذاك يوم السقيفة، حرصاً عـــلى كفاءته كإمام. أما وقد اغتصبت الإمامة وغُيِّبت، فإن عليّاً(عليه السلام) لم يعد مصراً على خلافة سياسية، إلاّ أن يقيم بها حقاً أو يزيل بها باطلاً!.

ثم لازلت أتساءل بعد ذلك، كيف يذهب علي بن أبي طالب(عليه السلام) الذي رفض الخلافة للأولين، فيعرضها على طلحة والزبير؟ وهو يدرك أن لا حقّ له في أن يســـلمها لهمـــا. فالكاتب يؤكد أن علياً كان متشبثاً بالشورى، إذن كيف يعرضـــها عـــلى طـــلحة والزبير. وهل الأمة يومها ستقبل بخلافتهما؟ فمقتضى الشورى، أن يقبل أو يرفض لا أن يعرضها على من لم تقر الأمة بخلافته.

يقول الكاتب: «إذن فقد كانت الشورى هي أساس الحكم في نظر الإمام علي، وذلك في غياب نظرية النص والتعيين التي لم يشر إليها الإمام في أي موقف»[1].

والمواقـــف الـــتي تحـــدث عنها الكاتب، تتعلق بكلام علي بن أبي طالب احتجاجاً على طلحة والزبير وكلامه إلى معاوية. ولا شك أن كلام الكاتب وهو يدعي أن مثل ذلك التذكير بالإمامة لم يشر إليه علي(عليه السلام) في أي موقف، كلام غير حاكٍ عن إلمام ومعرفة بما جرى.

عـــلى أن كلام علي(عليه السلام) حتى في المثالين المذكورين كان هادفاً إلى إلزام أولـــئك الخصوم بالبيعة، أي إلزامهم بما ألزموا به أنفسهم. لقد أدرك علي(عليه السلام) أن أمـــثال طلحة والزبير ومعاوية لم يؤمنوا بإمامته، فلم الاحتجاج عليهم بأمر لا يعـــتقدونه ولا يقرون له به؟ ولا يعقل أن يحتج علي(عليه السلام) على القوم بالإمامة،

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٤).

وهو يدرك أنه لم يبايع كإمام وإنما كخليفة.. بل كيف يحتج عليهم بذلك، وقد كان القوم بعد السقيفة انتفضوا في وجهها.

أمّا كون علي(عليه السلام) لم يشر إلى ذلك مطلقاً وفي كل المواقف كما يوحي الكاتب للقراء، فذلك لا مصداق له، فما كف الإمام علي(عليه السلام) أن يذكر الناس بفضله وأحقيته مذ قبض رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، وإذا لم يفعل أحياناً ذلك، فرأباً للصدع، وخوفاً على الناس من الفتنة وطغيان المتنفذين المغتصبين لها!.

ونقول هنا، أن الكاتب حتى الآن لم يفعل سوى إيراد مقالات الخصوم، دون أن يشير إلى مصدرها. لقد أدرج الكاتب كل الشبهات التي أوردها القاضي عبد الجبار المعتزلي من خلال كتاب "الشافي" للشريف المرتضى. و لم يكتف بالتدليس والخلط بين أقوال السيد المرتضى وأقوال القاضي عبد الجبار فقط، بل كان يدرج شبهات هذا الأخير دون أن يلتفت إلى ردود السيد المرتضى. ولاشك أن مثل هذه الشبهات لم تكن خافية على الإمامية وقد تصدى لها علماء الجيل الأول بما فيه الكفاية.

إن التذرع بعدم احتجاج الإمام علي(عليه السلام) بحديث التعيين والنص، يذكرها صاحب الشافي على لسان القاضي عبد الجبار قائلاً: «وكيف جاز أن لا ينكر على عمر قوله: «إن وليت من أمر الناس شيئاً فلا تحمل بني هاشم على رقاب الناس»؟ وهلاّ قال له: أنا إمام المسلمين، وقد عرفت النص عليّ والإشارة إليّ وليست بي حاجة إلى أن أولّى؟ وكيف لم يذكر هذا النص الظاهر فيعدّه في مناقبه حين صار الأمر إليه وفي وقت الحاجة مع أنه كان يعدّ مناقبه في المحافل والمشاهد في أيام معاوية وقبله..»[1].

ولكن كان من الإنصاف ــ لو كان الكاتب يعقل ــ أن يدرج جواب

---

[1]- الشافي ج٢ ص١٥١ ــ ١٥٢).

الشـــريف المرتضى على تلك الشبهة، فيكون أجدر بمن اختار الموضوعية والدقة والعمق في التحليل أن يرد على ردود الشريف المرتضى، بدل أن يكتفي بشبهات القاضي عبد الجبار.

وقـــد ردّ الشريف المرتضى على ذلك بقوله: «فأما المانع له من أن يقول لعمر عند قوله: إن ولّيت من أمور المسلمين شيئاً فلا تحمل بني هاشم على رقاب الناس أنا إمام المسلمين، وقد عرفت النص على حسب ما الزمناه أبو هاشم فهو المـــانع الأول الذي منعه من أن يقول مثل ذلك لأبي بكر طول أيامه، ولعمر في ابـــتداء ولايته، ثم مدّة أيامه، والحال عند مصير الأمر إليه وفي زمان حربه معاوية وغـــيره في استمرار المانع كالحال فيما تقدم، لأن جلّ أصحابه وجمهورهم كانوا معـــتقدين إمامته بالاختيار، ومن الوجه الذي اعتقدوا منه إمامة الثلاثة المتقدمين علـــيه، وكانوا ينكرون الخلاف لسنَّتهم، والعدول عن طريقتهم في أكثر الأمر، حـــتى أنهم كانوا يطالبون في كثير من الأحوال بأن يحملوا على سيرة الشيخين، فكـــيف يقـــابل هؤلاء وحالهم هذه بما يقتضي تظليم القوم والقدح في أحوالهم؟ وهـــل الملـــزم لذلك إلاّ متعنّت مجازف؟ وليس ما ذكرناه مانعاً من ذكر مناقبه وفضائله لأنه لم يكن في أصحابه أحد ينكر فضله، ولا يستبدع منقبةً له»[1].

وتزداد وتيرة الشطط لدى الكاتب، فيأتي بها أكبر مما سبق، فيقول: «وقد كـــان الإمـــام علي(عليه السلام) ينظر إلى نفسه كإنسان عادي غير معصوم، ويطالب الشيعة والمسلمين أن ينظروا إليه كذلك، ويحتفظ لنا التاريخ برائعة من روائعه التي ينقلها الكليني في الكافي والتي يقول فيها: «إني لست في نفسي بفوق أن أخطىء ولا آمن ذلك من فعلي، إلاّ أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني»[2].

طـــبعاً لا يزال الكاتب مصراً على نهجه الانتقائي التعسفي. ذلك لأن في

---

(1)- الشافي ج٢ ص١٥٥ ــ ١٥٦).

(2)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٤).

الكافي ما هو واضح وصريح في عصمة الأئمة(عليهم السلام)، ولكن الكاتب أبى إلاّ أن يتشـــبث بحديث أساء فهم دلالته، وجعله دليلاً على عدم العصمة، في حين هو أبعـــد من ذلك إن لم يكن مؤكداً لها. فقول أمير المؤمنين: «إني لست في نفسي بفوق أن أخطيء» شاهد على أن الناس نظرت إليه على أساس العصمة. على أن كلامـــه هـــذا يعني أن العصمة أمر مكتسب عندهم من رب العالمين. وأنهم في أنفســـهم غير معصومين بل العصمة فيهم من الله، تماماً كما قال سبحانه «والله يعصـــمك مـــن الناس». وقد استدرك بكلامه ذاك قائلاً: «إلاّ أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به منّي» وهذا تأكيد على أن الله عصمهم وهو ما يعززه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[١].

الشورى: نظرية أهل البيت:

مـــن دون شك سوف نكون مضطرين إلى بسط الحديث عن الإمامة من منظور الإمامية أنفسهم، حتى ندرك إلى أي مستوى كان الكاتب بعيداً عن فهم محـــتواها. نعـــم، إن الإمامة التي كان الكاتب يؤمن بها ودعا إليها، هي الإمامة بمفهومها البسيط الذي يدرك من خلال ما هو متاح من أخبار وروايات فُهمت على أساس الخلافة أو الحكومة الزمنية. لكننا نبدأ حديثنا فيما صرح به الكاتب وادعاه من حقائق كلامية وتاريخية.

يقول الكاتب: «كانت الأمة الإسلامية في عهد الرسول الأعظم(صلى الله علـــيه وآلـــه وسلم) وبعد وفاته، وخلال العقود الأولى من تاريخنا، تؤمن بنظام الشـــورى وحق الأمة في اختيار ولاتها. وكان أهل البيت في طليعة المدافعين عن هذا الإيمان، والعاملين به. وعندما أصيبت بتسلط الحكام الأمويين بالقوة وتداولهم

---

[١]- سورة الأحزاب: (آية/٣٣).

للسلطة بالوراثة، وإلغائهم لنظام الشورى، تأثر بعض الشيعة الموالين لأهل البيت بما حدث، فقالوا رداً على ذلك بأحقية أهل البيت بالخلافة من الأمويين، وضرورة تداولها في أعقابهم، ولكن هذه النظرية لم تكن نظرية أهل البيت أنفسهم ولا نظرية الشيعة في القرن الأول الهجري»[1].

وهذا النص لا يلخص لنا فقط مغالطات فكرية وتاريخية، بل إنه يبين لنا بما فيه الكفاية، أن الكاتب لا يدقق فيما يقول ويدعي. بل وأكثر من ذلك، يستند إلى قراءة متنطعة للتاريخ.

إن تشريحاً بسيطاً لهذا النص يجعلنا نقف على هذه النقاط:

١ / الأمة في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعد وفاته وخلال العقود الأولى، تؤمن بنظام الشورى وحق الأمة في اختيار ولاتها.

٢ / القول بأحقية أهل البيت بالخلافة جاء كردّ فعل على إلغاء الأمويين للشورى وتسلطهم بالقوة.

ومن نافلة القول هنا، أن كلاماً مثل هذا ليس جديداً يفاجئنا به الكاتب، ولا يمكنه أن يكون مجرد نتيجة لبحث موضوعي لم يستند إلى آراء الخصوم، ويغترف من معينهم، فإن كلاماً كهذا تحدث عنه كُتّاب وخصوم كثيرون. ولكن لنعد ونسأل. هل حقّاً كان الكاتب صائباً فيما ادعاه؟ والجواب على هذا السؤال يقتضي إفراد كل نقطة على حدة.

حق الأمة في اختيار الولاة في عهد الرسول(ص) والراشدين؟!.

لا أدري كيف أن قراءات الكاتب للتاريخ جاءت بهذه النتيجة، ولو أنه قال مثل هذا الكلام قبل أن يبحث في التاريخ كما زعم لقبلنا ه منه. ولكن الغريب أنها جاءت من رجل هو نفسه يزعم أنه تعجب من نفسه لجهله بالتاريخ

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٩).

الشـــيعي، وذلك قوله: «وقد تعجبت من نفسي جدّاً لجهلي بتاريخ الشيعة، إلى الحـــد الـــذي لم أقرأ و لم أسمع عن تفاصيل الحيرة ووجود الشك التاريخي حول ولادة الإمـــام الـــثاني عشـــر، مع أنني كنت أتصدى للدعوة والتبشير بالمذهب الإمـــامي الاثني عشري منذ طفولتي، وقد نشأت في الحوزة، وكتبت عدة كتب حـــول أئمـــة أهـــل البيت وقرأت أكثر.. وانتبهت حينها إلى غياب درس مادة التاريخ بالمرة من برامج الحوزة العلمية(....)»[1].

وهـــذا مـــا يوضح أن الكاتب حتى ساعة بحثه كان جاهلاً بالتاريخ، وأنه مـــارس كل نشاطه السابق على أساس هذا الجهل الكامل بالتاريخ. وتلك إذن مشكلته، لأن الجهل بالتاريخ، لا سيما التاريخ المتصل بعقائد الشخص مسألة لا تغتفر لمن سطر الكتب ومارس الدعوة.

أعود لأقول، بأن الكاتب لو كان كلامه السابق قبل أن يبحث في التاريخ حســـب مـــا اعترف به في النص الأخير، لقبلناه منه وتسامحنا معه. لكن كيف يصـــرح بكـــل هـــذا بعد أن ادعى بحثه العميق في كل ما توصل إليه من كتب التاريخ؟.

إن الـــتاريخ العـــربي والإسلامي، هو التاريخ الوحيد الذي يفجعك كلما بحثـــت فـــيه. والباحث فيه، لا يخرج إلا بالتلفيق والصيغ المركبة. إن القراءة في التاريخ الإسلامي تجعل الإنسان أكثر قلقاً وأكثر جذرية في رؤيته للأشياء. ذلك لأنه تاريخ مصارع ومقاتل.

ولســـت أدري كـــيف يجعـــل الكاتب من التاريخ الإسلامي والصراع الدراماتـــيكي حول الخلافة مسألة تكاد تهون في كتابه تماماً. فالتاريخ الذي ينقله لـــنا الكاتب، تاريخ محايد لم يكن حافلاً بتناقضات رهيبة، لا أرى الحاجة لكي أســـرد هنا كل تلك الأحداث التي عصفت بالتاريخ الإسلامي منذ اللحظة التي

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٥).

أسلم فيها الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) روحه لله.

إن الكاتب لا يدقق في مفهوم الشورى الذي يتحدث عنه دائماً. ولا يحمل تصـوراً عـن حدودها ومقاصدها، وفي زعمه أن الشورى بما هي حق الأمة في اختيار ولاتها كانت أمراً شائعاً في عهد الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) وبعد وفاتـه، وخلال العقود الأولى من تاريخنا، بمعنى في عصر الخلفاء الأوائل ما قبل معاوية. إذا كان هذا هو حقاً مفهوم الشورى لدى الكاتب فإنه يكون قد شهد عـلى نفسه بأنه في ذهول عظيم عن الحقيقة. ونحن بدورنا نسأل الكاتب. هل حقاً كان عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عهداً شوروياً من حيث هو العهـد الذي تجلت فيه مشروعية اختيار الأمة لولاتها؟ نقول: ليد لنا الكاتب عن أي ولي من ولاته ـ على الأقل ـ خضع للشورى، وذلك قبل أن نتحدث عن الخلفاء.

إذا كـان النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) من حيث هو نبيّ مبلغ عن الله، خارجـاً عن اختصاص الشورى، فهل كونه خليفة وحاكماً، جاء بالاختيار أم بالبيعة؟! وإذا كان من حق الأمة أن تختار ولاتها وخلفاءها من دون إكراه، فهل من فرض البيعة على الأمة في حكومة النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، مصادرة لحـق الأمـة في اختـيار ولاتها؟! إذن ما معنى الشورى التي كانت على عهد الرسـول(صـلى الله علـيه وآلـه وسلم) كما يدعي الكاتب؟ ثم هل مارس الرسـول(صلى الله عليه وآله وسلم) الشورى في تنصيب وتعيين ولاته؟ فليدلنا الكاتـب على دليل واحد على ذلك. ونحن نعلم أن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) عين أشخاصاً ولعن كل من تخلف عنهم حتى ولو كره قوم تعيينهم.

المشكلة عند الكاتب هي أنه تورط في مواقف يحيط بها الكثير من العمومية لمفهوم الشورى.

ثم لنعد إلى ادعاء الكاتب، الذي زعم أن الأمة كانت آخذة بنظام الشورى

عـــلى عهـــد الرســـول(صلى الله عليه وآله وسلم) والفترة التي أعقبته من حكم الخلفاء، ونتساءل: كيف لا تسعف الكاتب قراءته المعمقة والدقيقة ــ كما ادعى سلفاً ــ للتاريخ، لكي ينقل لنا كيف تحققت هذه الشورى في العهد الذي أعقب وفاة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) ؟ إذا تجنبنا الحديث عن تفاصيل الممارسة السياســية لــلخلفاء، وبقينا في أصل توليهم لمقاليد الخلافة، لاكتشفنا أن دعوى الكاتــب لا يمكن أن تصدر عن أي إنسان باحث في تاريخ هذه الحقبة. من إذن من الخلفاء أتى بالشورى وراعى حق الأمة في اختيار ولاتها؟ هل أبو بكر أم عمر أم عثمان؟!.

إن الكاتــب يدعي أيضاً أن الأئمة كانوا في طليعة المدافعين عن الشورى فكــيف ينسى كلاماً أثاره في كتابه أيضاً وهو موقف أمير المؤمنين علي بن ابي طالب(عليه السلام) الذي قال: «إن كنت بالشورى ملكت أمورهم، فكيف والمشيرون غيب».

نعـــم هذا كلام أمير المؤمنين، يحتج فيه على أن خلافة أبي بكر، فضلاً عن أنهـــا غصب لحق له ــ بحسب ما سنحرر في أمر الإمامة ــ هي تنكر للشورى ومصادرة لحق الأمة في الاختيار.

لقد كانت بيعة أبي بكر، وكما شهد بذلك عمر بن الخطاب: «فلتة وقانا الله شـــرها فمـــن عـــاد إليها فاقتلوه». فإذا كان الخليفة الأول جاء رغم أنف الشـــورى، وقصة وأحداث السقيفة هي في التاريخ شاهد حي على ذلك.. وإذا كان الخليفة الثاني أتى بتعيين من الخليفة الأولى في عملية تنصيب جرت على رغم أنـــف المعترضـــين.. وإذا كانت خلافة عثمان تعييناً للمرشحين من قبل الخليفة الـــثاني، بـــل وتعييناً حتى لمن يفصل النـــزاع. فكيف يكون ذلك كله غائباً عن ذهن الكاتب؟ وكيف يزعم أن هذه العهود، هي شوروية؟.

نعم، خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام) هي وحدها التي كانت

شوروية. إذ لم يعين من قبل خليفة مقتول، ولا أكره أحداً على تقديم البيعة، بل القوم هم الذين تمسكوا به وبايعوه عن قناعة. وهذه شهادة على أن الحكومة الإسلامية الوحيدة التي تمت في التاريخ الإسلامي على أساس الشورى هي حكومة الإمامة، في شخص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام).

وقد يكون من السهل على أي مدعٍ أن يحكم على التاريخ بجرة قلم، أو يزعم أموراً لا رصيد لها من الواقع ينهض بها كمؤشر حقيقي على ذلك الادعاء، ولكننا نذكر الكاتب ومن معه، أن عهد الخلفاء من بعد الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) جاء بما يناقض الشورى، وبما يناقض ادعاء الكاتب أيضاً. وثمة شواهد من السيرة والتاريخ، تدل بما لا يدع مجالاً للشك، على أن هؤلاء فرضوا أنفسهم بالإكراه، و لم يتح للأمة الحق في اختيارهم.

الازدواجية في قراءة التاريخ:

لاحظنا الكاتب مراراً وهو يراكم في الحوادث والواقعات التاريخية، محشِّداً إياها بكثير من الفوضى وقليل من التمعن. لأن الأسلوب الذي انتهجه من البداية كان أسلوباً سفسطائياً لا يلتزم بمقدمات، ولا يتقيد بنمط تحليلي دقيق. فلجوؤه إلى التاريخ يكتسي طابعاً خاصاً، إذْ يلجأ إليه حيثما واتته الفرصة لممارسة التلبيس، إذْ يعتمد التحشيد الممل والانتقاء داخل ركام الأحداث، وبتر سياقاتها بصورة فجة، يأباها ضمير الباحث المخلص للوصول إلى الحقيقة المجردة.

ونلاحظ أن رجوعه إلى التاريخ لم يتم وفق منهج واضح المعالم. إنه رجوع ذو صبغة غير علمية. لقد نهج أسلوب المحدثين حينما كان يناقش الإمامية في الجيل الأول، وكان كلما بدا له خبر أو حديث أو واقعة تاريخية داعمة للمعتقد الإمامي سارع للتشكيك في صحتها، وأطلق العنان لعبارات مثل: الاحتمال، والنسبية، و..و.. في حين نلاحظ أن الكاتب نهج أسلوباً مناقضاً لذلك، وهو

يحشد أخباراً وأحاديث تاريخية يضفي عليها الصحة، ويوثقها من حيث الاعتماد المطلـــق عليها. فلو ألزمناه بنهجه الأول، لما بقي من تلك الأخبار ما يصلح دليلاً عـــلى مقالاتـــه. ولكن سبق وأن قلنا أن الكاتب اختار طريقه مسبقاً؛ أسلوب السفسطة وموقف «باؤك لا تجر وبائي تجر»!.

والغريـــب أن الكاتب حينما يتناول التاريخ الإسلامي، خصوصاً في القرن الثالث أو الرابع يستبعد كل أنواع المآسي والحصار.. ويدرس تاريخ الإمامية في هذه المرحلة وكأنه تاريخ جرت وقائعه في ظروف طبيعة.. لذا فهو يستنكر مقولة التقية في فهم الكثير من المعاني.

ويحـــاول الكاتـــب أن يحشد ما شاءت له جرأته، ليقنع القارىء بأن ثمة تناقضات حصلت في تاريخ الإمامية، تتعلق بوجود عدد ممن ادعى الإمامة وعدد من المتشيعين لإمام دون آخر. وقد حاول جهده أن يرسم تاريخاً ملؤه التناقض، دون أن يتحدث عن أي من هذه الجهات كان لها الحسم الشرعي، وتمثل الحالة المركـــزية. خصوصـــاً وأن الإمامية الاثنا عشرية بالرغم من أنهم لم يخوضوا من المعارك والحروب ما يستفز الطرف الآخر إلاّ أنهم كانوا الهدف الرئيسي للخلفاء حتى آخر إمام منهم. وهذا شاهد كافٍ على أهمية ما كان يمثله هؤلاء!.

ونحـــن نـــتحدى بســـؤالنا هذا الكاتب وغيره ممن ولعوا بتحشيد الفرق والمقـــالات للتشـــكيك والشوشرة على حقيقة الإمام. نقول،لماذا توقفت حركة الحيرة والشك بعد اختفاء الامام الثاني عشر؟ فإذا كان ادعاء البعض كونه الإمام الموصى به في فترة توالي الأئمة، لماذا لم نعد نجد من يدعي الإمامة بعد ذلك؟ ألا يعـــني أن أدعياءها كانوا مجرد وهم خلقته ظروف الحصار، إن لم تكن كل تلك الأخبار محض أوهام للتشويش على أتباع الأئمة؟!.

وكان على الكاتب أن يدرك بأن ما رامه لا يصلح دليلاً حقيقياً على نفي الإمامـــة، لقد قصد من وراء كل ذلك التحشيد أن يضعنا أمام نتيجة معينة على

أساس هذا الاستدلال التالي:

ـــ إن من الشيعة من التف حول بعض الأشخاص زاعمين بأنهم هم الأئمة.

ـــ ولو كان الإمامية على حق، لما اختلفوا حول الإمام.

ـــ إذن، الإمامية بهذا المعنى غير ثابتة!.

إن مثل هذا الاستلال يعبر عن الفجاجة التي يتمتع بها ذهن غير متمرس في نقـــد الأفكـــار. وعليه فإن قياسات الكاتب كلها غير معتبرة لو نظرنا إليها من زاوية منطقية.

لقـــد اخـــتلف من بعد موسى واختلفوا حول عيسى(عليه السلام) بل هناك من ادعى النبوة في زمن الرسول وبعد الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) وهناك من صـــدقه من القوم. فهل ذلك دليل على عدم صدق النبوة؟ وهل مجرد اختلاف الـــناس حول الإمام وشرود البعض هنا أو هناك تحت طائلة الحصار والاضطهاد وعزلة الأئمة وتكميم الأفواه وملاحقة الدعوة إليه. هل مجرد ذلك دليل على عدم صدق دعوى الإمامة؟!.

مقاصد المتكلم الإمامي:

ومـــن مفارقاتـــه قوله: «وبعد تقرير ضرورة اتصاف الإمام، مطلق إمام، بالعصـــمة وبالأفضـــلية في العـــلم والشجاعة والسخاء، وعدم جواز إمامة غير المعصـــوم أو الجـــاهل أو المفضول، وهو ما لا يوجد طريق للتعرف عليه سوى إرشاد الله تعالى إليه، يقوم الفكر الإمامي بإسقاط الشورى طريقاً لاختيار الإمام، ويحل محلها النص أو الوصية أو المعاجز الغيبية التي تميز الإمام المختار من قبل الله تعالى عن غيره من البشر»[1].

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٦٣).

ولا شـــك أن كلام الكاتب هذا فيه كثير من المغالطة. إن الإمامية حينما فتقوا الكلام في الإمامة، وضعوا شروطاً ومواصفات للإمام، خارجة تخصصاً عن موضوع الشورى. إنها شروط تتعلق بكفاءة ما أو ملكة تكوينية في بيان الشريعة لا بالتسلط على الناس. فإقحام موضوع الشورى هنا دونه خرط القتاد.

ولعل العلة وراء جعل النص والمعجزة و... التي قامت عليها الكفاءة النبوية هـــي ذاتها التي تقوم عليها الكفاءة الإمامية، فما هو الفارق والغريب هنا؟! ثم ألا يعلم الكاتب، أن اتباع الأعلم هو حكم شرعي لا مجرد تقول إمامي؟!!

بـــل إن الكاتـــب يعود ليشكك في استدلال الإمامية على الإمامة بالنص. فيورد كلاماً لا صلة له بالمدارك الشيعية إطلاقاً. فيقول: «وإضافة إلى ذلك (أي حديث الغدير) فقد استشهدوا أيضاً بنصوص أخرى حول فضل الإمام علي بن أبي طالـــب، وأخرى صريحة بالخلافة، والإمامة ولكن من طرق الشيعة. ولكنها كانـــت موضع تشكيك واتهام بالجعل والاختلاق، أو التأويل القسري المخالف للظاهـــر وإرادة المعنى السياسي، وقد اعترف السيد المرتضى في كتابه، الشافي في الإمامة بأن أهم حديث نبوي حول النص بالإمامة، وهو حديث غدير خمّ، هو نصّ خفي وليس بنص جليّ، إذا حذفنا منه الزيادات المضافة»[1].

وهذا الكلام ينطوي على تدليس خطير، وتزوير واضح للحقيقة. ذلك أن الأدلـــة الصريحة بالخلافة والإمامة واردة، ليس من طرق الشيعة فقط، بل وكما سنوضـــح واردة من طرق العامة أيضاً. وإذا كان مجرد التجرؤ على تأويل معناها ولـــو عـــلى نحو فاسد كافٍ لجعلها غير صريحة، فتلك مشكلة النوكى والمجانين والقاصـــرين. مع أن التأويل القسري المخالف للظاهر، هو ما فعله غير الإمامية بحديـــث الغديـــر وغـــيره. فماذا يريد الكاتب بقوله «التأويل القسري المخالف للظاهر وإرادة المعنى السياسي»؟

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٦٧).

لا شك أن الكاتب لم يأتنا بشيء جديد. بل هو رجل فتح الباب على مصراعيه لتلقي كل أشكال التجديف والإفك دون رقابة علمية أو شعورية. وسنتوقف معه قليلاً في هذا المورد.

أقول إن حديث الغدير هذا قد أوضح الإمامية كل ملابساته وأوضحوا بما فيه الكفاية معناه الحقيقي وردّوا على كل شبهات الأفاكين الذين يقولون — والكاتب يردد بعدهم ذلك — أن الشيعة أولوا حديث الغدير وفسروه بما يخالف ظاهره. والحمد لله أنهم قالوا ذلك، لأنهم بذلك يشهدون على تواتره، و لم يجدوا أمام طرقه المختلفة ما يُجرِّئهم على رفضه. إن لجوءهم لهذا، سند لنا في أن أول خبر ساطع بالحقيقة هو من أكثر الأخبار صحة وتواتراً.

ينتقل الكاتب إلى موقع آخر. وهو إذ يفعل ذلك يوحي للقارىء بأنه باستدلاله هذا — الهجين — قد حسم مرحلة من النقاش. فيتنطع في طريقه مرة أخرى ويقول: «ومن هنا، ونظراً لضعف النصوص التي يرويها الإمامية حول النص بالخلافة على أهل البيت، فقد اعتمد المتكلمون الأوائل، بالدرجة الأولى، على العقل في تشييد نظريتهم. يقول الشيخ المفيد: «فإن قال قائل من أهل الخلاف إن النصوص التي يرويها الإمامية موضوعة والأخبار بها آحاد، وإلاّ فليذكروا طرقها أو يدلوا على صحتها بما يزيل الشك فيها والارتياب.. قيل له ليس يضير الإمامية في مذهبها الذي وصفناه عدم التواتر في أخبار النصوص على أئمتهم، ولا يمنع من الحجة لهم بها كونها أخبار آحاد، لما اقترن إليها من الدلائل العقلية فيما سّميناه وشرحناه من وجوب الإمامة وصفات الأئمة، لأنها (الأدلة العقلية)، لو كانت باطلة على ما يتوهم الخصوم لبطل بذلك دلائل العقول الموجبة لورود النصوص على الأئمة بما بيّناه»[1].

ولا يشك عاقل في أن الكاتب هنا ينهج أسلوباً غاية في التناقض والمفارقة.

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٦٨).

فهو بعد كل ادعائه أتى بأدلة من أفواه الإمامية لا تدل على أن الأولوية عندهم في إسـناد القـول بالإمامة إلى العقل. والحمد لله إذ يخون الكاتب لسانُه عندما يقـول: «اعـتمد المتكلمون الاوائل..». ولا أدري إلى أي حدّ يجهل الكاتب فلسفة المدرك العقلي الذي قام عليه مجمل علم الكلام. فالعقل هنا ليس بديلاً عن الـنص، بل هو سند يعضده، بل إنه ضرورة لإلزام الخصم، وهذا ما يتوضح من الأدلة التي أوردها الكاتب، أعني تحديداً نص «الكراكجي» الذي يؤكد فيه على أن المنحى العقلي متكامل مع النص وليس بديلاً عنه.

إن المتكـلمين الإمامية حينما فتقوا الكلام في الإمامة إنما فتقوه على مبنى المتكـلمين، أي الدليل العقلي. وذلك لغاية أُسس على مبتغاها علم الكلام، ألا وهـي إلـزام الخصم المعاند، لقد أقام المتكلمون دلائل الألوهة على العقل؛ فهل معـناه أن لا وجـود لنصـوص حاكية عن التوحيد والنبوة والمعاد وغيرها من الأصـول. إن غاية المتكلمين الإمامية هو إلزام الطرف الذي يشكك في مصادر الأخـبار ودلالاتها. لذا فقد كان المتكلمون منسجمين مع منهجهم، وليس ذلك لضعف في النصوص التي يروونها كما ذهب الكاتب، وهو يعلم ـ كما سنُعلّمه ـ أن هناك فيضاً راشحاً من تلك الأخبار والنصوص، تتمتع بدرجة من الصحة والتواتر بما يفوق كثيراً من الأخبار الحاكية عن الألوهة والنبوة!.

وحينما يستهين الكاتب بالدليل العقلي، فإن ذلك دليل شافٍ على أنه منذ الوهلة الأولى اختار التخندق في الجبهة المعادية للعقل. مع أنه طالما ردّد علينا تلك الأسطوانة التقليدية: «إن ذلك مخالف للعقل»!.

ولسـت أدري مـتى يعذرون الإمامية؟! فإذا تحدثوا بالنصوص، قالوا إنهم يـأتون بأخـبار لا تصدقها العقول! وإذا ناظروا غيرهم بالعقل، قيل لهم، إنكم تعتمدون العقل دون النص! وإذا لجأوا إلى الكرامة والمعجزة قالوا إنكم تتركون النص والعقل! إنها فعلاً قصة «جحا» والحمار، فأنى يذهبون؟!.

ويوهمـــنا الكاتب بأن الإمامية إنما لجأوا إلى هذا الأسلوب حينما فشلوا في ذلـــك. لكـــن الواقع، أن هذه خطة أهل النظر. فهناك من تفيد معه النصوص، وهناك من يتطلب دليلاً عقلياً، وهناك من لا تفيد معه إلاّ المعجزة.

أقول: ومن لم تفد معه كل هذه الطرق، فهو إما معاند متكبر أو اختلطت علـــيه الأمـــور وتاه، أو أنه ــ كما يؤكد الحكماء ــ غلبت عليه المرة فهو في حاجـــة إلى طبيـــب، أو لعلّه لا يقر بعدم التناقض، فعليه إذن أن يخضع للصفع والضـــرب والحـــرق، حتى يفرق بين الصفع واللاّصفع، والضرب واللاّ ضرب والحرق واللاحرق!.

لكـــن الكاتب الذي لم يدرك كل هذا يعود فيقول: « وإذا كانت نظرية الإمامة تقدم بعض النصوص حول الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام) فإنها تعترف بعدم وجود النصوص على عدد من الأئمة الآخرين، ولذا فإنها تستعين بالوصايا العاديـــة، فتتخذ منها دليلاً بديلاً عن النص، ولكنها تفتقر، بعض الأحيان، حتى إلى الوصية العادية، فتقول بنظرية المعاجز وقيامها مقام النصوص»[1].

والكاتب وهو يستكبر أمر المعاجز ويراها إحدى الأدلة الواهية، من حقه أن يرى ذلك إذا استطاع فعلاً أن يحسم في أمر الإمامة. وما دامت الإمامة هي تلك القضية التي لم يـــتمكن صـــاحبنا من نفيها بناءً على ما أتى به من أدلة واهية لا ترقى إلى مستوى الدليل المنطقي، فإن الحديث عن المعجزة ينسجم مع جوهر الإمامة.

وإذا بلـــغ الكاتب أن كثيراً من أولي الكرامة استطاعوا أن يأتوا بما يشهد عـــلى صـــدق أفعـــالهم، فأحرى بالأئمة الذين يمثلون أشرف وظيفة على هذه الأرض، أن يأتوا بما يفحم المعاندين!.

وإذا اعتـــبر الكاتب أن اللُّجوء إلى المعجزة دليل على فقدان الدليل والحجة، فذلك إسراف منه. فهل نفهم من ذلك أن لجوء الأنبياء إلى المعجزة ناتج عن فقدان

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٦٩).

الدليل والحجة على نبوتهم؟ وإذا كان الكاتب كغيره ممن يشك في ذلك، بحجة أن لو كان الأئمة قادرين على الإتيان بكل هذا لماذا لم يمنعوا القتل عن أنفسهم؟ لقلنا، إن أنبياء لله كثيرين، أتوا بمعجزات لقومهم، لكن قومهم فتكوا بهم وكذبوهم وعصوهم وقتلوهم واستضعفوهم! لأن المعجزة هي لإقامة الحجة لا للعلو في الأرض والعبث بكسر السنن الظاهرة. إنهم أنبياء وأئمة، وليسوا سحرة!.

ويواصل الكاتب تهافته من داخل مأزقه الخطابي قائلاً:

«وكان هشام بن الحكم قد بنى قوله بإمامة الصادق على دعوى علم الإمام بالغيب، وقال للرجل الشامي الذي جادله حول الإمامة بمنى: «إن المعجز طريق التعرف على الإمام والتأكد من صدق دعواه»، ولم يطرح موضوع النص أساساً. ولو كان أمر النص معتمداً عند المتكلمين الإمامية الأوائل لطرح هشام دليل النص على إمامة الإمام الصادق، أو أشار إليه، ولكنه لم يتحدّث إلاّ عن دليل المعجز وعلم الإمام بالغيب»[1].

وقد سبق وأشرنا إلى أن المتكلمين كانوا بصدد النظم العقلي لأصول الاعتقاد، ولم يكونوا يفتقدون الدليل النص. وإن عدم ذكر هشام بن الحكم لذلك ليس لعدم وجوده أصلاً، بل لأن المقام مقام جدل عقلي. ثم لو كان الكاتب عاقلاً في الحدود التي يتيحها المنطق، لأمكنه أن يفهم ذلك بالإشارة. إن ثمة مقدمات ونتائج. فإذا ثبت عقلاً بأن الإمام حجة، فإن وصيته للآخر تبقى حجة أيضاً، فافهم!.

على أن اللجوء إلى المعجزة هو من باب إفحام الخصم حينما يعاند، وهو إحدى الأدلة التي اعترف بها المسلمون قاطبة، دليلاً على صدق نبوة النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) !

إن هشام بن الحكم جادل الخصوم بآليات علم الكلام العقلية. والكاتب

---

[1]- المصدر السابق(ص٦٩).

يـــناقض نفسه مرة أُخرى، إذْ يدعي أن عدم ذكر هشام للنص دليل على أنه لم يكـــن النص معتمداً قبله، ونسي أنه اتهم عصر هشام بكامله بأنه اختلق نصوصاً وأدلـــة عـــلى الإمامة، وهشام هذا كان في عصر الصادق(عليه السلام) بل هو تلميذه وأحد الأقطاب الذين استنفرهم الإمام للذود عن الإمامة ضد الخصوم، ولا أحد يخفى عليه بعد ذلك أحاديث الإمام الصادق(عليه السلام) في الإمامة.

يقـــول: «وفي الحقـــيقة أن الـــنظرية الإمامية تحتاج إلى موضوع المعاجز، بصـــورة رئيسية، في عملية إثبات إمامة علي بن الحسين السّجاد، الذي يفتقر إلى النص والوصية من أبيه، حيث قتل الإمام الحسين في كربلاء، و لم ينص عليه، وإنما أوصى إلى أخته زينب أو ابنته فاطمة، كما يقول الإمام الباقر والصادق، وادعى محمـــد بن الحنفية الوصية من أبيه الإمام عليّ فقاد الشيعة على ضوء ذلك في ظل انسحاب الإمام السّجاد(عليه السلام) من الساحة السياسية. وتحتاج النظرية الإمامية إلى إثـــبات إمامـــة السجاد لكي تثبت الإمامة في ذرّية الحسين، وإلاّ فإن السلسلة تـــنقطع، وتصـــبح حجة الكيسانية والحسنية الذين تصدّوا لقيادة الشيعة عمليّاً، أقوى من حجّة الإمامية»[1].

ونقـــول: لماذا يستكثر الكاتب على الإمام أن يتدخل لحسم الأمر بما يفهم كـــل أدعـــياء الإمامـــة الذين استغلوا ظروف الحصار والتعتيم لينقضُّوا عليها ويمارســـوا التجهـــيل على الشيعة؟! إن الكاتب يحاول أن يفرض منهجه المهاتر، بحيـــث يجعل المعجزة شيئاً آخر مستقلاً عن دليل النص. وهو في ذلك يجهل أو يـــتجاهل أهمية المعجزة وفلسفتها بالنسبة للإمام كما بالنسبة للنبي(صلى الله عليه وآله وسلم). إن ما قاله عن الإمام السجاد(عليه السلام) يؤكد على أهمية المعجزة. لأن تلك الشروط ينبغي أن توجد جميعاً في الإمام. فغير السجاد(عليه السلام) لم يكن قادراً على اجتراح المعجزة، ولا جامعاً لتلك الشرائط. وهو ما يرجح مدّعى الإمامية، حيث هو مُدَّعى السجاد(عليه السلام) نفسه.

---

(1)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٦٩).

الفصل الثاني

نظرية الإمامة في مواجهة التحدي

- يقول ناقداً فلسفة العصمة.
- الإمام الرضا وولاية العهد.
- فلسفة الإمامة

نظرية الإمامة في مواجهة التحدي

ذلــك هو العنوان الذي افتتح به أحمد الكاتب الفصل الخامس من كتابه. حيث حاول نقد كل ما سبق وأدرجه من أسس يقيم عليها الإمامية مذهبهم في الإمامــة ومقتضــياتها كالعصمة. وقد لاحظنا أن أحمد الكاتب لم يلتزم المنهج الموضوعي كما ادعى منذ البداية، حيث حينما كان يعرض الأسس والأدلة التي اعتمدها الإمامية كان يزورها ويدلس فيها ويحكم عليها مسبقاً. فلماذا إذن يفرد فصــلاً خاصــاً لنقدها، وكان قد نقدها ووجهها على هواه في الفصل السابق؟ ولكنــنا رغــم كل تهافته ذاك، سنجاريه في مهاتراته ونوضح لمن جهل تدليسه مواطن الخلل فيما اجترحه من نقد ونقض!.

يقول ناقداً فلسفة العصمة:

«لم تكد نظرية الإمامة الإلهية تولد حتى واجهت سلسلة من التحديات التي وضعتها على محك الاختبار، وأثبتت استحالتها. فمن جهة كانت نظرية العصمة التي قامت عليها، نظريةً حادثة مرفوضة من قبل أهل البيت وعموم الشيعة، حيث كانت فلسفة العصمة تقوم على مبدأ الإطلاق في الطاعة لوليّ الأمر، وعدم جواز أو إمكانــية النسبية فيها، وذلك مثل الرد على الإمام ورفض إطاعته في المعاصي والمــنكرات لــو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه وانحرافه. وهو المبدأ الــذي كــان الحكام الأمويون المنحرفون يدأبون على ترويجه ومطالبة المسلمين بطاعتهم على أساسه طاعةً مطلقة، في الخير والشر، وهو ما أوقع فلاسفة الإمامية

في شبهة التناقض بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولي الأمر(....) وضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والمحرّمات»[1].

طبعاً، إن كلاماً كهذا غارق في البساطة. وهو لم يرق حتى إلى مستوى الإنشاء الممتع. ولئن كان الكاتب يظن أن بناءً عملاقاً كذلك الذي بناه الإمامية في سبيل التدليل على صدق مدعاهم يتهاوى بهذه البساطة، فإنه يروم ما لم يتمكن منه النحارير الكبار. وإذن لما صلحت هذه كعقيدة يتعبد بها ملايين البشر، وهم إذ يعتقدون بذلك يواجهون به العالم ويبشرون به ويدعون ليل نهار إلى المناظرة من أجله.

ويُكثر الكاتب من ذكر النسبية في فهم معنى الإمامة أو الطاعة، ولا أدري هل صاحبنا ممن يحيط علماً بمفهوم النسبية؟ وهل فعلاً طبقها على كل أفكاره؟ إذن لما كان واثقاً من ظاهريته المنتحلة، ولفسح المجال إلى المعنى الآخر. الكاتب هو أول مُتّهم بالحياد عن النسبية في فهم هذه النصوص.

وغريب كيف يستند الكاتب الآن على ما يوحي به العقل والعرف، مع أنه استكثر على الإمامية لجوءهم إلى الدليل العقلي. وحينما يرى الكاتب أن دليل الآية السابقة يعني أولى الأمر والولاة والقادة الذين كان يعينهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فذلك تأكيد على أن الكاتب لا يعلم ما يقول.

لقد جاءت هذه التلفيقة من جهتين: الأولى، أن ذلك هو منحى كل من رفض القول بالإمامة من العامة. والثانية، أنه لم يلتفت إلى أن مورد الخبر لا صلة له بتلك القصة المزعومة التي تحدث عنها وكأنها سبب لنزول هذه الآية. فالكاتب لا يحدثنا عن المورد الأول للآية حتى يتضح معناها الحقيقي. فالآية جاءت جواباً على من سأل الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) الولاية من بعده.

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٧٩).

وكيف يقول الله لرسول ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [1] في أناس ولاهم الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) في حياته. بينما الخطاب موجه للناس، ويتعلق بالولاية والطاعة التي تقع في طول واحد؛ أي طاعة الله والرسول وأولي الأمر بمعنى الأئمة. وليس هناك أي قرينة أو دليل يصرف معنى الطاعة لأولي الأمر إلى مفهوم النسبية. ولماذا يكون ذلك فقط لأولي الأمر وليس للرسول أيضاً؟ ولماذا لا تنصرف النسبية إلى طاعة الله والرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)؟

لذلك لجأ الكاتب إلى تزييف المعنى بإيراده قصة لا صلة لها بمورد الآية الكريمة، وذلك إمعاناً منه في التلبيس!.

ويحاول الكاتب عبثاً أن يورد مواقف أئمة أهل البيت(عليهم السلام) من العصمة، موحياً بأنهم لم يدعوها لأنفسهم.

وياليتنا عرفنا السبب الذي جعل الكاتب يطنب كثيراً في موضوع العصمة؟! ألم ير هو نفسه قبل قليل أن لجوء الإمامية إلى الدليل العقلي أو دليل المعجزة هو من أجل إسعاف ضعف أدلتهم الأخرى.. ألا يمكننا أن نسجل على الكاتب الملاحظة نفسها، ونقول: لو كان للأئمة من أهل البيت موقف واضح وصريح ضد عصمتهم لكان استند إليه الكاتب منذ البداية، دون أن ينجرف إلى هذا الحشو؟! اللهم إلا إن كان الكاتب يدرك أن ما أتى به من أدلة لا ينهض شاهداً على مزاعمه.

يقول الكاتب: «وكانت المشكلة الكبرى التي واجهت الفلاسفة الإمامية في عملية بناء نظرية الإمامة الإلهية وتركيبها على أئمة أهل البيت، تكمن في موقف أهل البيت أنفسهم من نظرية العصمة حيث كانوا يرفضونها أشد الرفض، ويصرحون أمام الجماهير بأنهم أناس عاديون قد يخطئون وقد يصيبون وأنهم ليسوا

---

[1]- سورة المائدة: (آية/٥٥).

معصـــومين مـــن الذنـــوب، ويطالبون الناس بنقدهم وإرشادهم واتخاذ موقف المعارضة منهم لو صدر منهم أي خطأ، أو أمروا بمنكر، لا سمح الله»[1].

لقـــد تكرر حديث الكاتب عن وجود مشاكل كبرى واجهت الإمامية. وكأنـــه يـــريد أن يوحـــي بأن الإمامية كانوا يعيشون أزمة معرفية. والحال أن خصومهم هم من كان يعيش تلك المشكلات الكبرى. ولئن كانت هناك مشكلة حقيقـــية واجهـــت الإمامية، فهي تلك الأفواج من فاقدي العقول الذين رفضوا الـــنـــزال العـــلمي ليكتفوا بالإصرار على التلفيق ولسان حالهم «عنـــزة ولو طارت»!.

إن مشكلة الإمامية الوحيدة، كانت تتعلق بمآسيهم السياسية. إنهم حوربوا واضـــطهدوا فقـــط لأنهم يملكون ما يحرضون به الأفواه الناطقة، ويدحضون به أقاويل الخصوم.

لقـــد ذكـــر الكاتـــب أن الأئمـــة كانوا يطلبون من الناس أن ينقدوهم ويرشدوهم.. وهو هنا يسقط مفاهيم العامة على الأئمة. ولا يوجد أي دليل على ما يقوله الكاتب، وأي نص فيه إشارة إلى ذلك؟! وكيف يدعو الأئمة الناس أن يرشـــدوهم، وما نضالهم إلاّ لكي يرشدوا الناس. حتى أمير المؤمنين علي بن أبي طالـــب(عليه السلام) حيـــنما زاول الخلافة كان يقول لهم «اسألوني قبل ن تفقدوني» ويقول لهم «لقد أفسدتم علي رأيي بالعصيان». أما كلام الكاتب فهو كلام نطق بـــه بعـــض الخلفاء. وهذا في الحقيقة إنما يؤكد أن الكاتب لم يستوعب مفهوم الإمامـــة وأبعادهـــا. الإمامة التي تحدث عنها هي في مقام النبوة من حيث بيان الأحكام الشرعية كيف يطلبون من الناس أن يعلموهم ويرشدوهم بينما المطلوب أن يرشد الأئمة هؤلاء الناس ويعلموهم!!.

ولو أننا جارينا الكاتب ووقفنا عند الأدلة التي سردها في خفة ونزق دون

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٨٠).

أن يتأملها، نجدها كالتالي:

يقـــول: «وهذا هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام) يقف في مســـجد الكوفـــة ويخاطب الجموع قائلاً: «إن من حق من عظُم جلال الله في نفسه، وجلّ موضعه من قلبه، أن يصغر عنده لعظم ذلك كل ما سواه، وإن أحقَّ مـــن كـــان كذلك لمن عظمت نعمة الله عليه ولطف إحسانه إليه، فإنه لم تعظم نعمة الله على أحد إلاّ زاد حق الله عليه عظماً (....) فلا تثنوا عليّ بجميل ثناء، لإخراجي نفسي إلى الله وإليكم من البقية في حقوق لم أفرغ من أدائها، وفرائض لابد من إمضائها. فلا تكلموني بما تُكَلّم به الجبابرة ولا تتحفظوا منّي بما يتحفّظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة ولا تظنوا بي استثقالاً في حقٍّ قيل لي ولا الـــتماس إعظـــام لنفسي لما لا يصلح لي(...) فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطىء ولا آمن ذلك من فعلي، إلاّ أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني. فإنما أنا وأنتم عبيد مملوكون لربّ لا ربّ غـــيره، يملك منا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا مما كنافيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى وأعطانا البصيرة بعد العمى»[1].

إن نصـــاً كهذا يلخص كل فلسفة الإمامة. والإمام هنا يضع نفسه موضع القـــدوة الحسنة في تواضعه وخفضه الجناح لرعيته. وهو يريد أن يؤكد للناس أنه بشر مثلهم، وأن الإمامة لا تستسيغ أن تعامل من الرعية معاملة الجبابرة.

والإمـــام في هذه الخطبة يتحدث بحديث كثيرٌ منه فعله الرسول(صلى الله علـــيه وآله وسلم)، ونطقت به آيات كريمة، أي كونه بشراً يأكل الطعام ويمشي في الأســـواق، وأنـــه ابـــن امرأة كانت تأكل القديد بمكة.. فهو تواضع الأنبياء والأوصياء، وحينما دعا رعيته، دعاها إلى مشورة حسنة لا إلى إرشاده وتعليمه، فقـــد سلك مسلك الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) في أن يحرض الناس على

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٨١).

المشـــورة الحسنة. وكونه لا يرى نفسه فوق أن يخطىء، فذلك تحريض للرعية في مـــزاولة حق المشورة، وهي مثلها مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[1].

بل إن كلاماً كهذا دليل على العصمة، لأن السياق هنا فيه استثناء؛ إلاّ أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به منّي». وهو يدل على أنّ الأيام لم يكتسب العصمة من عنديته، بل هي من الله، ولطفا بالعباد.

يقول الكاتب معلقاً: «ولم يكن الإمام علي ليقول لهم ذلك لو كان هناك أيَّ حديـــث عن العصمة في أوساط الأئمة والشيعة والمسلمين، وذلك لأن هالة العصـــمة تحـــتم أن يضع الإمام نفسه فوق النقد، وأن يحرم المعارضة أو التجرُّؤ بتوجـــيه النصح والمشورة، وهذا ما لم يكن يفعله الإمام عليّ الذي ضرب أروع الأمثلة في التواضع والمساواة.. ومطالبة أصحابه بأداء دورهم السياسي في مراقبة الإمام وتقويمه»[2].

ونحـــن نفهم من ذلك، أن الكاتب يجهل حقيقة العصمة ومداركها. ذلك بأن حديـــث الإمـــام عن الشورى لا يناقض العصمة. ولو صح أن الحث على المشورة منافٍ للعصمة لكان أولى بنا أن نعتبر ذلك في مثال النبي(صلى الله عليه وآله وسلم)، الـــذي ما فتىء يدعو الناس، الى الشورى، وقوله الشهير: «أشيروا علي أيها الناس»، ونحـــن نعلم أن البارىء تعالى أمره في القرآن بذلك بقوله سبحانه: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾[3].

فهل معنى ذلك أن العصمة رفعت عن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم)؟ وعلـــيه، فـــإن ردّ العصـــمة بأخبار الشورى، دليل فاسد. واعتبار الإمامة الحقة

---

(1)- سورة سبأ:(آية/٢٤).

(2)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٨١).

(3)- سورة آل عمران: (آية/١٥٩).

مفصولة عن العصمة دونه أيضاً خرط القتاد!.

ويضـــيف الكاتـــب دليلاً آخر هو في حقيقة الأمر مدعاة للأسف، لأننا لاحظـــنا أن بطارية الكاتب بدأت تخبو، فلاذ بالتحشيد الممل لكل ما طاوعته به يد الانتقاء. فيورد دعاء للإمام علي(عليه السلام): «اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به منّي، فإن عدت فعد عليّ بالمغفرة. اللهم اغفر لي ما رأيت في نفسي، و لم تجد له وفاء عـــندي، اللهم اغفر لي ما تقرّبت به إليك بلساني، ثم خالفه قلبي. اللهم اغفر لي رمزات الألحاظ وسقطات الألفاظ وشهوات الجنان وهفوات اللسان»[1].

وغريـــب كـــيف يصدر مثل هذا الاستدلال عن رجل يتحرك بفهمه من داخل الفكر الإسلامي، فهذه الأدعية واردة، بل وهناك أكثر من ذلك وارد عن الأئمـــة غايـــة في العبودية لله والتواضع وخفض الجناح... والشيعة يعرفونها، بل يحفظونهـــا ويتعبدون بها. ولا تزيدهم إلاّ قناعة وإيماناً بعظمة أئمتهم. لأنها ترشح بمعـــانٍ روحانـــية لا تصدر إلا عن نبي مرسل أو وصي معين. وهي ذات مدلول تربوي.

ثم إن مثل هذ الخضوع للبارئ تعالى هو من فعل الأنبياء. والرسول (صلى الله علـــيه وآله وسلم) المعصوم بإجماع الأمة لم يفتأ يستغفر ربه ليل نهار.. حتى قـــال عنه تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطاً مُسْتَقِيماً﴾[2].

فهل معنى ذلك أن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) غير معصوم؟! وهل ذنوب الأنبياء والأوصياء هي ذنوب العامة من الناس؟! إن من العارفين من يعتبر فـــتور لحظـــة عـــن التفكر في الله ذنباً عظيماً، فكيف بأولئك الأئمة النورانيين الربانيين؟!.

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٨٢).

[2]- سورة الفتح: آية/ ١ ــ ٢).

ويـــورد الكاتـــب أدلة أخرى بالمستوى ذاته من الذهول والغفلة فيقول: «ويســـتعرض الإمـــام أمير المؤمنين في مكان آخر، صفات الحاكم وشروطه فلا يذكر من بينها العصمة، يقول: إنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم وإمامة المسلمين، البخيل، فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل، فيضلّهم بجهلـــه، ولا الجافي، فيقطعهم بجفائه، ولا الحائف للدول، فيتخذ قوماً دون قوم، ولا المرتشـــي في الحكـــم فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطل للسنة، فيهلك الأمة»[1].

وهـــذه الأخبار تدل على أن الإمام ينبغي أن يتحلى بصفات لو اجتمعت في واحد لكان معصوماً، إذْ ما العصمة إلاّ ذلك! والإمام حينما ينصح بما ينبغي أن يكـــون فهـــو لا يقـــول إلاّ مـــا هو متوفر فيه. وما دام قد دعا لنفسه بعد الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) فلأنه يدرك أن كل هذه الصفات متوفرة في شخصه الكريم.

أقول استطراداً؛ ليت الكاتب يلزم نفسه بما ألزم به غيره.. لماذا لا يحتمل ــ وهـــو من دعانا قبل ذلك إلى القول بالمفهوم النسبي ــ أن يكون معنى الوالي هنا عمالـــه وأمراؤه في البلدان؟ لماذا يصر الكاتب على أنها تعني شخص الإمام، أي الإمام الأكبر؟ ثم إن الأمثلة التي ذكرها عن بعض سلوك الأئمة(عليهم السلام) لا يخـــدش في العصـــمة.. فهـــم لم يأتوا ذنوباً و لم يفعلوا أخطاءً بالمعنى المتعارف. فاحـــتجاج فاطمة(عليها السلام) إنما هو قول حق مقابل ما هو أصلح... وأيضاً اســـتعارة قطـــيفة من بيت المال، ليس ذنباً، بل الإمام غضب من أجل الأفضل والأصح. يقول الكاتب: «وبالرغم من وضوح موقف أهل البيت(عليهم السلام) من دعوى العصمة، وتأكيدهم على الطبيعة ــ البشرية العادية، واستغفارهم لله، فإن الإمامية حاولوا الالتفاف على ذلك، وقاموا بتأويل الروايات الثابتة، والنافية

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٨٢).

للعصمة، بأنها صادرة عن الأئمة في مقام التعليم لعامة الناس، أو أنها صادرة تقية، وقاموا إلى جانب ذلك برواية مجموعة من الروايات التي تدّعي العصمة بصراحة وتشـــترطها في الإمـــام أو الأئمة من أهل البيت، وهي روايات ضعيفة وغامضة وغير ذات دلالة»[1].

إن الكاتب هنا معذور تماماً لأنه لم يدرك مدلول العصمة التي يتحدث عنها الإمامـــية. فكلامـــه هذا يوحي أنه يفهم من المعصوم ذلك الكائن الخارق غير البشـــري الذي لا يستغفر ربه!.. وهو تصور ساذج، وغريب عن منطق العقائد والأديان السماوية. إن العصمة لا تنافي بشرية الإمام أو استغفاره لله!.

يقول الكاتب «ونتيجة لهذا الغموض الذي كان يحيط بهوية الإمام الجديد، فقد تفرق أصحاب الإمام الصادق من الإمامية إلى عدة فرق، فقال فريق منهم أن الإمـــام الصادق لم يمت، وأنه المهدي المنتظر وهم الناووسية، وقال فريق بإمامة إسماعيل أو ابنه محمد، ونقل الإمامة في ذريته، وهم الإسماعيلية»[2].

فـــلا شـــك أن الكاتب الذي أوقع نفسه في هذا المأزق الاستدلالي، يخفى عليه أن يقترب من الصواب. إذْ أن وجود قلة ممن غمَّ الأمر عليهم، لم يستوعبوا وفاة إمام لهم، لا يدحض حقيقة الإمامة. لقد توعد عمر بن الخطاب بالقتل كل مـــن زعـــم أن محمداً(صلى الله عليه وآله وسلم) قد مات. مع أن الأمر لم يكن غامضـــاً على الناس، بل حتى على عمر بن الخطاب.. فاللجوء إلى هذا المستوى مـــن الاســـتدلال قبيح في حق من آلى على نفسه البحث المعمق والنظر العلمي الدقيق!.

لقـــد انـــتهى التحشيد للأخبار التاريخية بكاتبنا إلى أن اعتبر قبول الإمام الرضا(عليه السلام) بولاية العهد دليلاً على شرعية خلافة المأمون. وكان على الكاتب

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٨٤).
[2]- المصدر السابق (ص٨٨).

أن يتريـــث أكثر لكي لا يقع في مأزق آخر. لكن الكاتب الذي لم يتمرس على وحـــدة الموضوع ووحدة الدليل، سرعان ما يلتهم مقدماته التي وضعها، لأنه لا يـــراها ملزمة له، أو أنه ينسى كونه ألزم بها الآخرين، فهذا يدل على أمر واحد، هو أن الكاتب جمع كل ما لُفق ضد الإمامية من دون جامع ينظمه، لذلك نعذره إن كان ينهج نهج القائل: «ما حفره الجمل دكّه»!.

الإمام الرضا وولاية العهد:

يقـــول: «ومهمـــا اختلف المؤرخون في تحليل موقف المأمون، فإن مبايعة الإمـــام الرضـــا له وقبوله بولاية العهد، يكشفان عن موقف أيديولوجي ظاهر بشـــرعية خلافـــة المأمون، وواقعية إمامة الرضا، بعيداً عن نظرية الإمامة الإلهية الخاصـــة في أولاد عـــلي والحســـين. وقد أصبح التحالف بين البيتين الهاشميين، العباسي والعلوي، سمة المرحلة التالية، وعقيدة دولة الخلافة العباسية الرسمية بضعة عقود. وقد تمثلت بعد المأمون في موقف الخلفاء العباسيين الإيجابي من أبناء الرضا كمحمـــد الجواد وعليّ الهادي والحسن العسكري، حيث كان الخلفاء يتخذون منهم رموزاً للشرعية الدستورية، ويقدمون لهم كامل الاحترام والتقدير»[1].

ونحـــن لـــن نسترســـل مـــع الكاتـــب في بيان ملابسات موقف الإمام الرضـــا(عليه السلام) لكننا نريد فقط أن نكشف عن تهافت الأدلة التي ساقها ولا يزال يسوقها أحمد الكاتب، سعياً إلى تقويض فكرة الإمامة عبثاً.

فالكاتـــب يعتبر بيعة الإمام الرضا(عليه السلام) للمأمون حقيقية وشرعية مع أنه استبعد كلا الملابسات التاريخية التي آل إليها وضع أئمة أهل البيت(عليهم السلام) حيث أتوا كثيراً من الأمور تقية، وإكراهاً.

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٩٨).

لكننا نقف هنا على تناقض واضح. ألم يقرر الكاتب قبل ذلك، أن الأئمة مـــن أهل البيت(عليهم السلام) كانوا أنصاراً للشورى؟! ألم يكن المأمون أتى إلى الخلافة بالوراثة التي طالما استهجنها الكاتب مسقطاً إيّاها على الإمامية؟! إذن كيف يبايع الإمام الرضا(عليه السلام) من أتى إلى الخلافة بالطريقة نفسها التي أتاها غيره من خلفاء بني أمية وبني العباس؟! وكيف يعقل أن بيعة الإمام الرضا(عليه السلام) لو صحت فعلاً، أن تكـــون ظاهـــرة بشرعية خلافة المأمون؟! هل يفهمنا الكاتب أن بيعة الإمام الرضـــا(عليه السلام) حـــتى لو جاءت مخالفة ـــ على افتراض ـــ لسنة الشورى، تبقى شرعية؟! هل نفهم من ذلك أن ما يصدر عن الإمام هو شرعي مطلقاً؟ إذن تلك هـــي حقـــيقة الإمامة! مع أن الكاتب يتجاهل كل تلك الظروف، حيث كانت نتيجة تقريب الإمام الرضا(عليه السلام) من المأمون أن يقتل سمّاً من قبل المأمون نفسه.

إذن يمكننا أن نرسم مسار الأدلة التي أتى بها الكاتب كالتالي:

ـــ الأئمة ناضلوا من أجل الشورى، وهم مؤمنون بها.

ـــ الشورى مطلب شرعي والأئمة أهل شرع وورع.

ـــ الذين قالوا بالوصي، قالوا ذلك تأثراً بالخلفاء الأمويين.

ـــ الإمام الرضا(عليه السلام) يبايع المأمون(الذي أتى إلى الخلافة بالوراثة).

ـــ خلافة المأمون شرعية.

لا نحتاج أن نطنب أكثر في إيضاح استدلال كهذا غارق في المفارقة. علماً أن الكاتـــب يـــأتي برواية للإمام الرضا(عليه السلام) يسند بها قوله في الشورى، حيث يقـــول: «وبعـــد سقوطها وسقوط تلك الروايات التي يذكرها الإماميون حول الـــنص، فلنا أن نستمع إلى الإمام الرضا(عليه السلام) وهو يتحدث عن نظرية الشورى بصـــراحة، ويـــروي عن آبائه وأجداده الأطهار، حديثاً عن رسول الله(صلى الله علـــيه وآله وسلم) أنه قال: (من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الأمة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه فإن الله قد أذن ذلك). وهو ما يكشف عن

نظرية الإمام الرضا السياسية الحقيقية المنسجمة مع الخط العام لأهل البيت، والتي تؤكد حق الأمة في الشورى واختيار حكامها، وتدعو إلى قتل كل من يغتصبها حقها، ويستولي عليها بدون إرادتها»[1].

وقد بينا أن الكاتب لم يثبت سقوط هذه الروايات، بل هو كعادته ينطق بكلام غير مسؤول، ويتصرف بطيش شديد لا نجد فيه احتراماً للقارىء. لكن ما يلفت نظرنا أن الخبر الذي أتى به منسوباً إلى الإمام الرضا(عليه السلام) يناقض ما ادعاه من بيعة الإمام الرضا(عليه السلام) للمأمون. أقصد بذلك دعوة الإمام إلى قتل من يتولى من غير مشورة. وقد ثبت أن المأمون، تولى من غير مشورة؟!!.

وإذا أردت أن تقف على مزيد من تناقضات الكاتب، فاقرأ قوله: «كانت الإمامة عند أهل البيت وعامة الشيعة تختلف في مفهومها عند الإمامية، فهي كانت إمامة عادية بشرية عند أولئك، وإمامة ربانية عند هؤلاء، ومن هنا كان أئمة أهل البيت يشيرون إلى أحد أبنائهم، أو يتوقعون أن يخلفهم في مقامهم التوجيهي، فيموت في حياتهم، فيشيرون إلى رجل آخر، ولا يجدون في ذلك أي حرج أو تناقض، ولكن وفاة أحد أبناء الأئمة المرشحين للخلافة كانت تسبب أزمة في صفوف الإمامية الذين كانوا يعتقدون أن نصب الإمام من الله تعالى، ولذلك فقد كانوا يستغربون أن يموت الإمام المقترح والمعيّن في نظرهم، في حياة أبيه، ويعتبرون ذلك تغييراً في الإرادة الإلهية، وهو ما عبروا عنه بالبداء. مع أنهم صعب عليهم الاعتراف بالبداء وتغيير الله لإرادته في موضع كالإمامة، وذلك لما يُسببه التغيير من حرج وتشكيك للناس في مصداقية الأئمة والتراجع عن اعتبار النص من الله»[2].

فبعد أن أطنب كثيراً، وحشد مالا عين رأت ولا أذن سمعت من الأخبار،

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٠٢).

[2]- المصدر السابق (ص١٠٦).

ليثبت بأن الأئمة لم يوصوا أحدا من أبنائهم، هاهو هنا يعترف بأنهم كانوا يشيرون إلى أحد أبنائهم أو يتوقعون أن يخلفهم في مقامهم التوجيهي، فيموت في حياتهم، فيشيرون إلى رجل آخر.. وطبعاً هذه العبارات والتوصيات هي من بنات خيال الكاتب، ولكننا نقول، طالما أن الأمر شورى، والأئمة لا يرضون غير الشورى، فلماذا يشيرون — حتى — إلى أحد من أبنائهم. إن النص المذكور، دليل على أن الأئمة كانوا يوصون أحد أبنائهم. وقد اعترف الكاتب بذلك، وإن غير العبارة. وذلك بعد أن عمل جاهداً لإخفاء هذه الحقيقة... وتلك إذن ظاهرة في مجمل استدلالات الكاتب.

إذن كل ما نقوله للكاتب، أنه إذا جرى الخلاف في زمن الأئمة بين الناس حول إمام بشخصه، فكيف لا يجري ذلك في زمن الغيبة وكتمان سر الإمام(عليه السلام)؟ لماذا لم نسمع بأئمة على غرار السابقين ادعوها أو التفَّ حولهم الناس على أنهم الأئمة الموصى بهم؟! إن هذا لعمري منطق مخالف لطبيعة الأشياء، وحينما أقول وأكرر بأن الكاتب ينطق بأفكار غريبة عن مدارك الإمامية، فليس في ذلك مبالغة. فحتى وإن ادعى الكاتب بأنه إمامي في الأصل، فقد كان من عامة الناس الذين ورثوا اعتقاداً دون أن يفهموا فلسفته.. إنه مجرد رد فعل عن معتقد غامض، وساذج عن الإمامة، وليس رد فعل علمي عن عقيدة مدركة بفكر ونظر!.

فلسفة الإمامة

لقد كان من المتعين علينا ونحن نرى ذلك الجهل العريض، والادعاء المزيف إزاء قضية الإمامة، أن نرسم صورة موجزة عن تلك الفلسفة التي أدى الجهل بها إلى الوقـــوع في مثل هذه الأحكام. هذه الفلسفة التي تختلف مراتبها ومستوياتها بحسب المقال والمقام.

إن فلسفة الإمامة وحقيقتها، مما لا تدركه العقول الواقعة في صقع الظلمة، ومما لا يدرك كله إلاّ لأولي الألباب ممن فتح الله قلوبهم للإيمان، وأدركوا جوهر هـــذه الحقـــيقة بعين الباطن أكثر مما ينظرون إليها بعين الظاهر. إن هذا الظاهر، الـــذي أعنى به الرؤية السطحية التي لا تأخذ في الحسبان كافة الجوانب والأبعاد لوظيفة الإمام، هي نفسها التي هونت من أمر الأنبياء في أعين كثير من الجاهلين بمقام النبوة. فإذا بهم ينظرون إلى النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) كمجرد ساعي بريد جاءهم بخبر السماء، وزود بالتدريب الكافي والعصمة المطلوبة لأن يبلغ هذا الخـــبر ليس إلاّ، وبعد ذلك يعود إلى حيث هو مجرد رجل لا حول له ولا قوة. ويغادر دون أن يكون له الحق في أن يوصي بالأمة ولا بمن يرعاها بعده. هو مجرد رئـــيس في دولة قطرية أتاه الموت على حين غفلة، ولا حق له في أن يعين بعده أحداً.

الـــرؤية الـــتي نظرت إلى الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) على أنه قد يخطيء، فيما يصيب بعض من الرعاع من الشعوب والأمم، هي ذاتها الرؤية التي عز عليها أن تدرك حقيقة الإمامة.

وقد كان الإنسان المسلم المعاصر أكثر تهيئاً لفهم حقيقة الإمامة، أو لا أقل

الشعور بأهميتها، بعد أن تبين له مستوى هذا المأزق الذي يعيشه، حيث لا يملك أن يخطـــو خطوة واحدة إلى الأمام بنصوص نطقت مرة واحدة، وبوجه واحد ثم انغلقـــت وتحجرت، وأصبحت مادة للتكرار من دون معنى. ونسي هؤلاء جميعاً، بـــأن الحاجـــة إلى الإمام ليس مجرد نافلة، بل هي ضرورة حياتية مجاورة للنص. فالـــنص لا يـــنطق عن كل حقائقه إلاّ بمعية إمام مدرك لتأويله، قادر على إيجاد المعـــنى المناســـب للوضـــع المناسب، وقادر على إخراج الوجه المناسب للمقام المناسب. وهذا عين ما نطق به الخبر المشهور: تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي أهل بيتي»..

ولكن الذي حدث بعد ذلك. هو أن الذين حملوا تلك الرؤية القاصرة عن الرســـول(صـــلى الله عليه وآله وسلم) رفضوا أن يمكنوه من الدواة والقرطاس، ليكتب لهم ما يؤكد به على هذه الحقيقة، بعد أن أدرك أن المؤامرة بدأت تطبخ لتنحية الإمامة، وإبدالها "بالملك". وكان الموقف الذي فرق بين القرآن والنبي أو القرآن والإمام، من خلال قولة القائل "حسبنا كتاب الله"!.

إن المتأمل لهذه العبارة، سوف يجدها مناقضة تماماً ــ بل مشحونة بتصميم معارض لإرادة النبي ــ لوصية الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تركت فيكم الثقلين.

إن الكلمة التي نطق بها بعضهم، أوجدت فصاماً خطيراً، بين النص والإمام أو بتعـــبير آخـــر بين النص والتأويل، كانت نتيجتها بارزة على مدى قرون من الـــزمن. ونحن نتساءل: لماذا بدأ الحديث عن الحيرة بعد وفاة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) ؟! والمفروض أن موت الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) هو ثلمة خطيرة لا يسدها إلا إمام. فواضح أن تنحية الإمامة كان هو سبب الحيرة. إن الحيرة التي يتحدث عنها الإمامية ويؤرخون لها بغياب الإمام الحجة(عج)، في الحقـــيقة هـــي فصل خطير من مسلسل من الحيرة، بدأ منذ "هرج" سقيفة بني

ساعدة. أعني أن تنحية الإمامة عن موقعها المناسب، وإخضاعها للحصار والإكراه والرقابة، هو مسلسل كامل من الحيرة.

إن دين الله إنما أنزل لكي يكون واضحاً. لأنه أساس إخراج الناس من الظلمات إلى النور. ولا شك أن الخلاف والتناقض الذي أرّق العقل المسلم، لا يصلح أداة لإخراج الناس من الظلمات إلى النور، إن فاقد الشيء لا يعطيه. والخروج إلى النور يتم بمنهج في وضح النور.

إذن، لقد حدث الفصام بين النص والتأويل، أو النص والإمام، ليفسح المجال أمام صيغة أخرى، وهي "النص والملك". وهذا معناه، أن النص سوف لا يكون عدلاً للإمام، بل عدلاً أو ربما ـــ وهذا ما حدث فعلاً ـــ تابعاً للملك.

وبدأ عصر التحريف. و لم يعد القرآن ينطق سوى بما شاءت له إرادة السلطان والخلفاء، الذين ابتغوا تأويله على غير وجهه الصحيح، فكانت الفتنة وكان الضلال المبين.

أعود، فأقول، بأن النص وحده لا يكفي في دنيا الجهل ومملكة الشعوب والأمم. ليس لأن النص لا يملك ديناميته وقدرته على أن يحقق ما تصبو إليه العقول من معارف. ولكن لأن وجود الإمام، هو وجود صمام أمان لكي لا يحرف القرآن عن موضعه.

إن الشعوب والأمم لا يمكنها أن تنهج نهجاً عقلانياً مئة بالمئة. ذلك لأن الغالب على البشر هو الذهول والغفلة والنسيان، والضعف والانقياد إلى دواعي اللاّوعي وترسبات الباطن المريض والنفس الأمارة بالسوء. وكل هذه يترجمها فعل الهوى بالعقول.

ألم يقل رب العالمين:

﴿إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾[1].

---

[1]- سورة الفرقان: (آية/٤٤).

ويقول: ﴿أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ﴾[1].

لقد تنحى الأئمة تحت سطوة الإكراه والحصار.. فتنحى معهم درس الحقيقة والتأويل الحقيقي للنصوص.. وحوصر معهم أتباعهم.. ولعله كان هناك حواريون للأئمة أوتوا معرفة بتأويل الكتاب. لكن ذلك لم يكن ليغني الناس عن الإمام. إن ابن مسعود أو ابن عباس وغيرهما من الذين تعلموا تأويل بعضه وأعلنوا تتلمذهم على علم أمير المؤمنين(عليه السلام) قد يملكون فهم كثير من الحقائق. لكنهم لا يقدرون على معرفة كل الحقائق وما كان وما سيكون. فحتى ابن عباس يؤكد كل ذلك. يؤكد أن علمه من علم علي(عليه السلام) هو بمثابة قطرة من يم عظيم.. وبأن من الآيات ما يفسره الزمان.

إن الأئمة هم عدل القرآن. وبما أنهم عرفوا أن هذا الكتاب فيه نبأ من قبلكم وخبر من بعدكم، وبأن فيه تبيان كل شيء. فإن الأئمة قالوا أموراً مرموزة فسرها الزمان. وهي لا تشكل معجزة بالمعنى المتعارف، بل هي حقيقة كاشفة عن مدى صلة الأئمة بالقرآن. فقد استطاعوا أن يقولوا أشياء من القرآن لم يفهمها أهل زمانهم.

إن مقام النبي أو الإمام(عليهم السلام) هو ترجمان مقامه العلمي والسلوكي.. فبقدر علم الشخص وسلوكه يكون مقامه. وبما أن الأئمة هم سادة الناس بعد رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) فهذا ناتج عن كونهم أرقى علماً وسلوكاً. وهو ما يفسر لنا عدم إمكان الاستغناء عن الأئمة، حتى ولو أدركنا بعض ما أدركه حواريوهم من طرائق لفهم النصوص وعلم الكتاب.

إذاً، لقد عم الجهل من جديد، ودخلت الأمة في دوامة الحرج. وطغت الظلمة وحارت العقول واستبد شيطان المفارقة بالمعرفة. وقد شجع الخلفاء على كل ما من شأنه أن يزيد في تجهيل الأمة.. لاحقوا القراء في كل مكان..

---

[1]- سورة العنكبوت: (آية/٦٣).

وحاصروا الأئمة وقتلوهم.. وحاربوا رواية الحديث.. واصطنعوا فقهاءهم وحاشيتهم.. ودعموهم بالقوة والمال والإعلام، وكل ذلك حدث.

وقد حاول الأئمة(عليهم السلام) أن يغيروا هذا الوضع بممارسة التعليم، لكن الخلفاء وتحديداً خلفاء بني العباس، الذين أدركوا خفايا ما يدور في كواليس الأئمة العلويين(عليهم السلام)، ضيقوا عليهم الخناق، ومنعوهم من التعليم، ونشروا عيونهم في كل مكان لإحصاء الأنفاس عليهم، لقد كان فعل التعليم والتنوير العدو الأول للخلفاء، لأن ذلك هو الطريق الحقيقي للارتقاء بالأمة إلى الحقيقة.

لقد كاد الإمام الصادق(عليه السلام) أن يضرب أصحابه على رؤوسهم ـــ كما يقول ـــ لكي يتعلموا ويتفقهوا في الدين. وهو القائل: تفقهوا في الدين ولا تكونوا أعراباً. ورب العزة يقول: ﴿الأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْراً وَنِفَاقاً﴾[1].

وهذا معناه، أن الأمة بعد الفصام الخطير بين النص والإمامة، ارتدت إلى مدارك الجهل، وبالتالي، أصبح حالها حال الأعراب.

أي أن الأمة أصبحت مهيأة لكي تكون أشد كفراً ونفاقاً. وكان ذلك هو رهان الخلفاء وطلاب السلطة، أي استثمار الأغلبية الجاهلة، وتسهيل تشكل طوابير النفاق والكفر من داخل الأمة.

لقد ساهم النفاق في تنحية الإمامة، وهيأ الظروف لخيار "الملك"، وهو الرهان الذي عبر عنه يزيد الطاغية:

لعبت هاشم بالملك فلا خبر جاء ولا وحي نزل

كان النفاق هو العامل الأساسي لمحاصرة الإمامة ومحاصرة الأئمة. ذلك بأن الأمر كان يتطلب سلطة واحدة. إما سلطة الأئمة(عليهم السلام) التي تمثل سلطة النبوة وقوتها، أو سلطة طوابير النفاق التي أصبحت تمثل القضية الأولى في الإسلام

---

[1]- سورة التوبة: (آية: ٩٧).

بعد فتح مكة.

لقد أصبح الإسلام مثلوماً بغياب الإمامة. فإذا كان موت العالم يمثل ثلمة في الإسلام ــ من حيث أن الأمر يتعلق بالعلم ــ فماذا سيكون الأمر، والإمامة كلها أصبحت في ظرف الحصار.

لقد قبلت الشعوب والأمم يومها ذلك النــزر القليل مما تبقى من الإسلام. وحــلّ في الــبلاد التي سميت مفتوحة، إسلام لم يقو على أن يقدم نفسه في ثوبه الحقيقي. وتحول الإسلام إلى صور مختلفة بعدد البلدان وثقافاتها.

وأصــبح الإسلام قابلاً لكي يتعايش مع الطواطم في أدغال أفريقيا، كما أصــبح قابلاً لكي يتناغم مع الجاهلية العربية مجدداً. فلم يحدث التحول المنشود؛ حيــث طــيلة قــوة الخلافة، ظل الرهان، البحث عن منافذ للخراج، وتنافس وتصــارع عــلى السلطة.. وباتت القوة التي يتحدثون عنها، هي قوة السلطان الباحث عن منابع الجزية والخراج.. وعن الكنوز ومخازن الذهب والفضة. وكل شيء كان قوياً إلاّ الإسلام، فقد كان يضعف ويبهت ويزداد اندراساً وتناقضاً.

ولا أحــد يستطيع القول، بأن ما أراده محمد بن عبد الله(ﷺ) بأمته، هو هــذا المســتوى. ولا أحد يشك في أن إسلاماً حقيقياً في أمة صغيرة، خير من اندفاع تتولاه قوى التحريف لهفاً على امتيازات الملك والسلطان!.

إن الأمصــار التي فتحت، لم تواجه فاتحاً يحمل صفة النبوة أو الإمامة. لقد فتحــت هذه البلدان تحت صولجان خلفاء يكرعون الخمور، ويلهون حتى الثمالة مع جواريهم وغلمانهم وقرودهم.. وكل ذلك كان يجري باسم الإسلام.

والحقــيقة أن ما عرفته هذه الشعوب، هو إسلام جواري البلاط الأموي والعباســي.. حيث اختلطت رسالة النور، بظلمة التحريف.. وحيث اقترن اسم الإسلام وتراث محمد بن عبد الله(صلى الله عليه وآله وسلم) بقصور بني أمية وبني العباس والليالي الحمراء والقيان والخمور والإرهاب و..و..

لقد حذت هذه الأمة حذو بني إسرائيل في تكذيب أنبيائها وتقتيلهم حين يقتضـــى الأمـــر الـــتخلص منهم. لابل إن أمر العرب لشديد. ألم يهموا بقتل نبـــيهم(صلى الله عليه وآله وسلم) ؟! ألم يقتلوا أئمتهم(عليهم السلام) الذين هم أفضل من أنبياء بني إسرائيل؟! لا بل لربما بنوا اسرائيل ــ على الأقل ــ احتفظوا ببعض من أنبيائهم. أما أئمة الإسلام، فإنه ما منهم إلاّ مقتول أو مسموم..

نعم، لقد قال رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) بأن علماء أمته أفضل من أنبياء بني إسرائيل. ولا شك أن بني إسرائيل الذين فضلهم الله على العالمين، لا يمكـــن أن يفضـــل علـــيهم أحـــد إلاّ من سلالة إبراهيم(عليه السلام) ألا وهم أهل البيـــت(علـــيهم السلام)، الذين طهرهم الله تطهيراً، وفضلهم على جميع خلقه. فعـــلماء الأمـــة هـــم الأئمة(عليهم السلام) وهم المعنيون بذلك، وشيعتهم هم أشباههم.

إن الملاحـــظ لسيناريو وفاة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) ، يكشف عـــن أنـــه لقـــي حـــتفه وهو في حالة صعبة للغاية، لقد أسلم روحه لله غاضباً مـــنـــزعجاً حزيناً.. لقد كان آخر ما قاله لغير أهل بيته: اخرجوا عني، لا ينبغي النـــزاع عندي.

تلـــك كانت آخر كلمة يسمعونها منه، بعد أن ارتفعت الأصوات عنده، وبعد أن سمع ممن حوله: أن الرسول يهجر، حسبنا كتاب الله!.

إنهـــا الكلمة التي تنطق بالكثير من المواقف، إنها تذكرنا بما كان يستنكره كفـــار قريش على بني هاشم، حيث استكثروا عليهم أن تكون منهم النبوة. فإذا كان الأمر كذلك، فماذا عساه أن يكون موقفهم تجاه الإمامة؟ ومن المحتم أن بني أمـــية لن يقبلوا ببقاء الإمامة عند بني هاشم. ولذلك اعتبروا ذلك قسمة ضيزى، بل إنها أشبه بمن يهجر. نعم، فالذي قال ذلك، استكثر أن تكون الإمامة من حق هذا البيت الذي رفعه الله.

أقول إن حقيقة الإمامة تكمن في نقطة واحدة. إن الله تعالى يقول في كتابه الكريم: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[1].. ولا أحد يملك أن يكشف عن كل ما في الكتاب، بل ولا أحد يستطيع أن يتحدث عن كل شيء من خلال القرآن.. ولا يملك ذلك إلا الإمام.. فهو الناطق عن القرآن، العالم بتأويله الراسخ في العـــلم، عدل القرآن والثقل الأصغر، ومن ادعى غير ذلك فليأتنا ببديل معلوم أو يرد التحدي في غياب الإمام.

إن غـــياب الإمـــام هـــو حقاً غيبوبة أمة، قتلت أئمتها، أو سمعت بذلك فرضـــيت بـــه. ومـــتى وجـــد في الأمة ذلك النصاب الكافي من جنود الإمام الحجة(عج) فلا مانع من الظهور.

---

[1]- سورة النحل: (آية/٨٩).

الفصل الثالث

شبهات حول الإمام الثاني عشر
محمد بن الحسن المهدي (عج)

- في نقدحقيقة الإمام المهدي (عج).
- الكاتب ومأزق التاريخ العام.
- الكاتب وبؤس التاريخ العام.
- وثاقة النواب الأربعة.
- شبهة الخط.
- خاتمة.

شبهات حول الإمام الثاني عشر
محمد بن الحسن المهدي (ع)

لا أعلم إن كان الإنسان يرضيه أن يدحض عقيدته بالظنون والاحتمالات.. وهل يعقل أن يستبدل الإنسان الظنون بعقيدته الراسخة بناءً على استدلالات سريعة متنطعة؟! اللهم إلاّ إذا لم يكن لتلك العقيدة معنى حقيقي في وجدان الشخص. وإنا لنتمنى لأخينا هذا أن يهديه الباريء إلى صوابه، ونرجو له حسن الخاتمة إن كان مجرد باحث اختلطت عليه الأمور.

لقد حاول الكاتب أن ينسف فكرة الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري(عليه السلام) من أساسها. وينسف تبعاً لذلك فكرة العددية أي " الاثنا عشر إماماً".

ولعل الكاتب أوقع نفسه في فخ جدل دوري لا مخرج منه. وبدا دورانه أشبه ما يكون بمن ظل يتساءل عمن هو الأسبق. الدجاجة ام البيضة؟! فالكاتب يبدو وكأنه ضاع في خضم التساؤل عمن هو الأسبق، العدد "اثنا عشر" أم الإمام المهدي(عليه السلام). فالكاتب كما يبدو لي لم يحسم هذا التساؤل، ولكنه أمسك هذه الدوامة من الوسط. فهو يوظفها من كل نواحيها. لأن الغاية عنده، تركيب نتائج آنية على ما يستحدثه من مقدمات ذات مضمون متهافت.

يقول: «ولو ألقينا نظرة فاحصة على تاريخ الشيعة في القرنين الثاني والثالث، وتعاطفهم وتجاوبهم مع الثورات المختلفة التي كان يقودها الأئمة من أهل البيت، كثورة الإمام زيد وابنه يحيى وابنه عيسى، وثورة محمد بن عبد الله (ذي النفس الزكية)، وأخيه إبراهيم، وثورة الحسين شهيد فخ وثورة محمد بن

القاســم وغيرهــم، لوجدنا أن عامة الشيعة وجماهيرهم كانت تلتفّ حول أهل البيــت ولكن من دون تحديد الإمامة في سلسلة معينة، أو الإيمان بالنص من الله عــلى واحــد منهم، فضلاً عن تسلسلها في أبناء الحسن أو الحسين، أو بشكل عمــودي وراثي إلى يوم القيامة، ولوجدنا الشيعة بصورة عامة بعيدين عن نظرية الإمامــة الإلهــية التي كان يقول بها بعض المتكلمين سرّاً ويلصقونها بأهل البيت الذين كانوا يتبرأون منها في الحقيقة وفي الظاهر»[١].

ولا أدري، بــأي منطق يعالج الكاتب هذا الموضوع. فلو أن الظروف هي من قادهم إلى اختلاق فكرة العدد "اثنا عشر"، ولو افترضنا صحة ادعاء الكاتب أن الإمــام العســكري(عليه السلام) لم يولد له ولد.. لماذا يورط الإمامية أنفسهم في اختلاق ولد وهمي، ولكان أهون عليهم أن يحصروها في الإمام العسكري(عليه السلام) الحادي عشر. مع أن الكاتب يتوهم حينما يخلط بين غياب الإمام وعدم وجوده مطلقــاً. نعم، الإمامة مستمرة إلى يوم القيامة، وغياب الإمام هو مصداق كبير على تلك الاستمرارية.

لقد ذكرت سابقاً أن الكاتب أمسك بتلك الدوامة التساؤلية من الوسط، لغــرض توظــيفها توظــيفاً سفسطائياً، لا يتقيد بمقدمات ولا يراعي مبدأ عدم التناقض. فهو في النص الأول، يتهم الإمامية بأنهم اختلقوا فكرة العدد، وإلاّ فإن الإمامــة كانت في الجيل الأول مسألة مفتوحة لا تنحصر في شخص أو في زمن. وقــد لجــأوا إلى تلــك الفرية، لأنهم قوبلوا بالطريق المسدود، أعني وفاة الإمام العســكري(عليه السلام) دون أن يشير إلى ابن معين؟! كان هذا هو ادعاء الكاتب من دون الاســتناد إلى أي دليل. لكن انظروا معي مرة أخرى إلى النص الذي يليه، حيــث يدعــي أن لجوء الإمامية إلى اختراع فكرة العدد راجع إلى محاولة للتقيد بــبعض الأحاديــث الــتي تتحدث عن عدد الأئمة الاثني عشر. يقول: «وقد

---

[١] - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٠٩).

استعانت النظرية الاثنا عشرية بأحاديث سنية ذكرها البخاري ومسلم حول حدوث الهرج والمرج بعد الخليفة أو الأمير الثاني عشر. ولكي ينسجم عدد الأئمة السابقين مع هذه الروايات، فقد لجأ الاثنا عشريون إلى حذف اسم الإمام زيد، والإمام عبد الله الأفطح والإمام أحمد بن موسى، الذين قال بإمامتهم كثير من الشيعة الإمامية الفطحية في السابق، كما رفضوا الاعتراف بإمامة جعفر بن علي الهادي، وأضافوا اسم الإمام محمد بن الحسن العسكري، ونظّموا قائمة جديدة بأسماء تسعة من أولاد الحسين واحداً بعد واحد، وقالوا بأن هؤلاء الأئمة قد نص عليهم الرسول وأعلن أسماءهم من قبل، وجاءوا على ذلك بعشرات الأحاديث التي نسبوها إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة السابقين»[1].

على أن الكاتب ينسب مواقف إلى الإمامية من دون أي دليل. ذلك لأن ذكرهم لأخبار سنية بهذا الخصوص، ليس استعانة على معتقدهم هم، و لم تكن هي الحافز لفكرة العدد، بل هم استعانوا بذلك في مواقع المناظرة مع الطرف الآخر إلزاماً له بما ورد في الصحيح من متونه الأخبارية.

ويضيف الكاتب، بأن أصل القول بالاثني عشرية، هو كتاب سليم بن قيس الهلالي: يقول: «وكان أصل هذه النظرية كما يقول المؤرخ الشيعي المسعودي في التنبيه والإشراف، هو كتاب سليم بن قيس الهلالي، الذي ظهر في القرن الرابع الهجري لمؤلف يقال إنه من أصحاب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام) وفيه أحاديث تنسب إلى رسول الله والأئمة من أهل البيت، تشير إلى تحديد أسماء الأئمة الاثني عشر»[2].

وقد نسب الكاتب هذا القول إلى المسعودي في التنبيه والإشراف. وفعلاً جاء قول هذا الأخير: «والقطعية بالإمامة الاثنا عشرية فهم الذين أصلهم في

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١١١).

[2]- المصدر السابق (ص١١٢).

حصر العدد ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه، الذي رواه عنه أبان بن أبي عياش أن النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) قال لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام): « أنت واثنا عشر من ولدك أئمة الحق» و لم يرو هذا الخبر غير سليم بن قيس»[1].

والملاحظ أن كلام المسعودي لا وجود فيه لأي خدش أو إيحاء به، بخصوص هذا الخبر، بل اقتصر على قوله: «و لم يرو هذا الخبر غير سليم..». وكونه خبر الآحاد لا يعني أنه باطل. مع العلم أن كل الروايات التي خبرنا عنها الكاتب وحشرها في النيل من الإمامية، لا تتجاوز بطبيعتها أخبار الآحاد.

ويؤكد ذلك أن المسعودي الذي يعتمده الكاتب هنا، هو نفسه يقر بإمامة الإثني عشر، وله في ذلك كتاب منفرد، (إثبات الوصية).

أعود فأقول، لعل تنطع الكاتب في إصدار الأحكام، هو ما جعله ينظر إلى مقالة المسعودي على أنها داحضة للقول بفكرة العدد. وهذا ما يؤكد أن الكاتب وهو يبحث، مسكون بهاجس النقض على الإمامية بكل الطرق والوسائل مما يرفع عنه صفة البحث الموضوعي.

أقول إن وصف المسعودي لخبر سليم بن قيس هذا بالآحاد، يقتصر على عين الخبر، لكننا نجد ما يصححه ويجبره، من طرق أخرى.

وبعد أن تحدث الكاتب عن مشكلة العدد التي اعتبرها إحدى التحديات التي واجهت الإمامية، يعود ليتحدث مرة أخرى عن تحد آخر، ألا وهو مسألة "الطفولة" ويعني بذلك أن الإمامية اضطروا إلى إضفاء الإمامة على أئمة توفي آباؤهم وهم لما يبلغوا الحلم يقول: «ووجد مشايخ النظرية الاثني عشرية أنفسهم وجهاً لوجه أمام القرآن الكريم الذي يوصي بالحجر على الأطفال، حتى بلوغهم

---

[1]- التنبيه والإشراف، ص١٩٨ ــ ١٩٩/ دار الصاوي للطبع والنشر والتأليف شارع درب الجماميز ١٠٣ بالقرب من باب الخلق / القاهرة.

سن الرشد، حيث يقول: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾[1]، فقاموا بالخروج من هذا المأزق باستثناء الأئمة من عموم الآية.

وقد قال الشيخ المفيد: «إن قال قائل: كيف يصحّ لكم، معشر الإمامية، القول بإمامة الاثني عشر.. وأنتم تعلمون أنّ فيهم من خلفه أبوه وهو صبي صغير لم يبلغ الحلم، ولا قارب بلوغه، كأبي جعفر محمد بن علي بن موسى، وقد توفي أبوه وله من العمر عند وفاته سبع سنين، وكقائمكم الذي تدعونه وسنه عند وفاة أبيه عند المكثرين خمس سنين.

وقد علمنا بالعادات التي لم تنتقض في زمان من الأزمنة أن من كان له من السنين ما ذكرناه لم يكن من بالغي الحلم ولا مقاربيه، والله تعالى يقول: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾.

وإذا كان الله تعالى قد أوجب الحجر على هذين النفسين في أموالهما لإيجابه ذلك في جملة الأيتام، بطل أن يكونا إمامين، لأن الإمام هو الوالي على الخلق في جميع أمر الدين والدنيا.

وليس يصح أن يكون الوالي على أموال الله تعالى كلها من الصدقات والأخماس، والمأمون على الشريعة والأحكام وإمام الفقهاء والقضاة والحكام، والحاجر على كثير من ذوي الألباب في ضروب من الأعمال، من لا ولاية له على درهم واحد من مال نفسه، ولا يؤمن على النظر لنفسه، ومن هو محجور عليه لصغر سنه، ونقصان عقله، لتناقض ذلك واستحالته، وهذا دليل على بطلان مذاهب الإمامية خاصة.

فالجواب.. أن الله سبحانه وتعالى قد قطع العذر في كمال من أوجب له الإمامة، ودل على عصمة من نصبه للرياسة. وقد وضح بالبرهان القياسي،

---

[1] - سورة النساء: (آية/ ٦).

والدليل السمعي، إمامة هذين الإمامين، فأوجب ذلك خروجهما من جملة الأيتام الذين توجه نحوهم الكلام»[1].

وعلى الرغم من أن الكاتب قدم كثيراً من أقوال هؤلاء المشايخ واستعرض بعضاً من أدلتهم في نفي عموم آية الحجر على الأئمة، إلا أنه يُصر من دون سند قوي على فكرة شمول العموم لهم.

فالكاتب الذي أصر على أن لا وجود لإمام معين من قبل الله معصوم مؤيد ـــ كـــل هذا لا يدخل في دائرة اعتقادات الكاتب ـــ فحتماً سوف لا يرى لهم أي اســـتثناء في آيـــة الحجر. وبالتالي فإن كلامه أشبه ما يكون بالسالبة بانتفاء الموضوع، لأنه لا وجود أصلا عنده لإمامة معينة.

ولذلـــك يمكنـــنا القول، أن دحض حجة الكاتب في أصل الإمامة، كافٍ ليجعل كل بنائه ينهار رأساً، لكننا أحببنا المضي معه في باقي مهاتراته، للمزيد من الاستطراد.

فالكاتـــب من خلال النص السابق ـــ وحتماً نحن نتحدث في ضوء إمامة معينة ـــ جاهل بالعقيدة والشريعة. فالاستثناء هنا تفرضه طبيعة الإمام الاستثنائية ذاتها. فهو متميز بصفة خاصة هي علّة اختياره إماماً. وهي تماماً كما حدث لنبي الله يحيى لما قال عنه تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[2].

فالآيـــة تتحدث عن الرشد. والأئمة ثبت رشدهم في صباهم، وتلك هي إحدى أكبر المعجزات التي زودهم بها الباريء تعالى. وآية ذلك أن آباءهم أوصوا لهـــم بالإمامـــة وهم في طور الصبى. ومنهم من تحدى فقهاء كباراً وأجاب على مسائل جمة في حضرة كبار العلماء يومئذ!.

يقـــول الكاتـــب عرضاً وتعقيباً على قول المفيد: «وحاول المفيد أن ينفي

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١١٣).

[2]- سورة مريم: (آية/١٢).

حجـــية العمـــوم وحجية عموم آية الحجر، حتى يسلم من الاتهام.. فابتكر بحثاً أصـــولياً جديـــداً.. وقال: «إن الخصوص قد يقع في القول ولا يصحّ وقوعه في عمـــوم العقل.. والعقل موجب لعموم الأئمة بالكمال والعصمة. فإذا دلّ الدليل على إمامة هذين النفسين وجب خصوص الآية فيمن عداهما بلا ارتياب. مع أن العمـــوم لا صيغة له عندنا فيجب استيعاب الجنس بنفس اللفظ، وإنما يجب ذلك بدليل يقترن إليه، فمتى تعرّى عن الدليل وجب الوقف فيه.. ولا دليل على عموم هذه الآية»[1].

وكلام المفيد فيه توضيح كاف لمن التزم النتيجة المنطقية المترتبة على مقدمة القول بالإمامة. وليس ذلك تخصيصاً بالظن، طالما أن الحجر يقوم على علة افتقاد العمـــوم للرشد والعقل، في حين لا مجال لتطبيق هذا العموم على من انتفت في حقه تلك العلة.

فالإصـــرار على العموم من جهة الكاتب ظنّي، خلافاً لما يتوقع، مع ظهور مناط الاستثناء، الذي هو المناط نفسه لمن آتاه الله الحكم صبياً.

فالكاتـــب إذن جـــاهل تماماً بحقيقة الإمامة، إذ أن موضوعها في حد ذاته موضـــوع استثنائي، وضعف كثير من الروايات كما يدعي الكاتب، هو ضعف حكم به الخصوم وهي صحيحة عند الأتباع، ومجبورة بالكفاءة والمعجزة التي زُوّد بها الصبي!.

لكـــن الكاتب يحاول أن يغطي على تلك الحقيقة، فيقول: «ومع أن الأدلة الفلســـفية الظنية، أو أخبار الآحاد المتضاربة والضعيفة، لا تستطيع إلغاء العموم الـــوارد في القرآن الكريم وتخصيصه، ولا تقييد المطلق، فإن الواقع التاريخي ينفي وجـــود حالة خاصة للأئمة وهم أطفال صغار، ويذكر التاريخ الشيعي أن الإمام الجـــواد، مثلاً قد أوصى بابنه علي الهادي إلى عبد الله بن المساور، وجعله قائماً

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١١٣ـــ١١).

عـــلى تركته من الضياع والأموال والنفقات والرقيق وغير ذلك إلى أن يبلغ علي بـــن محمـــد، وقد كتب الوصية وشهد بها أحمد بن خالد، وذلك في يوم الأحد لثلاث خلون من ذي الحجة سنة عشرين ومائتين. ولكن المفيد يتحمس للجدال النظري بشدة، بعد مضى أكثر من مائة سنة على نشوبه...»[1].

ألم يتســاءل الكاتب ــ إن كان قد صدر فعلاً مثل هذا الفعل عن الأئمة ــ، أن التســليم باســتثناء الأئمة وإن صغروا، خاص بالإمامية. أليس الذين في يدهم السلطة يومها، لا يسلمون بذلك. وعليه، أليس من المعقول، أن تكون تلك الوصــية إجراءاً من قبل الإمام لحفظ مال ابنه وليس إقراراً بجريان حكم الحجر عليه؟ إن ما فعله الإمام هو إجراء ظاهري، لأن السلطة المتربصة به ستجد مبرراً لمصادرة أمواله بحجة عموم حكم الحجر؛ فتأمل!.

والكاتــب يحــاول أن يســقط عبارات على أدلة الإمامية. هي في الواقع عبارات تنطبق على أسلوبه. فكل ما تحدث به الكاتب هو مجرد أدلة ظنية، استند فــيها الكاتــب عــلى عبارات وإنشائيات على وزن: أحتمل، أظن، ربما، وقد يكـــون.. وكل الأخبار التي حشدها في دحض ما قالته الإمامية، هو عبارة عن أخبار آحاد بل أكثر من ذلك، فهي متضاربة ضعيفة. لكننا نريد أن نتوقف عند قوله: «الواقع التاريخي ينفي وجود حالة خاصة للأئمة وهم أطفال صغار»!.

والكاتب الذي ينتهج ما شاء له هواه، لا يتعرض لذلك الموقف الذي مثله الإمـــام الهادي(عليه السلام) وهو يومها صبي، حيث أجاب على كم هائل من الأسئلة في حضرة كبار الفقهاء، بشكل معجز!.

لقـــد أثبتـــت الوقـــائع التاريخـــية أن للأئمة في طفولتهم حالات خاصة واســـتثنائية. ألم يحـــص التاريخ لأمير المؤمنين مواقف له في طفولته، مشرفة؟ ألم يكرم الله وجهه عن عباده الأوثان وقد سجد لها فلول العرب؟ ولم يحص التاريخ

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١١٤).

لـــه وهـــو طفل أي هفوة من تلك الهفوات التي وقع فيها الكبار بله الصغار! ألم يشـــرفه الباريء تعالى بقوله: ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾[1] وقد وقف وهو صغير، موقفاً لم يقفه صناديد العرب المتأسلمين يومئذ!

ألم يحص التاريخ للإمامين الحسن والحسين(عليهم السلام) من تلك المواقف مـــا جعل جدهم رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) يقول أنهما «سيدا شباب أهل الجنة»! وهل الجنة تدرك بالتمني لولا وجود حالات خاصة واستثنائية، وقد قـــال في حقهما المصطفى(صلى الله عليه وآله وسلم): «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا»!.

وهكذا باقي الأئمة. ولولا ظروف الحصار والتعتيم لعرفنا عنهم أكثر. لكن يكفـــي أن الـــتاريخ لم يحص لأحدهم هفوة من هفوات الطفولة. فذلك كافٍ للحديث عن حالاتهم الخاصة!.

---

[1]- سورة البقرة: (آية/٢٠٧).

في نقد حقيقة الإمام المهدي(ع)

لقد كفانا الكاتب عناء الحديث عن حقيقة الإمام المهدي(عليه السلام) ذلك لأنه حصر خلافه مع الإمامية في أن الإمام المهدي هو نفسه محمد بن الحسن العسكري(عليه السلام).

وطبيعي أن لا يقع الكاتب في مأزق نفي هذه الحقيقة التي اعترف بها كافة المدارس الإسلامية، بل كافة الأديان السماوية.

وقد حرص الكاتب عبر عشرات الصفحات على أن يثبت بأن لا وجود لابن معين للحسن العسكري(عليه السلام) فما لم نثبته، لا داعي لكي نتحدث عن أنه هو عينه محمد بن الحسن(عج).

وواضح أن الكاتب هنا لم يجترح شكلاً جديداً للمناقضة. فقد أخذ هذه الفرية من الخصوم وأكدها وأسندها بمزيد من القول والإستطراد.

ونحن دائماً نتساءل: ما هو السر في أن يورط الإمامية أنفسهم في هذا العدد؟ فكان أهون عليهم أن يحصروها في الإمام الحادي عشر ويريحوا أنفسهم.. بل ما الذي يمنعهم لو اختلقوا استثناءاً جديداً في مسار الإمامة، وقالوا إنها ـــ أي الإمامة ـــ متعينة في أخ للإمام الحسن العسكري(عليه السلام) كان معاصراً له؟! وهل من عجيب الصدف أن تنشأ ملابسات الاختفاء والغيبة في شخص الإمام الثاني عشر.. مع وجود هذا الكم من الأخبار الحاكية عن عددهم؟!

لقد نفى الكاتب أن يكون هناك نصّ حقيقي واضح في شخص محمد بن الحسن العسكري(عليه السلام)، وادعى بأن الإمامية اعتمدوا الدليل العقلي وليس لديهم أي مدرك روائي على ذلك؟!.

وللعاقل أن يقول: لا دخان بلا نار!.

علينا إذن أن ننطلق من البديهيتين التاليتين:

١ / فكرة الإمام المهدي، هي فكرة ثابتة بإجماع الرواة.

٢ / انطباقها على شخص محمد بن الحسن(عج) هو محل اختلاف!.

وطبيعي أن يقع الاختلاف هنا في شخص الإمام محمد بن الحسن(عج) بين الفرقاء، فإذا كان خصوم الإمامية، قد خالفوا الإمامية في أصح الروايات وأظهرها في تعيين الإمامة ــ أقصد حديث الغدير ــ فكيف تريدهم أن يتفقوا معك في أن أخبار الإمام المهدي(عليه السلام) تنطبق فعلاً على شخص محمد بن الحسن(عليه السلام)؟ إننا نطلب إذن بذلك أمراً مستحيلاً!.

والواقع أن واحداً من أكبر أعلام التجديف ضد الإمامية، اعترف بهذه الحقيقة، وتحدث عن أن الإمام المنتظر هي صفة لمحمد بن الحسن(عج)، أعني بذلك ابن حجر الهيثمي في صواعقه المحرقة، وإن حاول أن يضنّ بذلك عن مدّعى من أسماهم بالرافضة؛ يقول: «أبي القاسم محمد الحجة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله فيها الحكمة ويسمى القائم المنتظر قيل: لأنه ستر بالمدينة وغاب فلم يعرف أين ذهب»[1].

لم يشر الكاتب إلى هذه الحقيقة، و لم يحدثنا إن كان الحديث عن اختفاء الإمام محمد بن الحسن(عليه السلام) المنتظر هو مما استساغه كثير من الأعلام. ولو كانت هذه الشوشرة التي أحدثها الكاتب قوية لاعتمدها أخباريون وخصوم للإمامية من طراز ابن حجر الهيثمي!.

لقد عمد الكاتب إلى تعرية الإمامية من كل العناصر الأساسية التي أقاموا عليها احتجاجهم ضد الناكرين للإمامة والغيبة. وهو يفعل ذلك حتى يتركهم وجهاً لوجه أمام التاريخ العام الذي اعتمده من دون إعمال أدنى جهد في التحقق

---

[1]- الصواعق المحرقة؛ ص٢٠٨ ط٢ / ١٣٨٥ ــ ١٩٦٥/ مكتبة القاهرة.

من صحة كل ذلك الركام من الأخبار.

لقـــد رمى الروايات والأخبار الصريحة. وبجرة قلم اتهمها بالغلو والضعف وما إليها من عبارات امتلأت بها اسطوانة الخصوم.

الكاتب ومأزق التاريخ العام:

وقـــد حاول أن يضع تاريخ الإمامية تحت مجهر التاريخ العام، بكل حمولته المتناقضة. نعم، لقد اعتمد بعض التواريخ الشيعية، ولكنها شيعية من ناحية الإيمان الشخصي لمؤرخيها. وذلك دليل كافٍ على أنهم لم يكتبوا تاريخاً مفصلاً ودقيقاً، بـــل ذهبوا مذهب العامة، وإن حاولوا بين الفينة والأخرى أن يخففوا من بعض الوقـــائع التحريفية أو يعرضوا بعضاً من الأحداث التي عادة ما يتجاوزها التاريخ العـــام.. ولكنهم لم يفعلوا كل ذلك، تماشياً مع متطلبات الوضع التاريخي الذي عاشـــوا خلاله وتبوأوا مكانة مقبولة لدى الرأي العام. وقد كان مذهب القمي والـــنوبختي والمسعودي وغيرهم لا يشذ عما هو متوفر في كتابات مدوني الأخبار ومختلقي الملل والنحل في عصرهم.

ولذلك يقول الكاتب: «ويقول المؤرخان الشيعيان الأولان المعاصران لتلك الفترة، النوبختي والأشعري القمي، إن وفاة الإمام الحسن العسكري من دون ولد ظاهـــر تســـتمر الإمامـــة فـــيه، أدت إلى تراجع بعض الشيعة عن القول بإمامة العسكري نفسه»[1].

وإذا كان الإمامية بدافع الروح العلمية، دونوا كل المواقف الواقعية يومئذ، وأوردوا كـــل الاتجاهـــات بدافع الكتابة الجامعة الموضوعية، فلا يعني ذلك أن أصحابها قدموا بذلك دليلاً على عدم وجود ابن للإمام العسكري(عليه السلام)، وإلا لما

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٢٣).

كانوا إماميين كما هو المشهور. مع أن النص السابق يتحدث عن وفاة الإمام من دون ولد ظاهر، أي أن الأمر يتعلق بولد أحيطت ولادته بسياج أ مني محكم.

ولا أدري كـيف يصدق الكاتب أن يعمد المؤرخ الإمامي إلى نفي وجود ولد للإمام العسكري(عليه السلام) في حين يلجأ العامة والخصوم أحياناً إلى تثبيت ذلك الخبر، كما هو الحال بالنسبة لابن حجر الهيثمي، وابن خلكان.

ويعقـب الكاتـب بعد ذلك بقوله: «وكان السبب في تراجع هؤلاء عن القـول بإمامة العسكري هو إيمانهم بقانون الوراثة العمودية، وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخ أو ابن أخ أو عم أو ابن عم»[1].

وقـد أورد الكاتـب نفسه حشواً من الأخبار كلها تؤكد أن المتراجعين وغيرهـم كانوا يرجعون إلى جعفر أو محمد وهما أخوان للإمام العسكري(عليه السلام) فأولى بهم، لو كان سبب تراجعهم إيمانهم بقانون الوراثة العمودية ألا يعودوا إلى الأخ أو العم.

ثم إن مثل هذا الخلاف حدث على طول الخط، فهناك ـــ من دون غيبة ـــ من كان يدعي الإمامة في حضرة الإمام المتعين، ويجد له من الأتباع الكثير.

ولا شـك أن الـلجوء إلى تضخيم الحالة الفرقية والمذهبية لا ينهض دليلاً قاطعـاً عـلى تطوح أمر الإمامة أو الغيبة. فالحالة الفرقية امتدت حتى إلى قضايا التوحـيد، وكانـت لها أسباب كثيرة، هي نفسها الأسباب التي أدت إلى ظهور الفرقية في كل المذاهب والتيارات الإسلامية.

إن الكاتـب يصر على أن لا يفسر ذلك الخلاف الذي حدث في صفوف الشـيعة وأدى ببعضـهم إلى التـيه من دون دليل، في ضوء الملابسات التاريخية الاستثنائية.

وإن كـتمان ولادة الإمام(عج)، وإحاطته بحزام من السرية، في لحظة جنّ

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٢٤).

فـــيها جنون السلطة في أن تضع يدها على المولود الخطير. بل إنها سعت بجهدها لكي تدعم ادعاء جعفر الإمامة للظفر بالإرث.

ونحن نعتقد أن ادعاء جعفر لها ووُجه بمناقضة قاسية. إذْ لم يستطع أن يقنع أهـــالي قم باتباعه، خصوصاً وأنه يفتقر إلى خصائص ومواصفات كثيرة لا يمكن وجودها في غير الإمام.

ومـــن هنا نتساءل، لماذا لجأ البعض إلى أخيه الآخر، رغم أنه كان قد توفي في زمن أبيه الهادي(عليه السلام) يقول الكاتب: «وذهب قسم من هؤلاء المتراجعين عن القول بإمامة الحسن العسكري لعدم وجود ولد له، إلى القول بإمامة أخيه محمد، الـــذي كان قد توفي قبل سبع سنوات في حياة أبيه الهادي، فأنكروا وفاة محمد وقـــالوا إن أباه قد أشار إليه ونصبه إماماً، ونص على اسمه وعينه، وهذا ما يتّفق عليه الجميع، ولا يجوز أن يشير الإمام بالوصيّة والإمامة إلى غير إمام.. إذاً فإنه لم يمـــت في الحقيقة، كما هو الظاهر، بل إن أباه قد أخفاه تقيّةً كما أخفى الإمامُ الصـــادقُ ابنه إسماعيل، حسب قول الإسماعيلية، وأنه المهديّ المنتظر. وقد عرفت هذه الفرقة بالمحمديّة»[1].

ونحـــن نتساءل: لماذا لم يلجأ هؤلاء مثلما فعل الآخرون، إلى جعفر الذي كـــان عـــلى قـــيد الحـــياة، طالما أنهم قبلوا بتفويت الإمامة عن الإمام الحسن العســـكري(عليه السلام) ! ولمـــاذا حدث هذا التراجع بعد أن كانوا آمنوا طيلة هذه الســـنين بإمامة العسكري(عليه السلام)؟! إن لجوء أولئك إلى محمد بن الهادي المتوفى، دليل قاطع على أنهم لم يروا مؤهلات الإمامة في أخيه جعفر وإن كان قد ادعاها وأصرّ عليها. وهو ما يؤكد صدق ما نسب إليه من فساد وانحراف لا يجوز على الأئمة.

ويدعـــم الكاتب قوله السابق: «وكانت هذه الفرقة تتخذ موقفاً عنيفاً من

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٢٥).

الإمام الحسن العسكري وتكفّر كل من يقول بإمامته وتغلو في جعفر وتدعي أنه القائم. وقد عرفت هذه الفرقة المتطرفة باسم النفيسية»[1].

وهـــذا كما هو بيّن، لا يخدش أبداً في إمامة الحسن العسكري(عليه السلام) فقد حدث مثل ذلك في حق علي بن أبي طالب(عليه السلام). حيث كفّره الخوارج بعد أن كـــانوا شـــيعة له. فـــإذا كان وضع الفتنة يوم صفين قد تمكن من هذه العقول الضـــعيفة، في زمـــن هو أهون فتنة من زمن الأئمة اللاحقين، فكيف لا يحتمل الإنسان سماع فرق كاملة تتجه هنا وهناك.. وتُكفّر الإمام وتتراجع عنه.

إن قصة التراجع والتنكر للأئمة وادعاء الإمامة، هو أمر طبيعي جداً، فهناك من تراجع عن الاعتقاد بالنبوة وهناك من تنكر لها. بل وهناك من ادعاها..

وإذا وجـــد من بين أولئك من أنكر وفاة الإمام الحسن العسكري(عليه السلام) تحـــت وقـــع الصدمة، فإن مثل ذلك صدر عن الخليفة الثاني يوم وفاة الرسول الأعظم(صلى الله عليه وآله وسلم) فأنكر وفاته وتوعد بالقتل من يقول بذلك!.

لكـــن الكاتـــب مصـــر على هذا التحشيد. لأنه يريد به الشوشرة على القارىء، والضغط على نفسيته لزرع الشك حول موضوع الإمامة والغيبة!.

لقـــد اعـــتمد الكاتـــب أســـلوب الضغط على نفسية القارىء بالمراكمة والتحشيد للأخبار والمقالات التي تنتمي إلى التاريخ العام. وبما أن الإمامية كانوا قد وفقوا لدعم اعتقادهم بالإمام الحجة(عج) بأدلة عقلية متناسقة، عمد الكاتب إلى التشـــكيك فـــيها. وكعادته فهو لا يناقش الاستدلال وإنما يلجأ إلى أصحابه فيـــتهمهم ـــ من دون أي دليل ـــ بالقصور عن الاستدلال على أساس النص. وينســـى أن مـــا يتعلق بالدليل العقلي هو مما أقامه المتكلمون دعماً لما لديهم من أخبار اعتاد الخصوم أن يشككوا في صحتها.

إن الدليل العقلي لا يقوم على الفراغ كما يحاول الكاتب هنا أن يثبت، بل

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٢٥).

هــو دليل يقوم على أدلة نقلية ونصوص. والغريب أن الكاتب سرعان ما ينسى إصــراره هــذا فيقول بعد قليل: «ولا بد من القول هنا أن الدليل العقلي على وجــود الإمام محمّد بن الحسن العسكريّ ليس دليلاً عقلياً محضاً، بحيث يستطيع أيُّ عــاقل مجــرّد أن يتوصّــل إليه تلقائياً، وإنّما هو يعتمد على مقدّمات نقلية عديــدة. وقــد قال الشيخ الصدوق في إكمال الدين: «إن القول بغيبة صاحب الــزمان مــبنيّ عــلى القول بإمامة آبائه... وإنّ هذا باب شرعيّ، وليس بعقليّ محض».

ولذلــك فقــد قام المتكلمون الشيعة، بمناقشة كل فقرات الدليل العقلي كالعصمة وغيرها من نقاط الخلاف، التي كانت بينهم وبين عامة المسلمين وسائر الفــرق الشــيعية، وبــالأخص الزيدية والواقفية، الذين كانوا يؤمنون بنظريات مهدويــة أخــرى، والذين كانوا من أشد خصوم الشيعة الاثني عشرية في عصر الحيرة»[1].

إذن، واضح تماماً أن الكاتب ينهج أسلوباً سفسطائياً فجّاً. يستند إلى القول ونقيضــه. وقــد تــبين أن الحكماء من المسلمين اعتبروا من لا يرى صلة بين المقدمات ونتائجها، عديم الحياء، وبأن من أصر عناداً على الإقرار بالتناقض، عليه أن يخضــع لــلحرق والضــرب حــتى يفرق بين الحرق واللاّ حرق والضرب واللاضرب..

وقــد كان من مقتضى منهجهم، أن يقيموا دليل الغيبة ووجود ابن للإمام العسكري(عليه السلام) على أساس جملة من الحقائق، سبق وأن أثبتوها واستدلوا على ثبوتها.

لكن الكاتب يحاول أن يبتر الاستدلال ويناقشه من الوسط. وهذا ما جرى بخصوص عدد من النصوص المنسوبة لأعلام من الإمامية.

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٣٥).

يقـــول الكاتب: «ونفى السيّد المرتضى الحاجة إلى مشاهدة الإمام للإيمان بـــه، بعـــد إمكانية التعرّف عليه بالاستدلال العقليّ، وردّ في كتاب الشافي على القاضـــي المعـــتزليّ، عبد الجبّار الهمدانّي، الذي نفى في المغني وجود الإمام الثاني عشـــر وقال: «إن قول الشيعة بالعصمة أدّاهم إلى إثبات أشخاص لا أصل لهم، وإنّهـــم أثبتوا في هذا الزمان إماماً مختصّاً بنسب واسم من غير أن يعرف منه عين أو أثـــر». وقال المرتضى في الشافي: "إن قوله هذا مبني على مجرد دعوى ومحض الافـــتراء، وقد دللنا على أن الإمامة واجبة في كل زمان بما لا حيلة فيه ولا قدرة على دفعه»[١].

ولا شـــك أن استشهاد الكاتب هنا أتى فجّاً غامضاً. إذ لا يفهم من قول السـيد المرتضـــى ما ادعاه الكاتب. إنما كان مراده أن ثمة مقدمات عقلية سبق وأثبـــتها في مناقشته للقاضي المعتزلي. مع أن السيد المرتضى أقر بوجود أدلة غير ذلك.

ويتجاهل الكاتب، كون الإمامية كغيرهم من المذاهب الإسلامية اعتمدوا كـــل الطـــرق الاستدلالية المشروعة. ولم يكن لجوؤهم إلى دليل العقل أو دليل المعجـــزة أو غيرهمـــا مـــن الأدلة سوى استكمالاً لحلقات النقاش مع الأطراف الأخرى.

ومـــن تلـــك الأدلة التي يشير إليها الكاتب، دليل التقية والخوف. حيث يقـــول: «وهذه أقوى نظرية في تفسير سبب الغيبة، وقد روى الكليني في الكافي والصـــدّوق في إكمال الدين مجموعة روايات عن الإمام الصادق(عليه السلام) تشير إلى أن سبب الغيبة هو الخوف على الحياة والتقية»[٢].

ومـــا كان على الكاتب أن يثير النقاش حول هذا الموضوع، لأن أسباب

---

[١]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٣٢ـــ ١٣).

[٢]- المصدر السابق (ص١٧٠).

الغيبة ودواعيها مما تسالم عليه الناس. بل إن موضوع الغيبة هو ذاته يختزل الجواب عــن تلك الأسباب الموضوعية. لكن الكاتب يريد تمطيط النقاش في قضية تبدو بديهية.

والكاتــب الذي لا يجد نفسه معنياً بالتزام أي بديهة أو مبدأ منطقي، تراه يحــاول أن يغــير في الظروف والملابسات التاريخية بصورة يأباها كل عاقل قرأ تــاريخ الدولة العباسية، يقول الكاتب معقباً على كلام علماء الإمامية عن علّة غيــبة الإمام: «وإلاّ فإذا قلنا إنّ الأئمّة السابقين لم يحدّدوا هويّة المهدي من قبل، فلا حاجة له للغيبة منذ ولادته. وإذا ثبت أنّ العلاقة بين أهل البيت والعبّاسيّين في تلــك الفترة كانت طبيعية وإيجابية، ولا يوجد فيها ضغط أو توتّر سياسي. فلا حاجــة أيضاً إلى الغيبة»[1]، «وإذا قلنا إنّ الإمام الثاني عشر هو واحد من الأئمّة وليس آخرهم، كما كان الإماميون يعتقدون في البداية وحتّى نهاية القرن الثالث، فــلا توجد ضرورة للغيبة، لأنّ الأئمة السابقين كانوا جميعاً معرَّضين للقتل و لم يغيبوا. وإذا قلنا إن الإمام الثاني عشر، (المهديّ)، يجوز له استخدام التقيّة كسائر الأئمّة فرضاً، فإنّه كان بمقدوره أن ينفي هويته ومهدويته إلى أن يظهر، و لم يكن بحاجة إلى الغيبة منذ ولادته»[2].

وكــلام الكاتب يخفي جواباً على إشكاله. إذ أن غيبة الإمام دليل على أنه كان معروفاً. ونحن نعلم أن السلطات لم تتعقب الذين ادعوا الإمامة كذباً. وقد كــانوا في محل العدد الثاني عشر. فلو كان ذلك يمثل فعلاً حقيقة لدى السلطات لكانــت قد تعقبتهم. بل لكانت فتكت بجعفر أخي الهادي(عليه السلام) الذي ادعاها. لكننا نجد أن السلطات هي من يدعم ذلك بل إن دعم أدعياء الإمامة كان نهجاً أشــبه ما يكون بلعبة المخابرات في يومنا هذا. وذلك لهدف الشوشرة على أتباع

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٧١)

[2]- المصدر السابق (ص١٧٢).

الأئمة ولتمييع قضية الإمامة!.

وبالعودة إلى صلب الموضوع. نلاحظ في النص السابق محاولة من الكاتب لتحريف التاريخ. حيث يتجاهل كل المضايقات والحصار الذي ضربته السلطة حول أئمة أهل البيت(عليهم السلام)، وقد كان خلفاء بني العباس يقيمون ألف حساب لهؤلاء الأئمة رغم موقفهم الصامت قبل أن يقيموا حساباً واحداً لكل الثورات المناهضة لهم في مختلف البلاد. وهذا إنما يعني أن الخلفاء أدركوا أن خطر هؤلاء، هو خطر استراتيجي، ماداموا يملكون برنامجاً حقيقياً وجذرياً. ولا يخفى أن القارىء للتاريخ الإسلامي، وتحديداً هذه الفترة، يجد نفسه مندهشاً من قول كهذا، حيث يؤكد الكاتب على أن الظروف لم يكن فيها ضغط أو توتر سياسي.

إن الكاتب يريد أن يقول: طالما أن الإمامية فسروا الغيبة بالخوف من القتل، فلننفِ كل تلك الظروف، حتى نفوت الفرصة على الإمامية. لا شك أن أسلوباً كهذا لا يمت إلى البحث الموضوعي بصلة. علماً أن الخوف من القتل لم يكن مجرد توقع أو احتمال، بل هو علم حقيقي بالمصير. ونحن نأسف أن يكون النقاش مع الكاتب قد انتهى بنا إلى هذه النقطة، لأن الشخص الذي يُصرُّ على نفي الإمامة بمعناها المذكور، لا يمكنه أن يتورع عن التهوين من قدر المعاجز والحكم والأسرار التي أحاطت بحياة هؤلاء والأئمة.

وهذه التساؤلات تبقى نشازاً يُؤْسفُ لصاحبه، طالما لا ينفع الكلام هنا مع شخص كافر بالإمامة وسرّها. إننا لن نستطيع الحديث عن سرّ النبوة وعظمة شأنها لإنسان لا يعتقد أصل النبوة! وكان بإمكاننا أن نتساءل تباعاً أيضاً: لماذا جعل الله الإسلام خاتم الرسالات ومحمداً(صلى الله عليه وآله وسلم) خاتم الرسل؟ أليس من الأفضل أن تستمر النبوة والوحي في كل عصر وفي كل زمن؟! ولا وجود لضرورة عدم بعث أنبياء آخرين إلى الناس طالما الخلق يحتاجون إلى

أنبياء! و..و..

لكــن الكاتب يتجاهل اختلاف أداء الأئمة الناتج عن إدراك ثاقب بخفايا الأمور فلا داعي لأن نضع لهم سيناريوهات!.

أمــا أنه كان بمقدوره أن ينفي هويته ومهدويته إلى أن يظهر، وأنه لم يكن بحاجة إلى الغيبة منذ ولادته.. فكان على الكاتب أن يطرح سؤاله ذاك على ربّ العالمين الذي شاء له ذلك مثل ما شاء ذلك، بالقدر نفسه لنبيه عيسى(عليه السلام)!.

يقول الكاتب: «إن تاريخ أئمة أهل البيت ورواياتهم التي يحتفظ بها التراث الشيعي الإمامي تؤكد غموض هوية الإمام المهديّ، وعدم التصريح باسمه أو زمان خروجه، ليس بسبب الخوف عليه، وإنّما بسبب عدم تحديده من قبل، لأن فكرة المهدويــة كانت اسماً عامّاً وأملاً يحلّق فوق رأس كلّ واحد منهم، وقد بزغ هذا الأمــل مع تولّي الإمام عليّ للخلافة، واشتدّ بعد مقتل الإمام الحسين بن عليّ في كــربلاء، حيث أخذ كثير من الشيعة يعدّ العدّة للثأر والانتقام، ويعمل من أجل إســقاط النظام الأمويّ، والخروج المسلّح، ويلتفّ حول هذا الإمام أو ذاك من أئمّة أهل البيت، ويطلق عليه صفة المهدوية، فيقوم وينجح أو يدركه الموت قبل أن يخرج، فيقول البعض إنه اختفى وغاب وسوف يظهر في المستقبل[1].

ويتغاضــى الكاتب عن كل تلك الروايات التي لمّحت إلى شخص الإمام المهدي(عج)، تلك التي سمّته باسمه كما ورد في المشهور من أخبار العامة والخاصة "يطابق اسمه اسمي" وكذلك ذكرت زمان خروجه من حيث أشارت إلى جملة من الشروط والعلامات التي لا يمكنها أن تجتمع كلها في غير زمانه. وأعتقد أن ذلك كافٍ لمن تقررت غيبته اختفاءً عن الأنظار. لكن الكاتب يريد أن يقول بأنه كان عــلى الرســول (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة أن يضعوا له بطاقة كاملة، ويعــرفوا بكــل الأمور التي لا علاقة لها بأصل المسألة، ألا وهو ظهور إمام بعد

---

[1]- المصدر السابق (ص١٧٧ ــ ١٧٨).

غيبته. إذن، هي ذاتها المعلومات التي ظل الجهاز العباسي القمعي يبحث عنها ويوجه عيونه في كل الأنحاء لرصدها.

يقول الكاتب معلقاً على ذلك: «ولو كانت هوية المهدي قد حدّدت من قبل، منذ زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأجمع الشيعة عليها، لما ذهبوا يميناً وشمالاً، واحتاروا وتساءلوا من الأئمة عن هوية المهدي»[1].

ويردف كلامه بحديث للإمام محمد بن علي الباقر(عليه السلام) مخاطباً شيعته: «لا تزالون تمدون أعناقكم إلى الرجل منّا تقولون: هذا هو، فيذهب إلى ربه حتى يبعث الله لهذا الأمر من لا تدرون، ولد أم لم يولد؟ خلق أم لم يخلق»[2].

ويكفي الكاتب ذلك جواباً على شبهته الأخيرة. فالإمام نفسه يتحدث عن هذه الفتنة مثلما تحدث الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) عن كل أشكال الفتن التي قد يبتلى بها المسلمون؛ ليس في الإمامة فحسب، بل حتى في قضايا التوحيد.

إن المسألة لا تتعلق بغموض سببه أخبار أو أقوال الأئمة، بل الموضوع يتعلق بفتنة وبجملة من الظروف والملابسات التي قد تنحرف بقطاعات كبيرة من هذه الأمة.

لقد حدث مثل ذلك في البشارات التوراتية عن ظهور خاتم النبيين. إذ ظل أهل الكتاب، وتحديداً في الجزيرة العربية ينتظرون بفارغ الصبر ظهور هذا النبي الأمي الذي سيحرر العالم. لكن ما أن ظهر حتى عمَّت الحيرة. فهناك من آمن بدافع الاعتقاد بتلك البشارات وهناك من كفر بها.

إذن، بما أن البشارة بالرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) تحددت في كتب من قبلنا، فلم حار في شأنها ملايين أهل الكتاب؟ وإذا قيل، أن أهل الكتاب وقعوا ضحية تحريف، قلنا، الأمر سيان بالنسبة لهذه الأمة، حيث طالما

---

(1)- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٧٨).

(2)- المصدر السابق (ص١٧٨).

حذّر الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) من ظهور الكذّابة من بعده، وبروز فتن كقطع الليل المظلم.

لقد حاول الكاتب أن يستند إلى اعتقاد بعض الشيعة بمهدوية بعض الأئمة. لكنه في الوقت ذاته يستعرض أحاديث، يصحح فيها الأئمة خطأ هؤلاء. حيث يقول الإمام الباقر(عليه السلام): «ياحكم، كلنا قائم بأمر الله»، فيظهر من ذلك، أن هناك معنى للقيام، معنى عام، حيث ـ وكما ورد في الأخبار ـ كلهم مهديون. وهناك معنى خاص، أي مهدي واحد قائم في نهاية المطاف.

لقد اندفع كثير من الشيعة تحت طائلة الحصار والقمع والفساد المستشري أن يتعجلوا أمر ظهور القائم، حيث بدا أن معلوماتهم كانت ناقصة بذاك الخصوص، وكان الأئمة يردونهم، بل كانوا يبينون لهم أن ذلك رهين شروط وعلامات معينة، ليساعدوا أتباعهم على مزيد من الصبر والانتظار.

والرواية التالية التي يوردها الكاتب تعتبر دليلاً آخر على تناقضه، حيث يقول الإمام الصادق(عليه السلام): «ويل لطغاة العرب من أمر قد اقترب» وأيضاً عن سدير عن أبي عبد الله أنه قال: «ياسدير إلزم بيتك وكن حلساً من أحلاسه واسكن ما سكن الليل والنهار، فإذا بلغك أنّ السفياني قد خرج فارحل إلينا ولو على رجلك»[1].

فهذه الأخبار ومثلها تؤكد على أن الصادق لم يكن يجهل إن كان هو صاحب الأمر، كما ادعى الكاتب سابقاً. بل إنه ينسى كل ذلك فيأتي بهذه الأخبار التي توضح أن الأمر كان مجرد نقص في معلومات بعض من الشيعة، وسرعان ما يجيبهم الأئمة فيراوحوا مكانهم.

لقد علّق الإمام الصادق(عليه السلام) خروجه على ظهور الشخص المسمى بـ (السفياني)، ولم يكن لهذا الشخص أي وجود في زمانهم. وإذن لا مجال

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٨٠).

للاستدلال بموقف ذلك النفر من الشيعة من الإمام الصادق(الطَّيِّلاَ).

يقـــول الكاتـــب: «ممّـــا يكشف أنّ أمل المهدوية كان معلّقاً على الإمام الصـــادق في عصـــره، ولذلك عندما توفّي و لم تتوفّر له الظروف لتحقيق الأمل المطلـــوب، والكامن في قلوب الشيعة، رفض بعضُ أصحابه، ومنهم خاصّته، أن يصدّق نبأ وفاته، وأصرّ على أنّه قد غاب وسيظهر عمّا قريب، وقال إنّه المهديّ المنتظر، وكان على رأس هؤلاء زعيم الشيعة في البصرة، عبد الله بن ناووس[1].

إذن، على القارىء أن يتأمل حقيقة هذا الاستدلال، الذي يدل على عكس مدعـــى الكاتب. إن فكرة "غاب وسيظهر" فكرة متأصلة في التصور الإسلامي والديـــني عمومـــاً. وســـبق وأن أشـــرنا إلى موقف عمر بن الخطاب من وفاة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) لكن الكاتب، وفي غمرة جدله السفسطائي، يناقض نفسه مرة أخرى بالقول:

«ومع اشتداد الضغط السياسيّ على الإمام موسى بن جعفر الكاظم، ازداد أمـــل الشيعة الّذين قالوا بإمامته، بخروجه وقيامه، وتفجير الثورة في وجه الحكم العبّاســـي... واعـــتقد معظم الشيعة قوياً بأنّ موسى هو القائم المهديّ، ورووا روايات كثيرة عن الباقر والصادق في تحديد شخصه، وربّما أضافوا إليها من عند أنفسهم الشيء الكثير، انطلاقاً من شوقهم وحرصهم ومعاناتهم».

إن الكاتب يريد أن يقلب العصى مرة أخرى، حيث يمسكها من الوسط. لقد ذكر قبل قليل أنه لا داعي للغيبة، فالعهد عهد سلام، و لم يكن هناك ضغط سياســـي ضد الإمام. الآن وبعد أن يقرر كل تلك الاسطوانة، يعود مرة أخرى فيؤكد على أن القول بالمهدوية حدث بدافع الضغط على الأئمة.

ونحن أمام هذه المفارقة ماذا عسانا أن نقول؟! الكاتب يدعي أن الإمامية لم يقولـــوا بمهدوية محمد بن الحسن(الطَّيِّلاَ) إلاّ بعد الحيرة. وأن غموض ولادة محمد

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٨١).

بـــن الحسن العسكري(الله) هو ما دعاهم لاختراع فكرة المهدوية التي لم تكن تقليداً لدى الشيعة من قبل. هاهو يعود مرة أخرى، فيقول بأن الشيعة كانوا بين الفيـــنة والأخـــرى يعتقدون المهدوية في بعض الأئمة! إذن بأي الدليلين سنلزم الكاتب أو سيلزمنا هو.

إن ما يقوله الكاتب هنا دليل قاطع على أن فكرة القيام و المهدوية راسخة في الوجدان الشيعي منذ العهود الأولى. إذن، ذلك هو أسلوب الكاتب في إمساك العصـــى مـــن الوسط.. حيث الشيعة يعتقدون بالمهدوية منذ الأجيال الأولى، ثم هـــؤلاء الشـــيعة أنفسهم لم يقولوا بمهدوية الحجة إلا بعد الحيرة؟! وبأن قولهم بالمهدويـــة كـــان تحت ضغط الظلم السياسي العباسي ثم قولهم بمهدوية الحجة الغائـــب(عج) حيث لم يكن هناك أي ضغط سياسي عباسي؟؟! إنها قصة «بائي تجر وباؤك لا تجر». ولا حول ولا قوة إلا بالله!.

إن الكاتب يركز كثيراً على مثل هذه المواقف الفردية، ثم يبنى عليها رأيه في أن أمر المهدي كان غامضاً على الشيعة. إنه لم يأت إلاّ بمواقف فردية. وما ذكره لا يتعلق برجوع الشيعة كافة إليه. فهذا مثل من يأتي بأعرابي يسأل الرسول(صلى الله عليه وآله وســـلم) عن كيفية الوضوء، ثم يبنى عليها الراوي بأن أمر الصلاة والوضوء كان خافيا وغامضاً على عهد الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) !.

يقـــول الكاتب: «ومما يؤكد غموض هوية المهدي عند أهل البيت، ولدى جماهير الشيعة والمسلمين في القرون الثلاثة الأولى، هو تكرّر دعوات المهدويّة هنا وهـــناك... حـــتّى جاوزت العشرات، وحتّى أصبح لكلّ فرقة وطائفة أكثر من مهدّي واحد.... حيث تدلّنا هذه الظاهرة على تماهي مصطلح الإمام المهديّ مع معـــنى الثورة والحرّيّة والعدالة، وانبثاقه كردّ فعل على الواقع الفاسد الّذي كان يتدهور إليه المجتمع الإسلامي، مرّة بعد أخرى»[1].

---

[1]- المصدر السابق (ص١٨٢ ــ ١٨٣).

وهـــو مرة أخرى يريد أن يقول، بأن كل أشكال المهدوية كانت ردّ فعل عـــلى الواقـــع الفاســـد إلاّ مهدوية الإمام الحجة الغائب(عج) هي وحدها، التي يستثنيها ـــ لغاية في نفس يعقوب ـــ من هذا التحليل، حيث لم تكن ردّ فعل عن واقـــع فاسد. بل إن الأمر عكس ذلك، فالظروف كانت سليمة، و لم يكن هناك أي فســـاد، والعلاقة بين العباسيين ـــ المغتصبين للشورى ـــ والأئمة ـــ أنصار الشـــورى والعدالة ـــ كان على ما يرام. هذا هو ما توصل إليه الكاتب بمفارقاته التي لا تلزم نفسها بأي منهج علمي حقيقي. حيث أن سنده الوحيد، أن يواجه مدرســـة لها أعداء وخصوم في كل الدنيا، فلم يلزم نفسه بمنهج دقيق؟! بل ولماذا يســـتحيي من مفارقاته والعالم من حوله يشفع له في ذلك طالما خصمه هو هذه الطائفة!.

أقول: إن أدعياء المهدوية، دليل على رسوخها في التعاليم الإسلامية. تماماً مثـــلما أن كثرة أدعياء الإمامة دليل على رسوخها. وذلك كله مساوق لادعاء النـــبوة مـــن قبل كثير من الكذابين من أمثال مسيلمة. إن أصل الفكرة ثابت. وتكاثر الأدعياء يثبت الأصل لا ينفيه.

إن الكاتب ينهج أسلوباً غائياً بقليل من الاقتدار. حيث بات التناقض سمة بارزة في كل خطواته الاستدلالية أو بالأحرى الإنشائية السفسطائية. مع احترامي وتقديـــري للسفســـطائيين الذيـــن كـــانوا ـــ على كل حال ـــ أرفع مقاماً. فالسفســـطائية درجـــة عالـــية لا يرقاها أمثال الكاتب. على الأقل يمكنك مع السفســـطائي أن تتعب نفسك حتى تقع على الخطأ دون أن تفوتك متعة الخطابة التي برع فيها هؤلاء. وأما مع الكاتب فإننا نقع على التناقض في الكلمة الأولى. والخطابة هنا تنتهي إلى درجة الصفر من التواضع.

السفســـطة نطلقها على أسلوب الكاتب من باب التجاوز ليس إلا. يقول مـــثلاً: «لقد كانت معظم قصص المهدوية في القرون الإسلامية الأولى، مرتبطةً

ومنبثقة من حركات سياسية ثورية تتصدّى لرفع الظلم والاضطهاد، وتلتفّ حول زعيم من الزعماء، وعادةً ما يكون إماماً من أهل البيت(عليهم السلام). وعندما تفشـــل الحركة، ويموت الإمام دون أن يظهر، أو يقتل في المعركة، أو يختفي في ظروف غامضة.. كان أصحابه يختلفون، فمنهم من يسلّم بالأمر الواقع ويذهب للبحث عن إمام جديد ومناسبة جديدة للثورة.. ومنهم من كان يرفض التسليم بالأمر الواقع، فيرفض الاعتراف بالهزيمة ويسارع لتصديق الإشاعات التي تتحدّث عن هروب الإمام الثائر واختفائه وغيبته، وعادةً ما يكون هؤلاء من بسطاء الناس الّذيـــن يعلّقون آمالاً كبيرة على شخص، أو يضخّمون مواصفات ذلك الزعيم فيصعب عليهم التراجع، لأنّه كان يعني لديهم الانهيار والانسحاق النفسيّ»[1].

وقـــد سبق وأوضحنا محل التهافت في مثل هذه الإيحاءات. فالكاتب نفسه أورد مـــن الأخبار ما يفيد أن الأئمة كانوا يجيبون أصحابهم بأنهم ليسوا هم من يقـــوم مقام المهدي. وقد نفوا القيام بالمعنى الخاص عن أنفسهم وحثوا أصحابهم على الصبر والانتظار. إذن لماذا يعود الكاتب مرة أخرى فيقول بأن الشيعة كانوا يرون ذلك في كل الأئمة حتى إذا توفي أحدهم كانوا يختلفون؟!.

ويضـــرب الكاتـــب مثالاً على ذلك، ما وقع بعد وفاة الإمام علي(عليه السلام) فيقول: «يقول مؤرّخو الشيعة، كالنوبختي والأشعري القمّي والكشي، إنّ جماعة مـــن الشيعة رفضوا التصديق بوفاة الإمام، وقالوا إنّ عليّاً لم يُقتل ولم يمت، ولا يُقْتَل ولا يموت حتّى يسوق العرب بعصاه، ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»[2].

هـــذه حالـــة وجدانـــية لا علاقـــة لها بالمهدوية. إنه تعلق بشخص أمير المؤمـــنين(عليه السلام). ألم يقولـــوا ذلـــك في موقـــف عمـــر بن الخطاب من وفاة

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٨٣).

[2]- المصدر السابق (ص١٨٣).

الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) ؟!.

وهـذا التـناقض الكبير فيما يورده الكاتب يظهر جلياً في قوله: « ومن المعـروف أن الشـيعة اختلفوا بعد وفاة الإمام الصادق إلى ستّ فرق، فذهب الإسماعيلية إلى القول بحياة إسماعيل وإمامته ومهدويته وغيبته، ثمّ قال فريق منهم، بعـد أن يئسوا منه، بمهدوية ابنه محمّد.. ثمّ نقلوا المهدوية في أبناء إسماعيل إلى أن ظهر واحد منهم في نهاية القرن الثالث وأقام الدولة الفاطمية في شمال أفريقيا»[1].

فقـبل قليل، ذكر بأن شيعة الإمام الصادق كانوا يرون فيه القائم ـ حتى أنهم سألوه ـ، والمفروض حسب التحليل السابق للكاتب، أن الناس تتوقف عند الصادق(عليه السلام) ويروا فيه المهدي الذي يغيب ويعود، بدلاً من أن ينقلوها إلى ابنه إسماعيل الذي توفي في حياته أو إلى ابنه محمد أو غيره. أليس من الصواب، لو أن الشيعة أرادوا أن يختلقوا قصة المهدوية أن يختاروا لها الصادق(عليه السلام) نفسه؟!!.

ثم إننا نجد هؤلاء جميعاً دائماً ومنذ الجيل الأول حسب ادعاء الكاتب يرون القـيام في كل إمام.. وكانوا دائماً ينظرون إلى الإمام الذي يغيب ويعود مجدداً. والكاتـب سـبق وذكر بأن نظرية المهدي المنتظر عند الإمامية مركبة من فكرة العـدد، ومـن الاختفاء. هذا الاختفاء الذي كان سببه عدم وجود ولد للإمام العسـكري. بمعنى أن فكرة الغيبة حدثت بعد وفاة الإمام العسكري(عليه السلام) لكن الكاتـب يعـود الآن، ليحدثنا بأن الحديث عن غيبة الإمام وظهوره، أمر جرت عليه العادة في حياة الأئمة منذ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام).

يقـول الكاتب مصراً على تهافته المنهجي: «كل ذلك التعدد والتنوع في الحـركات المهدويـة يعبّر عن غموض مفهوم الإمام المهديّ واحتمال كونه أيَّ واحـد من أئمّة أهل البيت، وهو من يقوم بالسيف ويخرج ويقيم دولة الحقّ... وقـد كانـت كلّ فرقة شيعية تعتقد أنّه من هذا البيت الهاشميّ، أو ذاك البيت

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٨٧).

العلـــويّ، أو الفاطميّ، أو الحسينيّ، أو الموسويّ.. وأنّه هذا أو ذاك.. ولو كانت هويـــة المهـــديّ قد حُدّدت من قبل، منذ زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله وســـلم) أو الأئمّة الأحد عشر السابقين، لما اختلف المسلمون، ولا الشيعة، ولا الإمامية، ولا شيعة الإمام الحسن العسكريّ، في تحديد هوية المهديّ.

نستنتج من كلّ ذلك أن هوية المهديّ كانت غامضة وغير محدِّدة في حياة أهـــل البيت، وأن القول بأنه ابن الحسن العسكريّ نشأ بعد افتراض وجوده في الســـرّ، وفي محاولة لتفسير غيبته عن الأنظار وعدم إعلان أبيه عن ولادته، باعتبار الغيبة صفةً من صفات المهديّ»[1].

ونعود فنقول بأن كل ذلك دليل على رسوخها كمفهوم في تعاليم الدين، وبأنها ليست وليدة ظروف تاريخية. إن الاختلاف حولها، هو اختلاف في التعيين لا في المفهوم. وهذا الاختلاف كما أوضحنا هو وليد ظروف تاريخية ونتيجة فتن ضاربة ترتبت على حصار الأئمة والشوشرة على تعاليمهم وتعقب حوارييهم.

ولابد من أن نعترف للكاتب بقدرته المسرفة على التحليل في ضوء معايير مزدوجة!. وبعد أن استنتج الكاتب بأن فكرة الإمام المهدي مختلقة؛ أعني استنتاجاً مبنياً على الأوهام والظنون والاتهامات، يعود ليشير إلى موضوع يصب في الاتجاه نفســـه. يقـــول: «وبناء على ذلك فقد أرسل جعفر إلى أهل قم ــ التي كانت مركـــزاً للشيعة يومذاك ــ يدعوهم إلى نفسه، ويُعلمهم أنّه القيّم بعد أخيه. وقد اجـــتمع أهل قم عند شيخهم أحمد بن إسحاق، وتداولوا في الموضوع، وقرّروا إرسال وفد إليه لمناقشته و «سؤاله بعض المسائل التي كانوا يسألون آباءه عنها من قبل» والتأكّد من دعواه. كما يقول الخصيبـــي في الهداية الكبرى، والصدوق في إكمال الدين، والطبرسي في الاحتجاج، والصدر في الغيبة الصغرى»[2].

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٩٠).

[2]- المصدر السابق (ص١٩٢).

طبعاً، من المؤسف جدّاً أن ننهدَّ مع الكاتب إلى هذا الدرك الواطي من البساطة في رؤية الأشياء وتحليلها. ولا شك أن الكاتب غاب عنه أن الفتنة واردة في كل مرحلة من مراحل تفاعل الإمامة في واقع الناس في ظروف القمع والحصار. ونحن لم ننف وجود تلك الفتن، التي جعلت أناساً يدَّعون الإمامة، وآخرين يدعون المهدوية وهنالك من ادعوا أكثر من ذلك؛ حيث ادعوا النبوة!

ثم إن الكاتب يورد ذلك الخبر منسوباً إلى صاحب الاحتجاج الطبرسي، ويخفي ما أورده هذا الأخير، أي تكذيب الإمام محمد بن الحسن(عج) نفسه لذلك الادعاء وتدخله بما فيه الكفاية لحسم الأمر. والرسالة واضحة للبيب. لكن الكاتب يخفى ذلك تلبيساً على القارىء. لقد تدخل الإمام نفسه وحسم الأمر وتراجع القوم عن خطئهم في تقدير الإمام. فلم الإصرار على إثارة ما تجاوزه التاريخ؟!.

وفي إصرار آخر من الكاتب، يقول: «والغريب أن السيد المرتضى علم الهدى يتّهم الذين قالوا بوجود ولد للإمام عبد الله الأفطح، باللجوء إلى اختراع شخصية وهمية اضطراراً من أجل الخروج من الحيرة والطريق المسدود، ولكنّه يمارس نفس الشيء في عملية افتراض وجود ابن للحسن العسكريّ، وذلك اضطراراً من أجل الخروج من الحيرة التي عصفت بالشيعة الإمامية في منتصف القرن الثالث الهجريّ»[1].

ويخفى على الكاتب أن الأمرين مختلفان تماماً. فتلك جاءت مخالفة للدليل الشرعي المنصوص، وأيضاً مخالفة للدليل العقلي، وكل الأدلة التي ثبتت في حق الأئمة الاثني عشر. أي أنهم وحدهم من كانت إمامتهم مدعومة نصاً وعقلاً. ووحدهم هؤلاء من كان كل منهم قادراً على اجتراح ما يحسم القضية، من معجزات. فالسيد المرتضى لم يفترض شيئاً، بل إنه يتحدث في ضوء نصوص

---

[1]- المصدر السابق (ص١٩٥).

وأدلة حقيقية.

ونحـــن نتساءل مرة أخرى: لماذا لم تصمد كل محاولات ادعاء الإمامة بعد وفـــاة الإمام العسكري(عليه السلام)؟ ولماذا لم تصمد الدعاوى التي مالت إلى جعفر أو محمد أو غيرهما؟ فالخيال الشيعي الذي استطاع أن يختلق هذه الشخصيات أليس بمقدوره أن يخرج نفسه بسهولة من كل تلك الأوهام؟!.. وهل عزّ على الإمامية ــ إن كانوا مختلقين لكل ذلك ــ أن يصطنعوا لهم إماماً، ويُخرجوا أنفسهم من الحيرة. ونحن نرى أن كل من زاغ عن منطق الإمامية الاثني عشرية، وجد نفسه دون دليل هادٍ ولا مستند شرعي منقول أو معقول؟!.

لقـــد حاول الكاتب أن ينسب كل ذلك إلى المتكلمين الإمامية في القرن الثالث الهجري.

وقد كشف بذلك عن حسٍّ ظاهري، وبساطة في تناول الأمور. وقد سبق وقلـــنا أن المتكلمين تناولوا قضايا موجودة في التعاليم الإسلامية الأصلية، ونظروا إليها نظرة عقلانية.

إن ما طرحة المتكلمون الإمامية ليس فرضيات أقاموا بعد ذلك عليها جملة مـــن النصـــوص المختلقة. فلو اتبعنا هذا التحليل لقلنا بأن ثمة فرضيات من قبيل وجـــود الله والرســـول والمعـــاد وعصـــمة الرسول ومسائل الصفات والقضاء والقـــدر..و ..و.. بكل المصطلحات التي تناول بها المتكلمون هذه الموضوعات، ثم نقول، جاء المسلمون فوضعوا أدلة نقلية على ما افترضوه. إن ما طرح في علم الكلام، بتلك الكيفية المتعارف عليها عند أهل النظر، لا عهد بها عند الجيل الأول مـــن المسلمين. فهل معنى ذلك أنها فرضيات. وأن ما يدعمها من أخبار جاء بعد ذلك بكثير؟!.

يقول الكاتب مستهتراً: «وإن الاستدلال بالغيبة على الوجود، بدون إثبات ذلك من قبل، يشبه عملية الاستدلال على وجود ماء في إناء، بالقول: إنّ الماء لا

رائحة له ولا لون.. ونحن لا نشمّ رائحة ولا نرى لوناً في هذا الإناء.. إذاً فإن فيه ماء!.

إذ كان ذلك لا يجوز إلاّ بعد إثبات وجود شيء سائل في الإناء، ثمّ القول إنّ هـــذا السائل ليس له لون ولا رائحة.. فإذاً هو ماء، فإنّ عملية إثبات وجود ابـــن الحسن كذلك تحتاج أوّلاً إلى إثبات وجوده وإمامته ومهدويته... ثمّ إثبات غيبته، لا أن يتمّ عكس الاستدلال، فيتّخذ من المجهول والعدم والغيبة دليلاً على إثبات الوجود والإمامة والمهدوية لشخص لا يزال موضع بحث ونقاش!.

إذاً فـــلا يمكـــن في الحقـــيقة الاستدلال بأحاديث الغيبة العامة والغامضة والضعيفة على إثبات وجود الإمام محمّد بن الحسن العسكريّ»[1].

أقول: على الكاتب أن يدرك أولاً، بأن عدم صحة هذا الاستدلال لا يعني أن الحكم بعدمه أو نقيضه هو الصحيح. لأن وجود الماء يبقى دائماً محتملاً. وإن الحكم بعدم وجود الماء يحتاج إلى إثبات.

فعـــلى الكاتب أن يعلم بأن هناك مقدمات كثيرة تُقوِّي ـــ على الأقل ـــ الاحـــتمال بوجود الماء. وهناك أكثر من طريق لإثباته. فإذا شك إنسان في ذلك الطريق، فعليه إذن، أن يجد طريقاً أقوى من ذلك للحكم بعدم وجود الماء. وإذا عجز، فعليه أن يعترف بعجزه ويتوقف!.

ثم مـــن قـــال أن الإمامـــية لم يثبـــتوا وجود الماء؟! إن كل هذا التراث الاحـــتجاجي الذي أخرس المدعين والخصوم، كافٍ ليجعل الإنسان، حتى وهو يـــروم نفي مُدَّعَى الإمامية أن يحترس أكثر ويدقق أكثر. إن قصارى ما يمكن أن يتوصـــل إلـــيه الكاتـــب، أن يشك. ولكن الشاك لا يمكنه أن ينقل اليقين إلى الآخرين؛ الشاك ينقل شكاً. والشك الذي لا يشق طريقه إلى اليقين لا يعد شكاً منهجـــياً معتبراً. بل هو شك عبثي! وهذا تماماً ما نجده عند الكاتب الذي انطلق

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص١٩٩).

من افتراضات وهمية ظنية واستنتج منها نتائج ظنية، وعزاؤه الوحيد في كل ذلك، أن يجد حظوة لدى من يهمهم أمر الشكاكين!.

الكاتب وبؤس التاريخ العام:

لقـــد أقـــام الكاتب كل أفكاره على التاريخ العام. ولو شئنا لقلنا التاريخ الرسمي. والكاتب يتحدث عن أن الحد الفاصل بين الغيبة الصغرى والكبرى، حدٌّ واهٍ لم يثبت في التاريخ. ونحن نقول له، إن المسألة كان يراد منها أن تحدث بعيداً عـــن عـــيون البلاط ومؤرخيه. فالذي يبحث عن الدقة في مثل هذه الأمور في الـــتاريخ العـــام، هو بلا شك مغالط. ومتى كان التاريخ الرسمي، الذي يقصده الكاتب يثبت كل شيء. وإذا كانت الغيبة قابلة لأن يثبتها التاريخ الرسمي إذاً لما كانت الحاجة إليها أصلاً، ولما سميت غيبة. وكيف لحدث خاص مثل الغيبة محاط بهذا السياج الكبير من التقية أن ترصده عدسة المؤرخ العامي. فالقضايا الواضحة الـــتي يدونهـــا المؤرخ العامي هي تلك القضايا التي تكون واضحة في دنيا الناس. والغيـــبة كانت أمراً خاصاً وسرياً. إن التاريخ السلطاني لم يثبت حتى الأحداث الأكثر وضوحاً وحضوراً فكيف له أن يثبت أمر الغيبة؟!.

إن الإماميين لم يفوتهم إثبات العرش أو ما يعبر عنه الكاتب كناية «وجود المـــاء» ولا أدري لم كـــل هـــذا التقول على الإمامية وهم يدركون كل هذه الأشكال المحتملة من التَّحدي.

والكاتـــب يعترف بذلك من دون أن يشعر، حيث يقول: «وقد اعترف السيد المرتضى علم الهدى والشيخ الطوسي، لدى الحديث عن أسباب الغيبة، بأن مـــن الضروري أولاً بحث موضوع الوجود والإمامة لابن الحسن العسكري، قبل الحديـــث عن الغيبة وأسبابها. وقالا: «إن من شكّ في إمامة ابن الحسن يجب ان يكـــون الكلام معه في نصّ إمامته، والتشاغل بالدلالة عليها، ولا يجوز مع الشكّ

فـيها أن نتكلّم في سبب الغيبة، لأنّ الكلام في الفرع لا يسوّغ إلاّ بعد إحكام الأصول»[1].

وكان على الكاتب أن لا يسمى ذلك اعترافاً. إذْ متى كان السيد المرتضى ناكراً لذلك؟! فكان على الكاتب أن يثبت العرش أولاً. الإمامية واعون لذلك. والنص المذكور دليل ضد ادعاء الكاتب.

لقد حاول الكاتب من جهة أخرى، أن يحصر فكرة تحديد العدد في رواية انفـرد بها سليم بن قيس الهلالي حسب ما ذكر المسعودي في التنبيه والإشراف. وسبق وذكرنا فحوى كلام المسعودي، حيث تحدث عن انحصار تلك الصيغة من الرواية بذاك الطريق. وذلك لا يمنع من وجود طرق أخرى لها بصيغ مختلفة. ولا شـك أن أخـبار الغيبة وأخبار الإثني عشر إماماً من أهل البيت، مما اكتظت به المظان، لكن الكاتب عمد إلى ذلك، حتى يسهل عليه إبطال هذه الرواية. فيقول: «وقـد ضـعف الشيخ المفيد كتاب سليم، وقال: «إنه غير موثوق به ولا يجوز العمـل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتديّن أن يتجنّب العمل بكلّ ما فيه ولا يعوّل على جملته والتقليد لروايته، وليفزع إلى العلماء فيما تضـمّنه مـن الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاسد»؛ (المفيد: أوائل المقالات) و (شرح اعتقادات الصدوق)[2].

ويكفـي الإمامـية شرفاً، أن يضعفوا رجلاً أورد في كتابه روايات تدعم معـتقداتهم. ألم يكن من الأفيد لهم أن يصححوا رواياته ويقربوه منهم، لو كانوا في حاجة إلى قشة يتمسكون بها؟! تلك إذن قرينة على موضوعية المحدث الإمامي وشرف يكذب ما ينسج عنهم عادة من قبل الخصوم.

ثم لا شـك أن تضعيف الرجل لا يعني أن هذه الرواية حتماً هي مكذوبة.

---

[1] - الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٠٠).

[2] - المصدر السابق (ص٢٠٥).

وهــل كتاب سليم كله يخلو من أخبار صحيحة. إن الوضاعين كانوا يصدقون عشرة مرات. ليدسوا حديثاً مكذوباً مرة واحدة. علماً أن ما أتى به قيس، مجبور بما صحّ من الأخبار بطرق وصيغ أخرى. وكلام المفيد دال على أن أهل الدراية قادرون على التمييز بين الصحيح والفاسد.

إذن كــل تلــك الشوشرة من الكاتب لا تنفع في إبطال هذا الخبر. لأنه اعــتمد الطريق التقليدي الذي يرد الحديث لمجرد أن فيه رجلاً ضعيفاً. والحال أن الشك يمكن أن يحيط بهذا الخبر لولا وجود ما يدعمه من أخبار حول الإثني عشر إمامــاً. وســبق وذكرنا صيغة أخرى داعمة له فيما أورده ابن حنبل من محدثي السنة.

يعــود بنا الكاتب إلى ضرب آخر من الحجاج، ألفناه وسمعناه من خصوم كــثر. وهو بذلك يردد الأسطوانة ذاتها التي طرحها القاضي عبد الجبار، وأجاب عليها السيد المرتضى. وهي الأسطوانة ذاتها التي ترددت مع ابن تيمية الحراني في حــوار مختلف مع صاحب نهج الكرامة، الإمام الحلي. ولا أدري كيف لا يذكر الكاتب اسم ابن تيمية في كتابه؟! إني أفسر ذلك، بالحيطة والحذر الشديدين منه حــتى لا يقع في الفخ. ولكن القارىء المطلع يدرك أن أفكار ابن تيمية موجودة ومكثفة في استدلالات الكاتب!.

ومــن تلك الأمثلة: يقول الكاتب تحت عنوان جانبي "لابد من إمام حي ظاهــر يعرف": «أمّا الدليل النقليّ الأخير، القائل بضرورة وجود الإمام في كل عصر، وعدم جواز خلوّ الأرض من حجّة.. فهو دليل ينقض نفسه بنفسه، إذ ما معنى الإمام والحجّة؟ وما الفائدة منهما؟ أليس لهداية الناس وإدارة المجتمع وتنفيذ الأحكام الشرعية؟ فكيف يمكن للإمام الغائب، على فرض وجوده، أن يقوم بكلّ ذلــك؟.. وإذا كــان الإمــام الغائب يقوم بمهمّة الإمامية والحجيّة، فلماذا شعر الفقهاء بالحاجة إلى الإمام والحجّة في عصر الغيبة؟.

وإذا كان الهدف من وجوده هو إدارة الكون كما يقول بعض الغلاة، فإنّ الله سبحانه وتعالى لديه ملائكة كثيرون يقومون بذلك»[1].

والكاتب هنا في الحقيقة لا يأتي بما يناقض دليل الغيبة؛ بل بما يناقض ادعاءه. فهو يرى أن مهمة الإمام هي هداية الناس وتنفيذ الأحكام، وسبق وأن نفى وجود أي ضرورة لمثل هذا النوع من الأئمة، لأن الذي يقوم بمثل هذه الأدوار هو شخص له مواصفات وشروط معينة لا توجد في النموذج الذي يطرحه الكاتب. وإذن لا داعي أصلاً لافتراض هذا المنطق على الإمامية. فالكاتب ينفي الإمامة فلم الافتراض؟! أما كون الإمامية يرون ذلك، فإن لهم منطقاً أخر ينسجم مع كل تلك المقدمات، أقول: ما دام دور النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هو هداية الناس، وتنفيذ الأحكام وإخراج الناس من الظلمات إلى النور، فلماذا ينتهي دور الأنبياء إذن في دنيا الخلق؟! وهل فعلاً خرج الناس من الظلمات، وهل خرجوا من الحيرة؟! إذن، مثل ذلك تماماً سؤال الكاتب: لماذا غاب الإمام إذن؟.

أقول؛ إن وجود الإمام هو أيضاً حجة تكليفية على من أقصوه. وإن قتل الناس للأنبياء كما فعل بنو إسرائيل، كان وجود الأنبياء فيهم ابتلاء وحجة عليهم. إن محنة الأنبياء وهم حجج الله أيضاً، كافية للردّ على كل تلك الشبهات.

إن الإمام(عج) حتى لو لم يغيب، فإنه كان يُقتل لا محالة. وحينئذ لم يكن له من الأنصار من يمنعون عنه الموت.

يقول الكاتب: "وقد ردّ الإمام علي بن موسى الرضا(عليه السلام) على الواقفية الذين قالوا بغيبة أبيه، الإمام الكاظم بأنه لابدّ من إمام حيّ ظاهر يعرفه الناس ويرجعون إليه! وقال: «إنّ الحجّة لا تقوم لله على خلقه إلاّ بإمام حيّ يُعرف»،

---

[1]- المصدر السابق (ص٢٠٧).

و«مـــن مـــات بغير إمام مات ميتة جاهلية.. إمام حيّ يعرفه.. وقد قال رسول الله(صـــلى الله عليه وآله وسلم) : من مات وليس له إمام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهلية»[١].

وهذا كلام إمامي وليس هناك من ينكره. ونحن نقول: نعم لابد أن يكون الإمـــام حـــياً متعيـــناً حتى يعرفه الناس بالطرق المتسالم عليها في معرفة الأنبياء والأوصياء. نعم، المهدي حيّ يعرف. وهو غائب وليس مجهولاً أصلاً. القضية أنه غائب. وفرق بين أن أقول لك، لا أدري من سيطرق علينا الباب غداً، وبين أن أقـــول، سوف يطرق علينا الباب غدا ـــ في وقت له ـــ زيد من الناس. فالأول مجهول والثاني معلوم، وكلاهما في محك الغيبة!.

يقـــول الكاتـــب: «ويتفق الاثنان، الصدوق والطوسي، على تكلّم الوليد والتشهّد بالشهادتين والصلاة على النبي والأئمة السابقين والسلام على أمّه وأبيه، كما يتّفق الاثنان أيضاً على أنّ الوليد غاب بعد ذلك واختفى، وأنّ عمّته لم تجد له أثراً ولا سمعت له ذكراً.

وكـــلّ هذه الأمور غريبة لم تُعرف عن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) ولا عـــن أحـــد مـــن الأئمة السابقين(عليهم السلام).. وهي من مقولات الغلاة وأســـاطيرهم، ولا علاقـــة لها بالشيعة الجعفرية أو الإمامية الذين جعلوا النصّ طريقاً للتعرّف على الإمام الجديد، و لم يذكروا شيئاً من تلك الأمور الخارقة اللاّ طبيعية»[٢].

الكاتب يقيس بقياس إبليس. وهو يقيس مع الفارق. إن تجارب الأئمة مثل تجـــارب الأنبياء، ليست نسخاً مطابقة لبعضها البعض. إن الغيبة لم تكن معجزة يـــراد منها إقناع الناس بالإمام، بل هي كما بالنسبة للمسيح(عليه السلام) تأجيل لدور الإمام، فرضته ظروف انعدام الأمن. ثم إن قصة عيسى(عليه السلام) ليس نموذجاً محدداً.

---

[١]- المصدر السابق (ص٢٠٧).

[٢]- المصدر السابق (ص٢١٢ – ٢١٣).

لمـــاذا لم يقـــس الكاتـــب ذلـــك على نبي الله موسى(عليه السلام)؟! وماذا كان ينفع موسى(عليه السلام) أن ينطق في المهد أو يعجز فرعون وبطانته. إن موسى(عليه السلام) أخفي عـــن الأنظار، لأنه حتى لوجاء بالمعجزة سوف يقتل. لا بل إن فرعون إنما شرع القـــتل لكي لا يظهر ذلك النبي الذي سيحطم ملكه. وهذا ما حصل مع الإمام الحجة(عج)، فالسلطات تدرك أن هذا الأخير هو الحجة القائم(عج) وهو الحدث الخطير. وكانوا يتربصون به وهم عارفون بحقيقة شخصه، إنهم لم يكونوا يشكون في قيامه، بل هم يريدونه ميتاً!.

إن الكاتـــب يحـــاول أن يقدم سيناريو أمام الله تعالى، عما كان ينبغي أن تكـــون علـــيه الغيبة. وقد غاب المسيح(عليه السلام) ورفعه الله إليه بتلك الطريقة التي حدث حولها الخلاف. ولله في خلقه شؤون. ويبدو أن الكاتب تجاوز حده!.

يقـــول الكاتـــب في مورد آخر: «وهناك بعض الرواة الذين أجمع علماء الـــرجال الإماميون الاثنا عشريون على وثاقتهم وصدقهم والأخذ عنهم، ولكن بقـــية الفـــرق الإمامية والشيعية والإسلامية لا تعترف بذلك وتشك بصدقهم، وذلـــك كالنواب الأربعة وغيرهم ممن ادعى رؤية الإمام المهدي واللقاء به وأخذ الوكالة عنه.

وإنّ أيـــة دراســـة لسند الروايات التاريخية التي تثبت ولادة ووجود الإمام المهدي، ينبغي أن تدرس الظروف الموضوعية المحيطة بهؤلاء النواب، وتعيد النظر في وثاقـــتهم وصـــدقهم. كمـــا أعاد الشيعة النظر في كثير من أصحاب الإمام الكاظم(عليه السلام) الذين وقفوا عليه وقالوا بغيبته ومهدويته، رغم وثاقتهم وصدقهم، وتوقفـــوا عـــلى الأقـــل في رواياتهم التي يتحدثون فيها عن استمرار حياة الإمام الكـــاظم، بعـــد أن اتّهموهم بجر النار إلى قرصهم، والاستفادة مادّياً من دعوى مهدوية الإمام الكاظم وغيبته واللقاء به»[1].

---

[1]- المصدر السابق (ص٢١٩).

فالكاتب هنا يدعونا إلى التوقف والتحقق. وما دام هو على هذه الحال، فهذا معناه أن الأمر عنده مستوي الطرفين، لا هو بثابت ولا هو بغير ثابت. أي ليس لدى الكاتب دليل يقيني على عدم وثاقة هؤلاء، وعليه كيف يزعم بأنها أكاذيب؟! إن المسافة بين الموقف الأول والحكم بالكذب على هؤلاء الرواة، يحددها البحث والنظر. لكن الأسلوب القفزي لدى الكاتب لا يجد مانعاً من ذلك.

إن قصارى ما يمكن أن يؤدي إليه هذا التحليل ـ كما سبق وذكرنا ـ هو موقف الشك ليس إلاّ. وفي أكثر الحالات فهو يدعونا إلى الاحتمال وليس إلى الحكم اليقيني. وقد ذكرنا أن موقف الشك الذي لا ينبني على منهج قويم ورؤية نافذة للأمور، هو شك دهمائي لا يليق بمقام الباحثين. بل هو تطوُّح وتذبذب وقصور ذهني، على صاحبه التمرس أكثر في دروس المنطق وباقي ضروب الصنعات العقلية.

وثاقة النواب الأربعة:

لقد قال الكاتب الكثير بهذا الخصوص. وحاول التشكيك في وثاقة النواب الأربعة. وعلى طريقته دائماً، يقترح سيناريوهات للغيبة ولدور الإمام بعد الغيبة.. يقول: «ومما يعزز الشك في عدم وجود المهدي محمّد بن الحسن العسكريّ هو عدم قيام أدعياء النيابة بملء الفراغ الفقهي، وتوضيح كثير من الأمور الغامضة التي كان يجب عليهم تبيانها في تلك المرحلة. ومن المعروف أنّ الكليني قد ألف كتاب الكافي، في أيام النوبختي، وقد ملأه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة التي تتحدث عن تحريف القرآن، وأمور أخرى باطلة، ولكن النوبختي أو السمري لم يعلقا على الموضوع، ولم يصححا أيّ شيء من الكتاب، ممّا تسبّب في أذيّة الشيعة عبر التاريخ، وأوقعهم في مشكلة التعرّف على الأحاديث الصحيحة من

الكاذبة»[1].

والحمـــد لله أن يخـــون كاتبـــنا لسانُه حينما يعبر عن ذلك بالشك وليس بـــالقطع. ونحن نتساءل؛ من قال للكاتب أن في كتاب الكليني أخباراً تستدعي تدخـــلاً لتصحيحها من قبل الإمام؟ ومن قال للكاتب أن معنى القول بتحريف القـــرآن كما تذكره بعض الروايات بمعنى التحريف المتعارف عليه؟ فإن في ذلك كلاماً يطول، لسنا في مقامه. ولو كان الإمام ينبغي له أن يقوم بكل تلك الأدوار إذن لماذا غاب أصلاً؟! إن غياب الإمام معناه غياب الحكم الواقعي.

والنواب كانوا بمثابة همزة وصل إعدادية وتمهيدية للغيبة الكبرى. وتصحيح الأخـــبار سبق وعلّمه الإمام لأصحابه. وذلك بعرض المشكوك فيه على القرآن، فإن وافقه وإلاّ يضرب به عرض الحائط. والكليني نفسه يدعو قارىء الكافي إلى أن يعـــرض ما يرويه من ذلك على كتاب الله. وذلك هو نهج الأئمة، فلا أحد مـــنهم يدعي التصويب أو قطعية الصُّدور. وإذا فشل الكثير في تصحيح الأخبار فالمشكلة تعود إلى مستوى فهمه للقرآن... وتلك مشكلة أخرى يضيق عن بيانها المقام!.

شبهة الخط:

ثم إن الكاتـــب يـــثير مسألة خط الإمام في قضية التواقيع. ويعتقد أنه بهذا الصـــنيع قد وضع يده على الجرح، حيث يقول: «ومن هذا المنطلق حاولت أن أستقصـــي آثـــار خطـــوط الإمام المهدي في رسائله، وأبحث عن أيّة نسخة من رسائله، وأتابع تواقيعه. وكنت أحسب في البداية، أو أفترض أن يكون الشيعة في تلـــك الأيـــام، أو بـــالأخص النواب الأربعة أو الفقهاء أو المحدّثون، قد اهتمّوا

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٣٢).

بالمحافظة عليها والعناية بها، فلم أجد لذلك أثراً، ووجدت غموضاً مريباً يلفّ هذا الموضـــوع، ووجدت في التوقيع الذي يرويه الطبرسي في الاحتجاج عن إسحاق بـــن يعقوب عن العمريّ، نصّاً يقول: «... ولا تظهر على خطّنا الذي سطرناه أحداً». وهو يكشف عن خلاف ما كان متوقّعاً من الاهتمام بالتعرّف على الخطّ والمحافظـــة على رسائل المهديّ، وعدم وجود خطّ معين ومعروف للمهديّ يمكن الـــرجوع إليه، ومقارنة بقيّة الرسائل به للتأكد من صحتها. كما وجدت الشيخ الطوسي يتحدث عن خطّ المهديّ بصورة مريبة، حيث يقول: «قال أبو نصر هبة الله: وجدت بخطّ أبي غالب الرازيّ أن العمريّ كان يتولّى هذا الأمر، (النيابة)، نحـــواً مـــن خمسين سنة، يحمل الناس إليه أموالهم ويخرج إليهم التوقيعات بالخطّ الـــذي كان يخرج في حياة الحسن(عليه السلام) بالمهمّات في أمر الدين والدنيا، وفيما يسألونه من المسائل بالأجوبة العجيبة».

و لم يقـــل لماذا كان العمريّ يفعل ذلك؟ ولماذا لم يكن يخرج التواقيع بخطّ المهدي؟ ومن المعروف أنّ التعرّف على خط الإمام الحسن بذاته كان مشكلة في حـــياته، إذ كان يلجأ بعضُ أدعياء النيابة عنه، من الغلاة، إلى تزوير خطّه. وقد وقـــع الشيعة بسبب ذلك في مشكلة التعرف على خط الإمام العسكريّ والتأكد مـــن خطّه، في حياته، فكيف يمكن التعرف على خط الإمام المهدي الذي لم يره أحد، و لم يُر خطُّه و لم يُتأكد من وجوده؟ ولا يملك عامّة الناس وسيلة للتحقق منه؟»[1].

ويـــردف قائلاً: «ولذلك يمكننا اتخاذ سرّية الخطّ أو الحرص على إخفائه دليلاً إضافياً على عدم وجود محمّد بن الحسن العسكريّ، الذي إن كان موجوداً فعـــلاً وكـــان مختفياً وغائباً لأسباب أمنية، لكان لجأ، بصورة قاطعة، إلى إثبات شخصيته عند الشيعة، وقيادهم عبر الرسائل الموقعة التي لا تقبل الشك والنقاش،

---

[1]- المصدر السابق (ص٢٣٤ ـــ ٢٣٥).

ويمكن معرفتها وتمييزها بواسطة التعرّف على الخطّ، والمقارنة بينها، كواحدة من الوسائل العديدة التي يثبت بها نفسه»[1].

ولو سايرنا الكاتب في منطقه هذا لما اعتقدنا بدين ولا بأي رسالة سماوية. فهل عدم وجود خط محفوظ حتى الآن للإمام، دليل على عدم وجوده؟! طبعاً، لا يقول ذلك عاقل تماماً! فهل من المعقول أن نقول: ما دام التاريخ لم يحفظ لنا كل الرسائل والتواقيع التي قام بها الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) طيلة حياته، فذلك دليل على أن السيرة كلها كذب، وبالتالي لا وجود للنبي(صلى الله عليه وآله وسلم) أصلاً!.

يعود الكاتب مرة أخرى ليستطرد الحديث في أمر الإمام الغائب(عج)، ويكشف من دون وعي منه عن أنه يتترس بترسانة من المفاهيم السلفية حتى النخاع. وبأنه جاهل بمنطق العقائد والإلهيات. وذلك يتضح تباعاً في أثناء حديثه عن معاجز الإمام أو الأئمة مطلقاً. وكان من الإسراف أن ينتهي الحديث مع الكاتب حتى هذا الحد. لأن الكاتب إن كان قد قدم ما فيه الكفاية من تعلاّت لتبرير كفره بالإمامة. فما الجدوى من الحديث عن أسرارها. وما دام العرش لم يثبت عنده، فأنّى لنا بالنقش؟!.

يقول الكاتب: «ولسنا بحاجة ماسة لمناقشة «دليل المعجزة» أو «العلم بالغيب» فإن هذا الأمر لم يثبت لأحد من الأئمة الأحد عشر السابقين من آل البيت(عليهم السلام)، و لم يكن رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) الذي كانت له قابلية الاطلاع من الله على علم الغيب، لم يكن ليدعيه أو يمارسه بمثل ما كان يدعيه النواب ويشيعون عن أنفسهم معرفته. وقد اعتمد الرسول الأكرم على العقل ومعجزة القرآن الخالدة، وقال للمشركين الذين طالبوه بإتيان المعاجز والآيات الخارقة، كتفجير الينابيع من الأرض وإسقاط السماء كسفاً والرقي في

---

[1]- المصدر السابق (ص٢٣٥).

السماء وإنزال الكتب منها، قال لهم: «قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولاً».

وهذا يكفي كدليل على أن الكاتب لا يحمل من العلم الديني ما يكفيه لفهم مثل هذه الحقائق، وهو جهل بالسيرة والعقائد حاكٍ عن موقف سلفي متنكر. إن الإمامية لم يعتبروا علم النواب بالغيب علماً مطلقاً يطال كل أنواع الغيب المستور. ولم يعتقدوا أن علم هؤلاء بالغيب علم ذاتي. بل مجرد قرينة على اتصالهم بالإمام المهدي(عج). بل إن الإمامية لا تنظر إلى موضوع الغيب، النظرة السطحية هذه التي يعتقدها الخصوم ظلماً وبهتاناً ضد الإمامية، والكاتب يلبس على القارىء حينما يركب ذلك الجواب من القرآن حيث ورد في مقام آخر.

لقد تحدث القرآن عن علم بعض ممن يشاء الله تعريفهم ببعض الغيب. وإن علم هؤلاء المكتسب من الله تعالى لا ينفي بشريتهم. إن موضوع الطبيعة البشرية خارج عن مورد الغيب، وقد استجاب الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) لكل ذلك. والكاتب يخفي أن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) فعلاً أتاهم بمعجزة شق القمر وتفجير الينابيع وكثير من صنوف المعجزات التي تنفع مع أقوام لا تنفع معها معجزة العقل أو القرآن. ويكذب الكاتب حينما يقول بأن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) لم يستخدم المعاجز والآيات لإثبات رسالته وهذه هي السيرة لدى كافة المسلمين غاصة بكل أنواع المعاجز. إن الكاتب يحاول أن ينفي المعجزة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف تريده أن يقرها للأئمة(عليهم السلام)؟.

يقول مرة أخرى، معبراً عن مزيد من الأمية في فهم الإسلام: «إنّ المعاجز الغيبية متعارضة مع القرآن الكريم الذي ينفي علم الغيب عن أي بشر»[1].

ويقول: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً إِلاَّ مَنْ ارْتَضَى مِنْ

[1]- الفكر السياسي الشيعي. من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٣٧).

رَسُول ﴾[1].

ويقول: ﴿ قُلْ لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إلاَّ اللَّهُ﴾[2].

ويقــول: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾.[3]

ونحــن نقــول: لو كان هذا الكلام وحده صادراً عن الكاتب لكفى في الحكــم عليه بالأمية الدينية المطلقة. فهو يدعي أن الغيب مطلق الغيب لا يعلمه البشر. وفي إيراده لتلك الآيات كان يناقض نفسه. لأن الآيات استثنت من ذلك الإطلاق رسوله بقوله «إلا من ارتضى من رسول» وفي آيات أخرى لم يذكرها الكاتــب ــ أو لا يريد أن يذكرها ــ استثناء لبعض عباده بقوله: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إلاَّ مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾[4].

ونحــن نقول، إن العلم بالغيب مطلق الغيب ممتنع في حق البشر. وإن علم الرســل والأنبــياء والأئمة، ببعض الغيب هو مما علمهم الله. وقد علمتنا سورة الكهف، كيف أن الخضر كان يملك من المعرفة بالغيب ما لم يتسع له علم نبي من أنبياء الله أولي العزم كموسى(عليه السلام). كما أننا نعلم أن علم الغيب بالنسبة لهؤلاء، هو استثناء، فهم استثناء في معرفة الغيب عن عموم الناس، وغيبهم الذي يعلمونه جــزء مــن مطلــق الغيــب الذي يعلمه الباريء تعالى.. وكل شيء هو بإذنه عزوجل.. فما الذي يناقض القرآن هنا؟ وأنا أعلم علم اليقين أن أمثال الكاتب لا يقرأون القرآن ولا يفقهونه ولدي اليقين الكافي والمعرفة الكافية بهذا الموضوع.

---

[1]- سورة الجن/ آية/ ٢٦ ــ ٢٧).

[2]- سورة النمل: آية/ ٦٥).

[3]- سورة لقمان: (آية/٣٤).

[4]- سورة الجن: (آية/٢٦ــ ٢٧).

أمـــا تطـــاوله على السيد الصدر في بحثه حول الإمام المهدي(عليه السلام) فإنه تطاولُ متجرىء فاسد الضمير، وقليل الاستيعاب. لأن السيد الصدر بحث الأمر مـــن زاويـــة واحدة، وهو كيف ننهج منهج الاستقراء العقلي، للاستدلال على الغيبة وإمكانيتها. بل الأمر على عكس ما يتصور الكاتب، الذي لا يقرأ للآخرين إلاّ من باب الفضول لا الاستفادة.

لقد حاول السيد الصدر، أن يعتبر غيبة الإمام المهدي(عج) قضية لا تحتاج الـــنظر إليها نظرة معجزة. بل هي في حدّ ذاتها أمر مستساغ من الناحية العلمية. ذلك هو ملخص ما كتبه السيد الصدر.

يقول الكاتب: «ومن هنا، فلم يشر الشهيد محمد باقر الصدر (رحمه الله) في «بحـــث حـــول المهدي» إلى مسألة معاجز النواب الأربعة كدليل على صحّة نيابتهم وادعائهم بوجود الإمام محمد بن الحسن العسكري»[١].

ومـــن اطلع على ما كتبه السيد الصدر بخصوص هذا الموضوع، يدرك لا محالة، أي مستوى ينـــزلنا إليه الكاتب في لغوه الكثير، وثرثرته المُملّة!.

من جهة أخرى يحاول الكاتب دعم ترسانته الجدلية بمزيد من الأدلة التي لا ترقى بأي حال من الأحوال إلى مستوى الدليل البرهاني.فهو يرى أن فكرة الغيبة تناقض فلسفة الإمامة. ولا تهمنا هنا اصطلاحات الكاتب، لأنه لا يلقي لها بالاً. إذْ ذخيرتـــه الاصطلاحية تعاني الكثير من التشويش والخلط. ففلسفة الإمامة هي الشيء الذي لم يتوصل إليه الكاتب. ولو أنه توصل إليها لما لغا.

يقول: «لكي نفهم موضوع الغيبة على حقيقته، لا بد أن نفهم أولاً نظرية الإمامـــة كما كان يقول بها المتكلّمون الإماميون الأوائل الذين أسّسوا لها. تقول نظرية الإمامة الإلهية أن الأرض لا يجوز أن تخلو من إمام، أي من حكومة ودولة، وإنّ الإمـــام، أي الرئـــيس أو الخليفة أو القائد الأعلى، يجب أن يكون معصوماً

---

[١]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٣٧).

ومعيَّـــناً من قبل الله، وإنّ الشورى باطلة ولا يجوز انتخاب الإمام من قِبَل الأمّة، وتقـــول الـــنظرية الموسويّة، المتفرّعة عن الإمامية والموازية للفطحية، إنّ الإمامة تتسلسل بشكل وراثي عموديّ في ذرّية عليّ والحسين إلى يوم القيامة.

ومن هنا فقد افترض المتكلّمون الإماميون وجود وولادة ابن للإمام الحسن العســـكريّ، بالـــرغم من عدم وجود أدلّة تاريخية كافية، ورفض بعضُهم الإيمان بإمامـــة جعفـــر بـــن علي الهادي، «لعدم جواز الجمع بين أخوين بعد الحسن والحسين»، وقالوا: «لابد أن يكون قد ولد الإمام الحجّة بن الحسن العسكري، وأن أباه قد أخفاه عن أعين الناس»[1].

فالكاتـــب يُجدِّف هنا بما فيه الكفاية ضد الإمامية. إذ لا أحد من الإمامية ينظر إلى الإمامة على أساس أنها الوراثة، وقد كان الإمامية أكثر محاربة لمن ادعاها مـــن ولد علي والحسين(عليه السلام) فهذه الأمانة العظيمة والسر المستور، ليس ثروة مادية يتوزعها الورثة تباعاً.

وتلـــك هـــي أول شـــهادة للكاتب على نفسه بأنه يجهل فلسفة الإمامة. والشهادة الثانية على ذلك، هي قوله: "لا يجوز أن تخلو من إمام أي من حكومة ودولـــة، وإن الإمـــام، أي الرئـــيس أو الخليفة أو القائد الأعلى..»! فواضح أن الكاتب ينظر إلى الإمامة باعتبارها مجرد خلافة زمنية أو رئاسة دولة. ونحن نقول لـــه: نعم، لو كان الأمر كذلك، لكانت الشورى هي الطريق المسلكي لاختيار الخلـــيفة. لكن هيهات أن تكون الإمامة مجرد رئاسة دولة أو خلافة زمنية. وقد رأيـــنا كـــيف أن أمير المؤمنين(عليه السلام) حينما استأصل المغتصبون حقه في الإمامة الكاملة، زهد فيها واعتبر مجرد الخلافة الزمنية لا يكفي.

إذن تلك شهادة أخرى على أن صاحبنا لا يفقه في أمر الإمامة شيئاً، وقد سبق وذكر أمير المؤمنين(عليه السلام) بأنه لابد للناس من إمام بر أو فاجر.. فالأرض لا

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه. دار الجديد. بيروت ط٢ (ص٢٤١).

تخلــو من ذلك على الإطلاق. لكن الإمامة أمر آخر مختلف تماماً، إنها تملأ ثغرة كبرى في دنيا الناس. الثغرة التي تحدث بوفاة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم). وإن قــيل إن وفــاة الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) لا تشكل ثغرة ما دام الوحي قد اكتمل، أقول: إن الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) قال، بأن موت العــالم ثغرة في الإسلام لا يسدها إلا عالم مثله. فإذا كان هذا ثابتاً في حق عامة العلماء. فإن ذهاب الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) لهو أكبر ثغرة في الإسلام لا يسدها إلاّ إمام.

وعلــيه، فإن ادعاء الكاتب، بأن الغيبة تناقض فلسفة الإمامة صحيح لو كان الإمام إنما غاب لغرض الاستمتاع بغيبته. أما والظروف الأمنية لم تكن تسمح له وهو الذي يوكل بالقيام في الأرض، فإن وجوده يومئذ وفي كل زمان لا يتوفر فيه أنصار له، يبقى خطراً على العالم. ثم لابد أن نوجه هذا السؤال إلى الكاتب: هل غيبة النبي أو موته ــ كما جرى في بعض الحالات ــ يناقض فلسفة النبوة؟!.

يقول الكاتب: «ولكنّ السؤال الكبير الذي فرض نفسه هو: إذا كانت الإمامة محصــورة في هذا الشخص، ولا تجوز لغيره من الناس العاديّين، غير المعصومين وغير المعيّــنين من قبل الله تعالى، فلماذا يغيب ويختفي ولا يظهر ليقود الشيعة والمسلمين، ويؤسّــس الحكومة الإسلامية التي لابد منها؟ ما دام أن الأرض لا يجوز أن تخلو من إمام، والإمام الغائب لا يمكن أن يمارس إمامته وقيادته للناس؟ وما هو السر في الغيبة؟ والى متى يغيب؟ وما هو واجب الشيعة في حالة الغيبة؟»[1].

نلاحظ هنا، بأن الكاتب يتساءل عن موعد الظهور ولا بُدِّيته، وكان عليه بالأحرى أن يتساءل إن كانت الظروف الموضوعية ــ التي ساهمت في غيبته ــ مواتــية اليوم. إن الكاتب يتصور ظهور الإمام(عج) كمسألة عادية. وطبيعي أن يصدر ذلك عن رجل يخلط بين الإمامة ورئاسة دولة قطرية. إنه يتجاهل أن أمر

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٤١ــ ٢٤٢).

المهدي المخلص، أمر عظيم، سيهتز له العالم، وبأنه هو الإمام الذي سيتولى تطهير الأرض من المفاسد والمظالم.

يقول الكاتب تعقيباً على ذلك: «لقد كانت النتيجة الطبيعية واللازمة لذلك الفكر هي نظرية الانتظار، وتحريم النشاط السياسي في عصر الغيبة، وهي النظرية التي سادت قروناً طويلة من الزمن، ولا تزال بعضُ آثارها مستمرّةً، بالرغم من القول بنظرية النيابة العامّة وولاية الفقيه، حيث انتهت نظرية المتكلّمين المثالية إلى غيبوبة الشيعة عن الحياة وافتقادهم للإمامة، لعدم ظهور الإمام المعصوم. وهذا ما شكل تناقضاً صارخاً مع فلسفة الإمامة التي تقول بوجود الإمام في الأرض ووجوب كونه معصوماً، ووجوب تعيين الله له في كل زمان ومكان، من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية وقيادة المسلمين والإفتاء لهم وحل مشاكلهم التشريعية»[1].

وينسى الكاتب وهو يتحدث عن النظرية الشيعية، بأن الشيعة كانوا أكثر الفرق نشاطاً وتسيساً، وأن الانتظار هو حالة يوتوبية، وموقف ثوري يتطلع أصحابه إلى الأفضل. و لم تكن الحالة الانتظارية مانعة لهم من التصرف حيال الظلم.

وينسى الكاتب، أن الإمام علياً(عليه السلام) كان موجوداً من حيث هو حقيق بالإمامة، لكنه لم يطع. فهو وغيره من الأئمة موجودون ومعصومون. ولكنهم محاصرون في أداء الدور الكامل للإمامة. فهل في ذلك تناقض؟

يقول الكاتب: «إذاً فإن الغيبة تشكل تناقضاً صارخاً مع ضرورة وجود الإمام الذي يفترض أن يتصدى لقيادة المسلمين، ولا يجوز أن يغيب عن الساحة. فإذا قلنا مثلاً إن الدولة يجب أن تعيّن ضابطاً للمرور في التقاطع الفلاني، ورأيناه غائباً والمرور مشتبكاً، فإن غيابه يشكل تناقضاً مع قولنا: «لابد أن تعين الدولة ضابطاً» ولا يفيد وجوده خلف ستار الغيب، لأن المرور أصبح مشتبكاً ومعقداً

---

[1]- المصدر السابق (ص٢٤١ ـــ ٢٤٢).

وفوضوياً. وهذا أمر عقلي إبداعي وواضح، لا يمكن التغاضي عنه، أو تجاهله أو تبريره ببعض الأخبار الضعيفة»[١].

ومع أن كلاماً كهذا يعيدنا إلى إشكالية الخلط بين الإمامة وقيادة الدولة، فإننا نلاحظ أن شيئاً مُهمّاً يغيب عن ذهن الكاتب. فإذا كان غياب الإمام يتناقض مع فلسفة الإمامة ـــ ونحن نرى أن غيابه لا يناقضها بل يُعطّلها ـــ فإن الأئمة كانوا موجودين. ولكن بفعل الحصار لم يؤدُّوا دورهم كأئمة. فهم في عداد الغائبين. فهل ذلك يُعدُّ تناقضاً مع فلسفة الإمامة، أم أن الأمر يعتبر حجة على الخلائق، وشاهداً على اغتصاب الإمامة كما قتل أنبياء من ذي قبل؟

ثم في ردّنا على ما ذكره الكاتب نقول: أولاً كان ذلك قياساً مع الفارق. وقد سبق وقلنا بأن أمير المؤمنين(عليه السلام) أجاب على ذلك التهافت بقوله: لابد للناس من إمام بر أو فاجر. أي ضرورة الدولة وحفظ النظام العام. ولهذا السبب تحديداً رأيناه سكت في عصر الخلفاء طالما هناك دولة. ولكنه سرعان ما ثار على عثمان حينما بدأت الدولة تنهار بفعل سياسته الطبقية والعشائرية.

ومعنى ذلك كله، أن الإمامة هي أكبر من كونها مشروع دولة. إنها مشروع يلخصه الحديث الصحيح: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي أهل بيتي فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»!.

إن أمر الغيبة هو أمر غيبي تمّ بكيفية غيبية. والكاتب نفسه يورد كلاماً عن المفيد يقول: «ورفض الشيخ المفيد سلوك طريق العقل والاعتبار في التحري عن سبب الغيبة، وقال: إن المصلحة لا تعرف إلاّ من جهة علاّم الغيوب المطلع على الضمائر، والعالم بالعواقب، الذي لا تخفى عليه السرائر...»[٢].

والحق أن ذلك هو عين العقل. إذْ أن طريق الاعتبار والعقل هنا هو عين ما

---

[١]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٤٣).

[٢]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٤٣).

ذهب إليه المفيد. لأن الموضوع غيبـــي والموقف العقلي منه هو التسليم. ولا يعتبر ذلك عجزاً في تفسير أسباب الغيبة.

يقـــول الكاتب بعد ذلك: «وبعد اعتراف أركان نظرية الغيبة بعدم وجود تفسير معقول وأكيد للغيبة، لا تبقى حاجة لمناقشة الروايات والنظريات المختلفة، الـــتي قدموهـــا لتبرير الغيبة بالحكمة المجهولة أو بتمحيص الشيعة وغربلتهم، أو بخـــوف صـــاحب الـــزمان عـــلى حياته من القتل، فإن رواتها غلاة وضعاف، ومضمونها لا ينطبق على محمد بن الحسن العسكري»[١].

إن المسألة في حقيقتها غيبية فلا مجال للتعليل. وإن كل ما فسروا به الغيبة إنما يصلح من باب المقتضى وليس العلة التامة.

وممـــا يندى له جبين العقلاء، أن الكاتب لم يعد في تحشيده لأدلته الواهية يميز بين الصحيح والفاسد. فلقد انبطح أمام هواه، وراح يختلق من المخارج ما لا يرضاه غرٌّ مبتدئ، كاشفاً كل مرة عن أنه لا يصنع أكثر من شكوك وظنون.

إن الكاتب يفعل وكأنه يكتب لأميين لا عهد لهم بالقراءة. وتلك مصيبته. يقول معبراً عن كل ذلك: «ومع كل ذلك فقد كانت نظرية الخوف بعيدة جداً عـــن أخلاق أهل البيت(عليهم السلام) وحبهم للشهادة في سبيل الله، وهي تثير تســـاؤلات كـــبيرة حول السر وراء عدم حفظ الله تعالى للمهدي، على فرض وجوده، كما حفظ النبي موسى وأنجاه من فرعون، وكما حفظ الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) المبشر به من قبل»[٢].

إن الكاتب يمارس ضرباً ساذجاً من التشبيه. ويتساءل في قضايا لا يمكن أن تثبت أي شيء سلباً كان أو إيجاباً؛ لأن حكمة الله وتدبيره مما لا تحيط به العقول الناقصة؛ حيث حمارها دوماً وأبداً هو القياس مع الفارق؛ قياس إبليس!.

---

[١]- المصدر السابق (ص٢٤٤).

[٢]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٤٢ـــ ٢٤٥).

ونحـــن نقـــول للكاتـــب الذي يعيش أزمة في النظائر والأمثلة ــ أو لعله مصـــاب بحمى الانتقاء ــ نقول له إذن: هل رفعُ الله نبيه عيسى(عليه السلام) إليه ــ حمايـــة له من القتل ــ ورفعُ الله نبيه إدريس(عليه السلام) وإخفاؤه إلياس والخضر، هو مـــناقض لأخـــلاق الشـــهادة في سبيل الله. الله وحده يعلم كيف يحمي عباده الصـــالحين. فلقد حمى وحفظ المهدي(عج) بالغيبة مثلما حمى بها عيسى بن مريم وغيره.

يقـــول الكاتب متابعاً ترهاته التي لا حدود لها: «وبالرغم من عدم تحديد الأئمـــة مـــن أهل البيت(عليهم السلام) لهوية المهدي من قبل، فإن التسليم بهذه المقولـــة جدلاً يثير تساؤلاً عن السر وراء إعلان أهل البيت لاسم القائم من قبل، إذا كانوا يعرفون أنه سيتعرّض للضغط؟ ولماذا لم يتركوه سرّاً لحين موعد القيام، حتّى يجنّبوا المهديّ ملاحقة الأعداء منذ الولادة والطفولة؟[1]».

أولاً: ما يقرره الكاتب ابتداءً، على أنه الحقيقة؟ هو ضرب من الافتراض، لا سند ينهض به في وجه ما تترس به الإمامية من أدلة متينة. بل إن الادعاء بأن أوصاف المهدي لم تتحدد من قبل، هو تخرص وكذب وبهتان. وقد سبق وأدرك الأئمة أن المهدي هو محمد الذي يطابق اسمه اسم جده رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) وبأنه الثاني عشر. وهو التاسع القائم من ولد الحسين(عليه السلام)..

كل هذا قرينة لمن خفي عليه الأمر. ولو كانت هذه الأوصاف في يد مخبر مبتدئ لتوصل بها إلى أي شخص مختفٍ عن الأنظار. وفعلاً إن كل هذا أدركته الســـلطة العباســـية، لذلك أسرعت للمضايقة والمراقبة المتواصلة على أبيه الإمام العسكري(عليه السلام) في محاولة لرصد مولده الموعود!.

لكـــن الكاتب حقيقة يرفض أن يسلك الإمامية الدليل العقلي. وهو دليل الفطـــرة العام الذي يسلكه كل إنسان حريص على معرفة ما خفي عن الأنظار.

---

(١)- المصدر السابق (ص٢٤٥).

وهذا منهج سلكه الإمامية في كثير من المواقع.

لقد قال الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) في الحديث الصحيح: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي أهل بيتي». وقد علم الجميع أن معنى الحديث منصرف إلى عترة خاصة. وهم أهل البيت(عليهم السلام)، المعينون، الراشدون المهديون الاثنا عشر، لوجود القرائن المتعددة، ولوجود القرينة الأساسية التي تصرف معنى الخبر من العموم إلى الخصوص، ألا وهي وجود غير العادل من عموم بني هاشم.

فإذن مثل هذا الفهم طبيعي جداً ومشروع وعقلائي. فما المانع أن تكون كل هذه القرائن دالة على أن شخص الإمام المهدي صاحب تلك الأوصاف، هو ذاته الثاني عشر، إبن الإمام العسكري..؟!.

ونعود إلى صلب الاشتباه، لنقول للكاتب بأننا حرنا في مناقشتك. لأنك تنهج نهجاً مفارقاً. وتسلك مسلك من يدق الباب ويجيب نفسه "من الطارق"؟! فهو يتساءل عن السرّ وراء إعلان أهل البيت لاسم القائم. ولماذا لم يتركوه سرّاً لحين موعد القيام حتى يجنبوه ملاحقة الأعداء؟! وقد سبق أن تساءل الكاتب ــ كما مر معنا ــ حول لماذا لم يذكروا اسم القائم في الجيل الأول أو الذي يليه؟ ولماذا أخفوا كل ذلك إلى حين اصطدموا بغموض ولادة الثاني عشر؟! بل إنه سبق وأجاب أن سبب نعت الأئمة للقائم(عليه السلام) أتى جواباً من الأئمة(عليهم السلام) على شبهة من اعتقد أنهم هم أصحاب الأمر. فكان نعتهم، من باب دفع صفة القيام ــ بالمعنى الخاص ــ عن أنفسهم. وهم إنما وصفوه بالعموم، و لم يعطوا معلومات دقيقة عنه؛ وذلك هو سبب كل تشكيكات الكاتب. إذن صاحبنا آلى على نفسه أن ينقض مذهب الإمامية على أساس كل الاعتبارات، ولو تترسوا بكافة الأدلة. فهو يتمثل دور "الغولة" في الحكايات الشعبية، التي تقول لضحيتها إن فعلت كذا: أكلتك، وإن لم تفعل أكلتك؟!.

ثم لا بـــد من التعريف بالإمام. فأن يُعرفوا به شيء؛ وأن يمنعوا عنه الخطر شيء ثانٍ. ولو لم يخبروا عنه لما عرف الناس أمره، ولما كان إخباره عن حجة على الناس.

يقـــول الكاتـــب: «وإذا صحّت نظرية الخوف من الأعداء، فلماذا يستتر المهدي عن أوليائه؟ ولقد قام مئات الملايين من الشيعة عبر التاريخ بانتظار الإمام المهـــدي، وإعلان الاستعداد لنصرته، وقامت لهم دولٌ تتبنّى الإيمان به، فلماذا لم يظهر مع ارتفاع الخوف بالتأكيد؟[1].

وأنـــا أجيـــب الكاتب عن ذلك بصراحة: إن أمر شيعتهم والموالين لهم، لعظيم! إن غيبة الإمام، وقبله، انزواء الأئمة عن المغامرة، هو دليل قاطع على أن ليس كل من أحاط بهم فهو موالٍ. لقد أدركوا أن من شيعتهم من لا يصمد أمام كـــل الحقائق. لقد شهد مثل ذلك الإمام علي(عليه السلام) حينما دعا أتباعه إلى حلق رؤوسهم، فما فعله إلاّ قليل. وهو الذي تمنى لو وجد أربعين رجلاً صادقاً إذن لما ســـالمهم عـــلى الأمر. وقد فعل الأمر ذاته بالإمام الحسن(عليه السلام) الذي عانى من أتـــباعه الكثير من المشاكل. وكان الإمام الحسين(عليه السلام) ضحية خذلان كبير من الأتـــباع. ولعل ربك أراد أن يذهب الإمام الحسين(عليه السلام) إلى حيث يلقى حتفه بـــتلك الطريقة المشهودة، حتى لا ينتقد أحد الأئمة على صبرهم وعدم مغامرتهم بالحرب. وما فعله بعض الشيعة بعد استشهاد الإمام الحسين.. شأنه شأن حركة التوابين وغيرهم، حروب استعادة الضمير ومعركة للتخفيف عن الشعور بالذنب. وإلاّ، ما منعهم أن يبذلوا كل ذلك في سبيل نصرة الإمام الحسين(عليه السلام) يوم كان بـــين أظهـــرهم حيّاً يرزق يملك قراراً؟ وهذا ما جعل أبناء الحسين(عليه السلام) الأئمة الأطهـــار، وإن تعاطفوا مع الثوار فإنهم لم يغامروا بمشروع الإمامة. ثم ألم يدَّع الإمامة كذباً، كثير ممن كان يزعم أنه من أتباع الأئمة؟.

وهبـــنا صدقنا أن الشيعة حاروا في الأمر بعد وفاة الإمام العسكري(عليه السلام)

---

[1]- المصدر السابق (ص٢٤٥).

فهـــل من المعقول أن نصدق ادعاء البعض للإمامة؟! لذلك طبعاً، ليس كل من أحـــاط بالإمـــام فهو موالٍ على طول الخط. ولكن الإمام لم يخف أمره عن كل الناس، بل هناك خاصة الخاصة وفي طليعتهم النواب الأربعة، الذين حاول الكاتب التشـــكيك في أمرهم، ليقطع الطريق كله أمام الإمامية. ألم يتساءل الكاتب قبل قلـــيل عن سبب إخفاء الأئمة، لأمر القائم على أتباعهم؟! الجواب، هو لماذا لا يقبل الكاتب أن من أتباعهم الذين وثقوا فيهم السفراء الأربعة؟.

إذن، كثير من أوليائه ادعى أنه رآه واتصل به. والكاتب هنا يتحدث عن ملايـــين مـــن الشيعة عبر التاريخ. مع أن قضية الإمام المهدي(عج) قضية كبرى تتطلب طليعة مؤمنة ذات مواصفات محددة ــ كما ورد في الأخبار ــ وبشروط معينة لا توجد في هذه الجماهير المليونية. ومثال ذلك هم الأئمة السابقون؛ علي والحسن والحسين(عليهم السلام) كان لديهم شيعة كثيرون، لكن خذلوهم!

وهـــذا كلام يجيب عنه الكاتب من دون أن يشعر. يقول: «وهذا سؤال طـــرحه بعض رؤساء الدولة البويهية الشيعية التي قامت في القرن الرابع الهجري، على الشيخ المفيد وطالبه بالإجابة عليه، فأحال المفيد الإجابة على الله وقال: «إن ســـر الغيبة لا يعلمه إلا هو»؛ واعترف فيه بكثرة الشيعة في ظل الدولة البويهية، ولكنه شكّك في صدقهم وشجاعتهم وتقواهم»[1].

ويقـــول معلقـــاً على ذلك: «والآن، وبعد مضي أكثر من ألف عام على القول بنظرية الخوف في تبرير الغيبة، وبعد سقوط عشرات الدول وقيام أضعافها، فـــإنّ تلـــك النظرية تبدو بعيدة جدّاً عن الواقع، وعارية عن أية مصداقية، ولا تشكل سوى فرضية وهمية لتبرير فرضية وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري وتناقض غيبته مع مسؤولية الإمامة الملقاة على كاهله من الله.

وهـــذا ما يثبت عدم صحة فرضية ولادة ووجود الإمام الحجة بن الحسن،

---

(١)- المصدر السابق (ص٢٤٥).

وإلا فلو كان حقاً موجوداً لكان يجب عليه الظهور والقيام، عند أول فرصة تسمح له بذلك، وعدم جواز إبقاء الأمة مهملة بدون قيادة شرعية»[١].

إذن هذا تأكيد من الكاتب على شبهته السابقة؛ أي أن الغيبة تناقض الإمامة. ونحن نقول، بأن الإمام لم يهمل الأمة. ومن قال ذلك؟ ولا يقولها إلاّ جهلة ذاهلون عن مغزى الإمامة وموضوع الغيبة. نقل ذلك حرفياً صاحبنا عن ابن تيمية وعن القاضي عبد الجبار في المغني وغيرهما؛ إنها شبهة قديمة. لكننا نقول لهم جميعاً، بأن الأمة هي من أهمل الإمام لو راجعوا التاريخ وكانوا صادقين. إن الجماهير المليونية التي تحدث عنها الكاتب لو كانت فعلاً صادقة وقادرة على نصرة الإمام الحجة(عج) إذن، لما وهنت وضعفت وأسلمت قيادها لطغاة من العيار الخفيف. فلو قال لنا الكاتب إنها مغلوبة على أمرها، قلنا له: هوذا حقيقة ضعفها، فلا يُغني عنها عددها. وذاك هو سرّ تأخر الإمام(عج) عن الظهور، ولله في خلقه شؤون!.

وإذا قيل: لماذا لم يغب الحسن أو الحسين(عليهما السلام)؟ أقول: تلك حكمة الله. ونحن هنا لا نرسم لله سيناريوهات. وهي فوق كل ذلك الحكمة ذاتها التي جعلت البارىء تعالى يقدر الرفع والاختفاء على بعض أنبيائه كما يقدر الموت والذبح لأنبياء آخرين؟!.

يقول الكاتب معرباً عن مزيد من التهافت: «وقد زال الخوف اليوم، وأزال الشيعة الأسباب التي دفعت الإمام إلى الغيبة، وأعدوا العدّة لنصرته، وعزموا على معاضدته والانقياد له، والكف عن نصرة الظالمين، ودعوه للخروج، ولكنه لم يخرج! بالرغم من قول السيد المرتضى بوجوب الظهور عليه»[٢].

ونحن نقول: من يُقدِّر زوال الخوف. بل ومن قال إن ظهور الإمام

---

[١]- المصدر السابق (ص٢٤٥).

[٢]- المصدر السابق (ص٢٤٦).

الآن(عــج) مقدر بهذا التقدير الذي يراه الكاتب وأمثاله. إن الخوف، ليس على الإمــام فقــط، بــل على الإمامة كلها. وعلينا أن ندرك بأن الخطر على الإمام المهــدي(عج) ليس من السلطة العباسية ــ اليوم ــ بل هو خطر من قبل العالم، وكــل القوى الكبرى على هذا الكوكب. فإذا كان الإمام المهدي(عج) اختفى عن ملاحقة عيون الحاكم العباسي، فإنه اليوم يختفي عن أنظار في مستوى الموساد الإسرائيلي والــ (C.I.A) الأمريكية، وعن عيون كل قوى الشر في هذا العالم.

وإذن من قال لك أيها الكاتب بأن الخوف قد زال؟ وهل وجودك خارج مأساة بني جلدتك أنساك وضع طائفتك.؟ إن الكاتب ــ وهو معذور في هذا ــ يعــتقد أن الإمام المهدي(عج) إذا ظهر، فهو مجرد زعيم سياسي يمكنه أن يطلب الــلجوء السياســي إلى الأراضي اللندنية، فتنتهي عنده مشكلة الخوف. وكأن خــروج رجــل إلى دنيا الناس بعد اختفائه في العصر العباسي، وانطلاقه ليحرر العالم، أمر لن يثير العالم؟ فإذن الكاتب لا يحمل تصوراً جادّاً ومسؤولاً كما هو عليه أمر مهدي هذه الأمة.

يقــول: «إذاً، فإن الظروف المحيطة بالغيبة من قبل وبعد، لم تكن تنطوي عــلى أيّ مبرر للخوف والتقية، بحيث يخفي الإمام الحسن العسكري مولد ابنه ويكــتمه بالمــرّة. و لم يكن من العسير على محمد بن الحسن العسكري، لو كان موجوداً فعلاً، أن يظهر هنا وهناك»[1].

ومرة أخرى ينهد الكاتب إلى هذا الدرك النازل من التهافت، حيث يرسم ســيناريوهات تسطيحية لأمر شاءت إرادة الله وحكمته أن يكون كذلك. وهو، فضلاً، عن كل ذلك يناقض نفسه حينما يعتبر أن الظروف من قبل ومن بعد لم تكن داعية للخوف. إنه يحرف التاريخ ويميعه. وهو السيناريو نفسه الذي يمكننا أن نقوــله في حــق أنبياء كثيرين شاءت حكمة الله أن يختفي بعضهم أو يقتل

---

[1]- المصدر السابق (ص٢٥٣).

بعضهم الآخر.

كان بإمكاننا أن نقول لماذا لم يخبرهم الله بتآمر الناس عليهم فيهربوا من الموت، أو أن يفر بعضهم إلى التخوم وأطراف الدول بدل أن يختفي أو..أو..أو..!

الكاتب يعتبر أن قيام دول شيعية مثل البويهية وغيرها يمكنه أن يخفف أو ينقض نظرية الخوف المدَّعاة من قبل الشيعة. ونحن نتساءل: لماذا لم تفرض كثير من هذه الدول معتقداها على الشعوب التي حكمتها؟ ألم يكن ذلك دليلاً كافياً على أن الشيعة مارسوا التقية وهم في سدّة الحكم؟ فكيف نعتبر أن الخوف قد زال. وبأن الظروف لم تكن تنطوي على أي مبرر للخوف والتقية؟!

على الكاتب إذن، أن يفهم بأن الأئمة قدموا أنفسهم للأمة. فهم لم يمثلوا مشروع حركة سياسية قطرية.وهذا ما يفسر عدم اهتمام الأئمة السابقين مثل الإمام الصادق(عليه السلام) أو الكاظم(عليه السلام) بمشاريع دول من هذا القبيل. ومن قال للكاتب أن الدولة البويهية ــ على عظمتها ــ كانت تمثل المشروع الأمثل في نظر الأئمة؟ ومن قال بأن أسباب الخوف والتقية قد زالت مع أن مقاييس حساب الخوف هنا لدنية. وما تفضل به صاحبنا هو محض توهم سطحي!.

ومرة أخرى، يلجأ الكاتب إلى ناحية أخرى. في محاولة مستميتة لقطع الطريق أمام أدلة الإمامية. وهو يتجه إلى نواحٍ معينة ويعالجها ببساطة وسطحية لا مثيل لهما.

هذه المرة يتحدث عن علامات الظهور. حيث يرى فيها تناقضاً ودليلاً إضافياً على عدم ثبوت الغيبة، يقول: «وعلى أي حال فإن الروايات التي تتحدث عن علائم الظهور، تشكل دليلاً إضافياً على عدم صحة نظرية المهدي، محمد بن الحسن العسكري، وذلك لأنها تتحدث عن علائم ظهور في العهد العباسي، أو نهايته عند اختلاف ولد بني العباس فيما بينهم، أو في أعقاب قتل ذي النفس

الزكية، كما تقول روايات أخرى يذكرها الطوسي والنعماني والكليني.

وتشـــير بعض الروايات إلى أن المهدي سيفتح القسطنطينية التي استعصت عـــلى المســـلمين قروناً طويلة، وأنّه سيفتح الديلم والسند والهند وكابل والخزر، وكـــل هذه العلائم أو المهمات قد حدثت، و لم يظهر المهدي الموعود، مما يدل على عدم صحة الروايات أو ارتباطها بأشخاص آخرين»[1].

أقـــول: لئن كان هناك ما يدل دلالة قوية على موضوع الغيبة، فهو هذه العلامـــات والشـــروط التي اكتظت بها المظان الشيعية. والكاتب الذي آلى على نفسه أن لا يتورع عن محاولة نسف أي دعامة إمامية إيجابية، تراه يغفل موضوعاً أساســـياً في كل ذلك. لقد اعترف الكاتب بأن ما ذكر في تلك الروايات حول فـــتح الـــبلدان وغيرها من العلامات التي ادعى الكاتب بأنها حدثت دون ظهور الإمام أقول: طالما أن الشيعة تنبؤوا ـــ بناءاً على أخبار الأئمة ـــ بوقوع كل تلك الأحداث، فإذن هذا دليل إضافي على مصداقية دعوتهم. إن كلام الكاتب يثبت صحة ما تنبأ به الأئمة. مع أنهم ذكروا كل ذلك على أساس حدوثه قبل الظهور. و لم يقولوا أن الإمام سيظهر عند فتح السند والهند أو غيرها من الأحداث.

وعلـــيه نقول بأن الكاتب الذي لم يطلع اطلاعاً دقيقاً على ما ورد في هذا الـــباب، غابـــت عنه حقائق أخرى. وهي الربط المنطقي ما بين هذه العلامات والظهـــور. ونحـــن نعذر الكاتب على كل ذلك، لأنه نعى على الإمامية الدليل العقـــلي الذي به تنتظم المعرفة، ويربط ما بين حقيقة هنا وحقيقة هناك، كما هو أمر العدد الاثنا عشر وخبر الإمامة والمهدي، نقول، إن هذا الاستدلال فيه كثير من الجهل، لأن علامات أخرى لم تظهر بعد، وهي بمثابة شرط من شروط ظهور الإمام المهدي(عج) أعني مثلاً خروج السفياني.

يقول الكاتب: «أو تتحدث عن معاجز تقنية، كالحديث مع القائم ورؤيته

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٥٤).

عن بعد، بما يشبه جهاز البثّ التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية. وقد حدث هــذا الجهاز مؤخراً، ولكن ليس على يدي القائم، ممّا يحول دون اعتباره معجزة من معاجز المهدي»[1].

إن الأخبار لا تتحدث عن أن ذلك من معاجز الإمام المهدي(عج)، بل هي علامات ظهوره. وهي أمور سوف تحدث في زمانه. وهو سوف يرقى في أسباب الســماوات والأرض. أي أنــه سيأتي بما يتفوق به على عصره؛ أو بتعبير أدق، ســوف يحسن توظيف أرقى ما توصلت إليه المعاجز العلمية في عصره. وهذا ما نفهمــه مــن مغزى قوله (سيرقى في أسباب السماوات والأرض) بل وهذه هي حقيقة المعجزة، أنه يتفوق النبي أو الوصي على قومه في صميم صنعاقم.

والكاتــب حينما يدعي أن كل ذلك ثبت دون ظهور الإمام الحجة(عج)، يثبــت من دون وعي صدق تلك الأخبار التي تضمنت نبوءات صحيحة. وآية صــحتها تحققها اليوم. إلا أن الكاتب الذي لم يختبر العلوم ولا هو ممن يفهم في مجــال التطور العلمي، ينسى ما سوف تكشف عنه العبقرية العلمية من مزيد من الابتكارات ربما سوف تنسيه اندهاشه أمام ما هو موجود الآن.

ولكــن كيف يقطع الكاتب بأن هذه الأمور حدثت دون أن يظهر الإمام وها نحن لا زلنا نعيش مرحلة العلوم والاكتشافات الكبرى، فعليه أن يتريث قليلاً يقول: «أو تتحدث عن [..] أو حدوث بعض العلائم الغريبة التي تتنافى مع سنّة الله في الحياة، كولادة الذكور دون الإناث بالآلاف للشخص الواحد، كما يقول المفيد»[2].

ونحــن لــن ندعــي صحة كل ما قيل أنه سيكون في عهده غير الشروط الكبرى، التي تفيد كونها علامات على ظهوره، إلا أننا نقول للكاتب إن المعجزة

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٥٤).

[2]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٥٤).

هي حالة استثنائية. وهي طبعاً منافية لسنة الله الظاهرة العامة.

ثم يقـول: «ومن الجدير بالذكر أنّ جميع الروايات الواردة في هذا الشأن هـي مرسلة أو مروية عن مجاهيل وغلاة ووضاعين، وهي لا تذكر هوية القائم المهدي بالتحديد، وإنما تشير إليه بصورة عامة، مما يحتمل وضعها أو اختلاقها من قبل الحركات المهدوية السابقة في القرون الهجرية الأولى، وبالتالي فإنها تشكل دليلاً علـى تطور النظرية المهدوية، وتطبيق أصحاب نظرية المهدي محمد بن الحسن العسكري تلك الأحاديث عليه»[1].

طـبعاً، كـلام الكاتب هنا يفيض بحقائق تناقض ما سبق وقرره. فهو من جهة يعزو هذه الأخبار إلى وضاعين من الجيل الأول، وسبق أن أنكر على الجيل الأول معرفته بالمهدي. والمهدوية التي ظهرت قبل ذلك لم تتنبأ بكل هذه الحقائق الـتي يعترف الكاتب بأنها وقعت وتحققت. خصوصاً وأنها أحاديث تخبر بأشياء وقعـت في زمن ما بعد غيبة الإمام محمد بن الحسن العسكري(عج)، ولو كانت مـن اختلاق الوضاعين السابقين، لكانت اكتظت بأمور تتعلق بتفاصيل العصور السابقة، ولكانت وضعت شروطاً للظهور توجد في تلك العصور السابقة. لكن كـل ما عليه الأخبار يدل على أن الظهور لا يمكن أن يتم إلا في العهود المتأخرة جـداً. بـل القارىء لهذه الأخبار، يستنتج أن مثل هذه العلامات لا يمكنها أن توجد إلاّ في عصورنا المتأخرة نحن!

لكـنني لم أفهم كون هذه الأخبار لم تذكر هويةالقائم بالتحديد ــ كما ادعى الكاتب ــ مع أنها أخبار تتحدث عن خروج الإمام وظهوره وهو ما يخفي حقـيقة الغيبة. إذْ لا ظهور من دون غيبة! وألاحظ أن الكاتب يدعي بجرة قلم، بأن كل هذه الروايات هي مرسلة أو مروية من قبل مجاهيل وغلاة و..

وأنا أتأسف لهذا التعسف الساذج. خصوصاً وأن الكاتب لم يحقق في كل

---

[1]- المصدر السابق (ص٢٥٥).

الأخبار التي وردت بخصوص الغيبة والظهور. والدليل على ذلك، أنه لم يقرأ عن الشروط التي بدونها لا يستساغ الحديث عن ظهور حتمي للإمام(عج)، إذن هو مجـــرد مدَّعـــى، عـــلماً أن أخبار الغيبة أو الظهور ككل الأخبار التي لا تتعلق بالأحكـــام، لم يحقـــق فيها المسلمون كافة على وجه الدقة. وكثير منها اعتبر في باب التساهل في أدلة السنن.

لكنني أقول: ما دام محتوى تلك الأخبار فيها ما صحّ وقوعه كما أقر بذلك الكاتب، إذْن، الواقع خير مصحح لها. إن الحكم بالضعف على خبر لأن في سنده مجهولاً، هو ما اقتضته أساليب المحدثين ومعطيات علم الرجال.. لكن لا أحد من العلماء يستطيع أن يقول بأن الحكم بالضعف على خبر المجهول هو حكم صحيح مطلقاً. ونحن نعلم أن أساس ذلك هو النـــزول عند مقتضى التثبت في تقبل خبر الفاســـق، كمـــا في آية النبأ. ولكن ذلك لا ينفي احتمال مخالفة الواقع لذلك. فـــيكون الخبر الضعيف ضعيفاً بالحكم الظاهري، صحيحاً بحكم الواقع. وهذا ما جـــرى بخصـــوص عدد من الأخبار المتعلقة بعلامات الظهور. والكاتب يعترف بوقوع كل تلك العلامات. وذلك دليل على صحة هذه الأخبار، حتى ولو زعم الكاتـــب روايتها عن المجاهيل. إن استصحاب مثل هذه الأحكام، هو صحيح في زمان ذكر الرواة لها. أما نحن فالواقع الآن خير جابر لها، وخير مصحح فتأمل!.

ولا عجـــب بعد كل ذلك، أن يدعي الكاتب، بأن للغلاة الباطنية دوراً في صـــنع الفرضـــية المهدوية. ولئن صدقناه مرة واحدة على هذه المزاعم الخطيرة، لفتحـــنا الباب على مصراعيه أمام كل عتل زنيم في أن يجدف ضد أي كان من كائنات تراثنا المقدس.

يقـــول: «بعد تهافت الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية التي قدمها أصحاب نظرية وجود المهدي، محمد بن الحسن العسكري، وبعد أن اتضح أن ذلك القول لم يكـــن إلا فرضية اجتهادية سرية افترضها جماعة من الناس، يأتي السؤال المحير

الكبير: من كان وراء ذلك القول الغريب الافتراضي؟.. وكيف استطاع أولئك الـــناس إحداثـــه؟ وما هي مصلحتهم من وراء ذلك؟ وما هي أجواؤهم الثقافية والعقلية؟ ولماذا اختاروا القول بوجود ولد للإمام العسكري بالخصوص، من بين الخيارات العديدة التي كانت تواجه الشيعة الإمامية بعد الحيرة؟ وكيف نحوا في تسويق نظريتهم؟»[1].

وقـــد رأينا كيف أن الكاتب لم يأت سوى بالأوهام، وبما هو قاب قوسين أو أدنى مـــن تـــرهات الخصـــوم، المغلوبين على أمرهم في مواقع النظر العقلي والعـــلمي. وتراءى لنا كم كان صاحبنا مجرد محشد لأقاويل لا يحسن أن تقع في موازين أهل النظر.

رأيـــناه ينفي أصل الدليل العقلي والتاريخي بأدلة لا هي عقلية ولا تاريخية. ولكنـــنا رغم كل ذلك، نساير الكاتب في إسرافه حتى لا يخدع بإنشائياته من لا عهـــد له بالاجـــتهاد، وهم الرصيد الذي يراهن عليه الكاتب الذي لم تفعل فيه الحوزة العلمية سوى أن حررته شيئاً ما من أمية القراءة والكتابة، دون أن تتيح له الظروف في تحصيل ملكة الفهم الصحيح، والمكنة على الاجتهاد العميق، كيف له وهـــو مـــن غـــادر الدرس إلى الاشتغال بالمتون السياسوية الجاهزة، والأدبيات والشعارات قبل أن يذوق عسيلة العلم، وهو حال المتفيقهين من أنصاف العلماء وأدعياء الفكر، الذين هم في عداد "روزخونات" تشكلت أفكارهم على المجلس والديوانيات وحثالات الفكر اليومي.

إن الكاتـــب انـــتهى أمره بعد أن وضع قدمه في لندن. ولنعذر شاباً جهل الغـــرب واندهش إلى حدّ التخمة أمام معالم الإسمنت المسلح، فظن أنه سيدهش العالم بعقلانيته النادرة. فإذا به يذكرنا بما يكون عليه أمر الأعرابي في المدينة! فإذا كانـــت فكرة الغيبة والإمام المهدي(عج) من وحي الغلاة الباطنية، فهذا معناه أن

---

[1]- المصدر السابق (ص٢٥٥).

الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) باعتباره أول مبشر بالمهدي، هو أول غالٍ في الإســـلام. بل هذا ما يدعم حقيقة أن فكرة الغلو والتطرف عند الكاتب، تنطبق على كل حقيقة راسخة في الإسلام.

يقول صاحبنا: «وقد رفض مشايخُ الطائفة الإمامية الاثني عشرية، كالشيخ المفــيد والمرتضـــى والطوسيّ، منهج الفرق الشيعية الأخرى الباطنية التي ترفض الاعــتراف بوفاة الإمام عليّ، أو ابنه محمد بن الحنفية، أو ابنه أبي هاشم، أو وفاة الإمــام الصــادق، أو ابنه إسماعيل أو وفاة الإمام موسى الكاظم، أو وفاة الإمام العســكري أو أخيه محمد، وذلك لمخالفة منطقها الباطني للظاهر، الذي يشكل حجــة لله عــلى الــناس. ولكــنّ جميع القائلين بوجود الإمام محمد بن الحسن العسكريّ ينتهجون، بدورهم، المنطق الباطني، حيث يعترفون بعدم إعلان الإمام العســكريّ لــولادة ابنه، ووصيّته لوالدته عند وفاته، ويفسّرون ذلك بالخوف والتقــيّة. وبغــض النظر عن مناقشة هذه الدعوى والتأكد من حقيقة الظروف المحــيطة بوفاة الإمام العسكريّ، فإنّ القول بوجود ولد له في السرّ، هو إذاً قولٌ باطنيّ سرّيّ مخالف للظاهر»[1].

والكاتب الذي أبى إلاّ أن يقول كل شيء على هواه الذي عربد واستكبر حتى اقترب من أن يقول: أنا ربكم الأعلى؛ يسيء فهم الأمور. إن ما تحدث عنه فيه خلط كثير وسوء فهم. إن رفض هؤلاء الأعلام نابع من أن هذه الفئات تسرعت تحت طائلة الظــلم والحصــار في إضفاء المهدوية على أئمة زمانها. بينما ما عليه مذهبهم، أنها في القائم(عج) و لم يقعوا في مثل ما وقع فيه السابقون. بل كانوا مصححين لمسار خاطىء. فحيــنما نفــى المسلمون وغيرهم دعوة كل من ادعى النبوة لنفسه كذباً، لم يكونوا ليسقطوا في الأمر نفسه حينما أثبتوها لأنبيائهم الحقيقيين. فالذي يتحدث عنه الكاتب هو شيء آخر غير المنطق العلمي!.

---

[1]- المصدر السابق (ص٢٥٩).

إذن، مـــا نراه في ادعاءات الكاتب، هو أسلوب محتال. فهو بين الصفحة والأخرى، يكرر تأكيداته نظير قوله: وبعد تهافت الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية الـــتي قدمهـــا أصحاب نظرية وجود المهدي، أو نظير قوله: وقد رأينا أن معظم الروايات التي تتحدث عن ولادته.. تتضمن معاني الغلو..و..

إن لجـــوء الكاتـــب إلى تكرار إبطال ما لم يقدر على إبطاله بدليل قطعي، وتحشيده لأخبار الفرق وممارسته للشوشرة وغيرها من الأساليب الديماغوجية، إنما الهدف من ورائها، ليس فقط إخفاء عجزه عن تبرير كفره بالإمامة، بل نوع من الإعـــلان الخبيـــث الـــذي يلعب على سيكولوجية المتلقى، والتأثير على منطقة اللاّوعي عند المستقبل لتلك الأفكار. فهو إذن، يقدم أفكاره كبضاعه رخيصة في محـــك الإعلان، كمن يحاول إقناع المستهلك باقتناء سيارة(ب.م) بتحشيد صور أجنبـــية عـــن موضـــوع السيارة، كامرأة حسناء مثيرة أو دخولها في ممر مزدهر بالورود المصفوفة على جهتيه، وإظهار باقي أنواع السيارات في حالة من البؤس، وتكرار تلك المشاهد والصور أمام المستهلك، الذي قد يقتنع عقلياً بأن لا علاقة لكل هذه الصور بأصل الموضوع، ولكنه يقع أسير الإعلان ويحب السيارة الأولى، نتـــيجة ما تأثر به لا وعيه بما حشد حول الثانية من صور منفرة. تلك إذن قصة الإعلان. وهي تماماً قصة الكاتب الذي سلك أسلوب اجترار نقده لتلك النتائج ذاتها، ليوحي للقارىء بأنه فعلاً تم دحضها.

لقـــد كـــان أهون على الإمامية أن يحصروها في الإمام الحادي عشر، أو يـــنقلوها إلى أخيه لو كانوا فعلاً يرومون خلق حقائق وهمية. ولكان ذلك أهون عليهم بكثير. ولكانوا أنهوا القصة بالبداء أو غيرها من التخريجات.

وهكـــذا نجـــد الكاتـــب هو من يتهم الإمامية هذه المرة باقتفائهم طريق الإعلام.. يقول: «وإذا كانت النظرية قد أصبحت في وقت لاحق، عند قسم من الشيعة الإمامية، وهم الاثني عشرية، أشبه بالعقيدة الراسخة التي لا تقبل الجدل أو

الـــنقاش، فلـــيس ذلـــك إلاّ بســـبب عملية إعلامية كبرى قام بها أدعياء النيابة وأعوانهم، وامتدّت آثارها إلى اليوم»[1].

إذن عـــلى هذا الأساس، يمكننا أن نمنح أساليب التحقيق إجازة، فنشك في كـــل الأخبار وننسب كل فكرة راسخة في الوجدان المسلم، إلى مجرد ما جرى حولها من تلفيق إعلامي، كلما كان لنا موقف من تلك الأخبار. إذن، هلا جاز لـــنا أن نـــتهم الكاتب بأنه لا يفعل سوى تصريف بضاعة رخيصة معتمداً على أسلوب الدعاية والإعلام؟!.

لقـــد حاول الكاتب أن يحشد جملة من السلبيات، زعم أنها من آثار نظرية الغيـــبة. والحق، أن الأمر الأهم من كل ذلك، والذي سعت النظرية الإمامية إلى ترسيخه في وعي المسلم، هو أن الحكم الواقعي يبقى أمراً مستحيل التوصل إليه في غـــياب أي طريق علمي كاشف عنه. وهو أمر في غاية الأهمية حينما ندرك بأن فقهاً كهذا لا يسعى إلى تخدير الناس بشحنة التصويب، بل هو فقه يصنع ضميراً حـــيّاً ووعـــياً موضوعياً بالأحكام. ونحن نقول للكاتب وأمثاله؛ بأننا لو أحصينا الآثار السلبية لعدم وجود الإمام مطلقاً، لحصل ما تشيب منه الولدان.

خاتمة:

أخيراً، أرى بأن الكاتب لا يملك الشجاعة الكافية لتحديد موقفه النهائي. فهـــو لا يزال يزعم بأنه يعبر عن الفكر الشيعي، بعد كل هذه الإشكالات التي أثارها، حيث معها لا يبقى للصرح الشيعي أي عمد يسنده.

والحقيقة أن الكاتب أعادنا إلى قراءة العامة وإلى أفكار تداولها رجال كثير مـــن أمـــثال ابن تيمية أو القاضي عبد الجبار وغيرهما ممن أساؤوا فهم الإمامة.

---

[1]- الفكر السياسي الشيعي، من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت ط٢ (ص٢٦٥).

والعجيب، أن الكاتب، كان أولى أن يدرك بأن نقوض هؤلاء كانت تنطلق من فهـــم ســطحي ومغلوط عن عقيدة الإمامية بالإمامة. إلاّ أنه مال كل الميل إلى أفكارهم وصدقهم حتى في وصفهم الخاطىء.. مما يقوي الظن، بأن صاحبنا كان اعــتقاده بالإمامة ضعيفاً إلى الحد الذي لم تتضح له فلسفتها. وهذا هو وضع من ورث عقــيدة لم يســتوعب فلســفتها. حتى إذا بلغ رشده، قرأ عنها في كتب الخصوم، فكان الذي حصل.

إن الكاتــب الآن يقف في مفترق الطرق. فهو يدعي بعد كل ذلك أنه لم يقطع مع التشيع. وكأنه يريد أن يوحي للعالم، بأن ملايين الشيعة في العالم وعبر الــتاريخ لم يتوصــلوا إلى هذا الفهم النادر للتشيع حتى يرد علينا أشقاها. أقول: على الكاتب إذن، أن يحدد موقعه من الخريطة. فإذا كان يرى إمكانية أن يكون الإنســان شيعياً دون أن يكون إمامياً، كأن يكون زيدياً أو إسماعيلياً. نقول له: حســناً فهــؤلاء أيضاً لهم أفكار وتصورات وأعراف حتماً سوف تصطدم بها.. خصوصــاً وأن الكاتــب يؤمن بأن الصادق(عليه السلام) أحد أئمة أهل البيت(عليهم الســلام) العــارفين البارزين، وهذا أمر فيه نظر بالنسبة لفرق أخرى.. أريد أن أقول، إن المسألة هي أن نكون أو لا نكون.

فــإذا قال الكاتب أن الخلفاء جاؤوا بالشورى، فسوف يكون قارئاً سيئاً للــتاريخ ومعاديــاً حقيقــياً للشورى التي طالما تمشدق بها. وإذا اعترف بأن ثمة تجــاوزات وأن الحق ما أراده أهل البيت(عليهم السلام) فسوف لن يرضى عنه العامــة. فــأي طريق إذن يبقى أمام كاتبنا. إن التأسيس للوحدة لا يمر عبر هذا الطريق. نحن رغم كل ما ذكرنا، لا ننطلق من أي خلفية طائفية لأننا بتعبير آخر لسنا استئصاليين. نحن نقول بأن طريق الوحدة، يمر عبر الحوار الموضوعي المدعوم بروح علمية.

ولاشك أن ما تعيشه الأمة اليوم من تحديات لهو أكبر فرصة لتوحيد الأمة

على ما يصلح به حالها. إن شأن الخلاف الإسلامي ــ الإسلامي، هو أمر داخلي بطبيعة الحال، ولا علاقة للأغراب فيه. وعليه أن يحل عندنا وبواسطتنا. ويوم يستطيع العالم أن يعبر عن رأيه بكل حرية وموضوعية ومسؤولية، فإن الوحدة ستجد لها أساساً واقعياً سليماً.

كانت تلك باختصار ملاحظات سريعة كتبت على عجل في خضم اطلاعنا على ما حفل به كتاب أحمد الكاتب من شبهات أكل عليها الدهر وشرب، نحن أعرف بها منه، وما كانت لتمنعنا من الوصول إلى حقيقة الإمامة الكبرى. أو بالأحرى إلى جزء من سرها المكنون ليس إلاّ!.

ودعوتي للكاتب أن يفيء إلى أمر ربه. ولا تأخذه العزة بالإثم. وأن يخرج من غيبوبة الانبهار والدهشة حيث شاءت له رغبته أن يكون...

الفهرس

الفصل الأول

بيان التهافت

الفصل الثاني

نظرية الإمامة في مواجهة التحدي

الفصل الثالث

شبهات حول الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن المهدي(عج)